



الرقم: 2010 / 22 / أ س م

التاريخ: 2010 / 3 / 2

F5- BOX - 313/2010



السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

الموضوع: التقرير السنوي لبنك الأردن لعام 2009

تحية واحتراماً،،

نشير إلى الموضوع أعلاه ، ونرفق لكم التقرير السنوي لبنك الأردن لعام 2009 عدد (4).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

صالح رجب

أمين سر المجلس

اليوم

٣١/٣

الإدارة العامة
ص.ب. ٢١٤٠
عمان ١١١٨١ - الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢٧٧ (+ ٩٦٢ ٦)
فاكس: ٥٦٩٦٢٩١ (+ ٩٦٢ ٦)
تلكس: ٢٢.٣٣ سويفت: BJORJOAX

Head Office
P.O. Box 2140
Amman 11181- Jordan
Tel: (+ 962 6) 5696277
Fax: (+962 6) 5696291
Tlx: 22033 Swift: BJORJOAX
www.bankofjordan.com

قائمة المحتويات

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2009

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2009

شبكة فروع بنك الأردن

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13، رأس المال المكتتب به

100,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5696277 فاكس: 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.bankofjordan.com

رؤيتنا

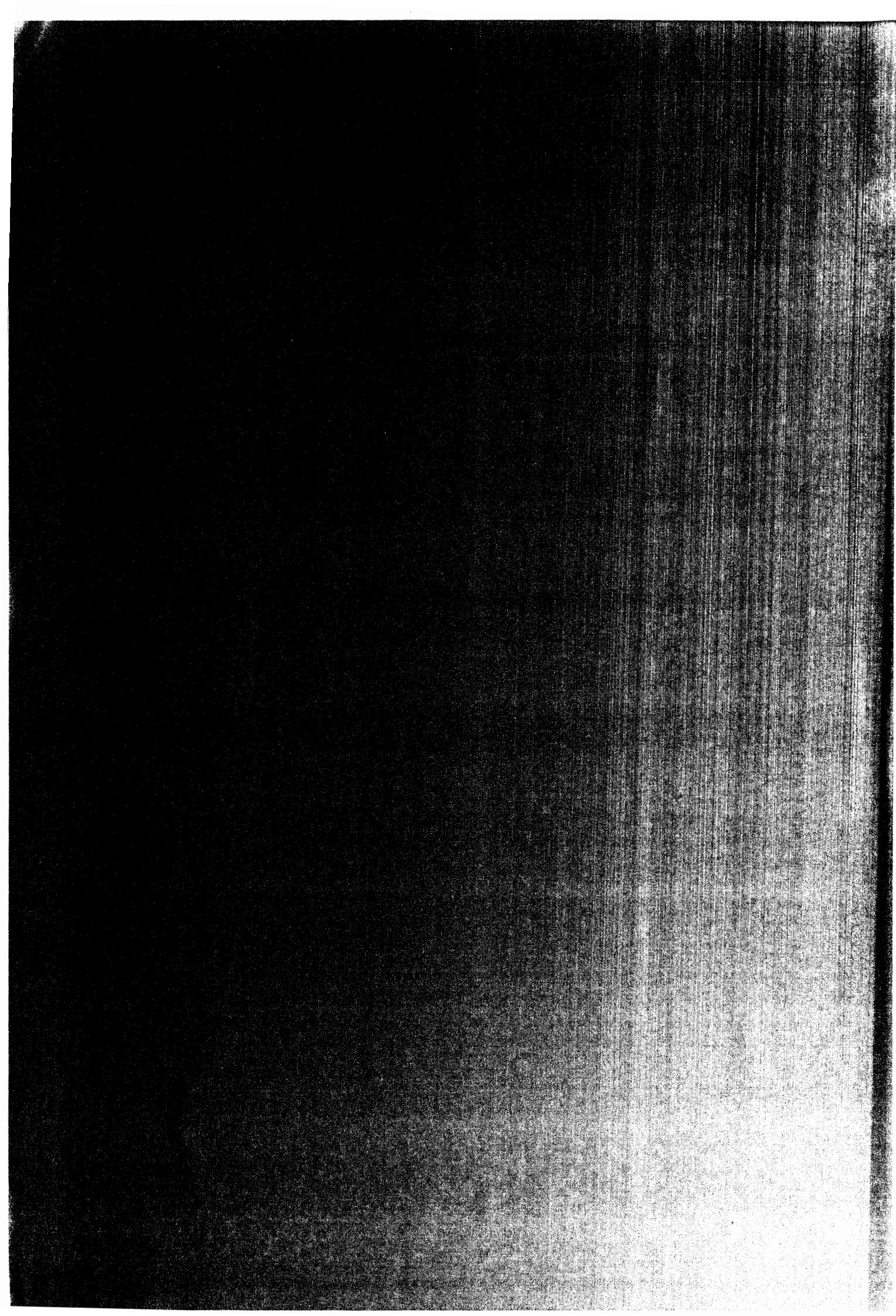
أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.



حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



A high-contrast, black and white portrait of a man with dark hair and glasses, wearing a dark suit, white shirt, and a dark tie with a small pattern. He is looking directly at the camera with a neutral expression. The background is dark and textured, with a vertical line on the right side.

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبد الله ولي العهد



مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

السيد شاكراً توفيق شاكراً فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان

الأعضاء

السيد وليد توفيق شاكراً فاخوري

السيد يحيى زكريا محمد القضماني اعتباراً من 2009/3/7

الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير

الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج

السيد بدر بن غوم الله بن رداد الزهراني

السيد جان جوزيف عيسى شمعون اعتباراً من 2009/3/7

السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي اعتباراً من 2009/3/7

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة اعتباراً

من 2009/3/7

السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات

والنقلات العامة اعتباراً من 2009/3/7

الدكتور عبد الله عبد الحميد محمود الخطيب لغاية 2009/3/6

السيد تبيه عمرو نمر النمر/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة لغاية 2009/3/6

السيد يحيى زكريا محمد القضماني/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات

العامة لغاية 2009/3/6

ممثل السيد سعيد الدين "محمد جمعه" شيخو جمعه لغاية 2009/3/6

ممثل السيد محي الدين مصطفى محي الدين الحسيني/ ممثل شركة الإمامة

للاستثمارات العامة لغاية 2009/3/6

المدير العام

السيد شاكراً توفيق شاكراً فاخوري

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة / المدير العام



بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن الكرام،،

لا زالت الأزمة المالية العالمية، وبعد مرور عام ونصف على بدايتها، تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من التدابير والإجراءات التي اتخذتها معظم دول العالم من تنسيق للجهود وضخ للسيولة وخفض لأسعار الفائدة وتطبيق برامج التحفيز الاقتصادي وزيادة الإنفاق الرأسمالي للخروج من حالة الركود التي طالت معظم دول العالم، إلا أن مؤشرات الأداء الكلية لازالت تعكس حالة الضعف في الاقتصاد العالمي. هذا وأظهرت الأزمة المالية العالمية مدى الترابط بين اقتصاديات العالم، خاصة مع ازدياد وتيرة تأثير اقتصاديات المنطقة، وبما فيها الاقتصاد الأردني، بتداعيات هذه الأزمة. وفي محاولة منها للتخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي في المملكة، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات من خلال الاستخدام المتوازن للسياسات المالية والنقدية لحفز النشاط الاقتصادي، حيث قام البنك المركزي الأردني بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لتصل إلى 7%، إضافة إلى التوقف عن إصدار شهادات الإيداع، مما أدى إلى ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد الوطني. كما عملت الحكومة على زيادة الإنفاق الرأسمالي التتموي وتشكيل لجنة البنوك لدراسة الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية وإقرار برامج إصلاح النظام الضريبي. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2009 نمواً بنسبة 2.7% مقارنة بالنمو المتحقق في سنة 2008 وبنسبة 9.1%.

برزت خلال سنة 2009 الأهمية الاستراتيجية للسياسات المصرفية المحافظة التي ينتهجها بنك الأردن، والتي تقوم على أساس الاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة وسياسات استثمارية وائتمانية متحوطة، وبما يحقق عوائد مجزية للمساهمين على المدى الطويل ويعزز مكتسبات البنك وإنجازاته. لقد أسهمت السياسات الاستثمارية التي يطبقها البنك في الحد من تعرضه وتأثره بتبعات الأزمة المالية العالمية والظروف الاقتصادية الصعبة، مما كان له الأثر الأكبر في قدرة البنك على تحقيق مجمل أهدافه للسنة المالية 2009، فارتفعت موجودات البنك إلى 1,908 مليون دينار وبنسبة نمو 13.2% وازدياد بلغت 222 مليون دينار مقارنة بسنة 2008. في حين سجلت ودائع العملاء نمواً بنسبة 11.1% وازدياد بلغت 141 مليون دينار لتصل إلى 1,418 مليون دينار. وفي جانب التوظيفات والاستخدامات فقد نمت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 4.6% لتصل إلى 865 مليون دينار، وبلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات خلال سنة 2009 ما قيمته 78.6 مليون دينار محافظاً بذلك على نفس معدلات الأداء المتحققة في السنة السابقة على الرغم من النمو المتحقق في ودائع العملاء.

استطاع البنك المحافظة على معدلات ربحية جيدة خلال سنة 2009 على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع أداء سوق رأس المال وارتفاع فوائض السيولة لدى الجهاز المصرفي وتراجع الطلب على التسهيلات الائتمانية، وما استوجبه المتغيرات الاقتصادية من الاستمرار بتعزيز نسب السيولة وكفاية رأس المال وتحسين نسب الرفع المالي، ورصد مخصصات إضافية والتحوط تجاه محفظة الأوراق المالية وما تركته من ضغوطات على هوامش الربحية، إضافة إلى أثر نشاط البنك في سورية والذي حقق خسارة في السنة المالية الأولى بحدود ثلاثة ملايين دينار، فبلغ صافي أرباح البنك بعد الضرائب والمخصصات 25.4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 32.9 مليون دينار للسنة السابقة وبنسبة انخفاض بلغت 22.8%، في حين ارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 193 مليون دينار وبنسبة نمو 7.3%، وسجلت السيولة القانونية الإجمالية في البنك ما نسبته 160% كما في نهاية سنة 2009، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 13.72%، وشكلت الموجودات السائلة ما نسبته 47% من إجمالي حجم موجودات البنك، كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي تسهيلات البنك ما نسبته 7.7%، في حين ستخفض هذه النسبة إلى 3.2% في حالة استبعاد مخصص التدني والتأمينات النقدية المحتجزة للديون الهالكة.

تواصل العمل خلال سنة 2009 على تطبيق مجموعة المشاريع وبرامج العمل التي تهدف إلى تعزيز المركز التنافسي والحصة السوقية للبنك والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء. حيث استمر البنك في العمل على توسيع نطاق عملياته في المنطقة وتعزيز انتشاره المصرفي في كل من الأردن وفلسطين وسورية، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لمختلف فئات وشرائح الأفراد والمؤسسات والشركات الكبرى من خلال تطوير مجموعة المنتجات والخدمات المصرفية وطرح منتجات جديدة بمزايا إضافية، وتقديم التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المنتجة والمشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية. كما واصل البنك العمل على تطوير بيئته التنظيمية والتشغيلية وتعزيز البنية التكنولوجية والتي تهدف إلى وضع العمل في محور عمليات البنك، حيث تم تطوير وتحديث الهياكل التنظيمية والوصف

الخطيفي للدوائر ووحدات الأعمال وفق أحدث الأسس والمفاهيم التنظيمية، كما تم إعداد نظام جديد للصلاحيات بهدف تسهيل إجراءات إتمام المعاملات وتلبية متطلبات واحتياجات العملاء بأفضل مستوى خدمة، وتم أيضاً إنجاز السياسة الائتمانية الجديدة للبنك وتصميم مسار معاملات التسهيلات بهدف تطبيق مبدأ الفصل ما بين عمليات البيع والتسويق وعملية اتخاذ القرار الائتماني. كما تم الانتهاء من تطبيق مشروع البطاقات الذكية Chip Card بهدف توفير أقصى درجات الحماية والأمان لعملاء البطاقات الائتمانية وبطاقات الفيزا إلكترون.

أما على صعيد عمليات البنك في سورية فقد شهدت سنة 2009 استكمال العمل على زيادة رأس المال إلى ثلاثة مليارات ليرة سورية (60 مليون دولار) وذلك بهدف مقابلة حجم النمو والتوسع في حجم أعمال البنك، كما تم العمل خلال سنة 2009 على افتتاح ستة فروع جديدة ليصل عدد الفروع العاملة هناك إلى سبعة فروع منذ إطلاق أعمال البنك في الجمهورية العربية السورية في نهاية سنة 2008، مما سيكون له الأثر الإيجابي في توسيع حجم عمليات البنك في السوق السورية وتعزيز مركزه التنافسي وحصته السوقية. هذا وفي إطار تطوير عملياته في السوق الفلسطينية عمل البنك على إطلاق مجموعة جديدة من البرامج والخدمات التي تستهدف قطاع الأفراد، كما تمت المباشرة بالعمل على تطبيق النسخة المركزية للنظام البنكي وإعادة تنظيم العمليات بهدف الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء والتحول بفروع البنك في فلسطين إلى نقاط خدمة وبيع، وبما يحافظ على المركز التنافسي المتقدم الذي حققه البنك في السوق الفلسطيني.

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية مدى أهمية الالتزام بتطبيق قواعد وأسس الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر. حيث تم في هذا الصدد إعادة تقييم وتطوير مجموعة المنتجات والخدمات المقدمة لمختلف فئات العملاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الحاصلة، وبما يضمن توفير التمويل اللازم لمختلف قطاعات الأعمال بما يتناسب وحجم أنشطتهم وعملياتهم الفعلية. وتأسيساً على المراحل المتقدمة التي أنجزها البنك في تلبية متطلبات لجنة بازل الثانية، فقد تمت المباشرة بتطبيق المرحلة التجريبية للنظام الآلي لمراقبة الملاءة المصرفية، كما تم التعاقد مع شركة استشارية متخصصة لتطوير وتطبيق نظام آلي لمكافحة عمليات غسل الأموال، وبما يلبي متطلبات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية ويعزز سلامة عمليات البنك في دول المنطقة، إضافة إلى تعديل وإقرار كل من سياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال.

إن المركز المالي المتميز لبنك الأردن يمثل أحد أهم نقاط القوة الرئيسية في قدرة البنك على تحقيق معدلات نمو مستقرة قابلة للاستمرار على المدى الطويل حتى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وغير المواتية، خاصة وأن معظم المؤشرات تظهر أن سنة 2010 ستمثل امتداداً للوضع الاقتصادي المتحقق في سنة 2009، مما قد يعمق تراجع أداء بعض الأنشطة وقطاعات الأعمال وانعكاسات ذلك على اقتصاديات دول العالم والمنطقة واستمرار تحقيق تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي. الأمر الذي يتطلب منا التعامل مع المتغيرات بكافة أبعادها والاستمرار بتطبيق سياساتنا المحافظة ورفع كفاءة وجودة محفظتنا الائتمانية. كما سيواصل البنك العمل على تعزيز دوره الفاعل في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال التوظيف الفعّال لمصادر الأموال والتوجه المدرّس نحو استثمار الفرص المتاحة في مختلف القطاعات والمشاريع الاقتصادية المنتجة، وبما ينمي أنشطة البنك وحصته السوقية.

يقف بنك الأردن اليوم على أعقاب مرور خمسين عاماً على تأسيسه، تمكن خلالها من تجاوز كل الأحداث ومواجهة التحديات والصعوبات التي فرضتها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستطاع أن يحقق النجاحات ويراكم الإنجازات حتى أصبح بنك الأردن اليوم واحداً من المؤسسات الاقتصادية الوطنية الرائدة التي تحظى بسمعة طيبة على مستوى المنطقة بفضل ثقة مساهميننا وعملائنا، وانتماء وتقاني موظفينا، والدعم الموصول لمختلف المؤسسات الرسمية. إن هذه المناسبة التي تملأنا فخرًا واعتزازاً لتمثل لنا حافزاً إضافياً للعمل على تعزيز جسور التعاون والثقة والولاء المتبادل ما بيننا وبين كل من مساهميننا وعملائنا وموظفينا لما فيه المصلحة المشتركة للجميع.

السادة المساهمين الكرام،،

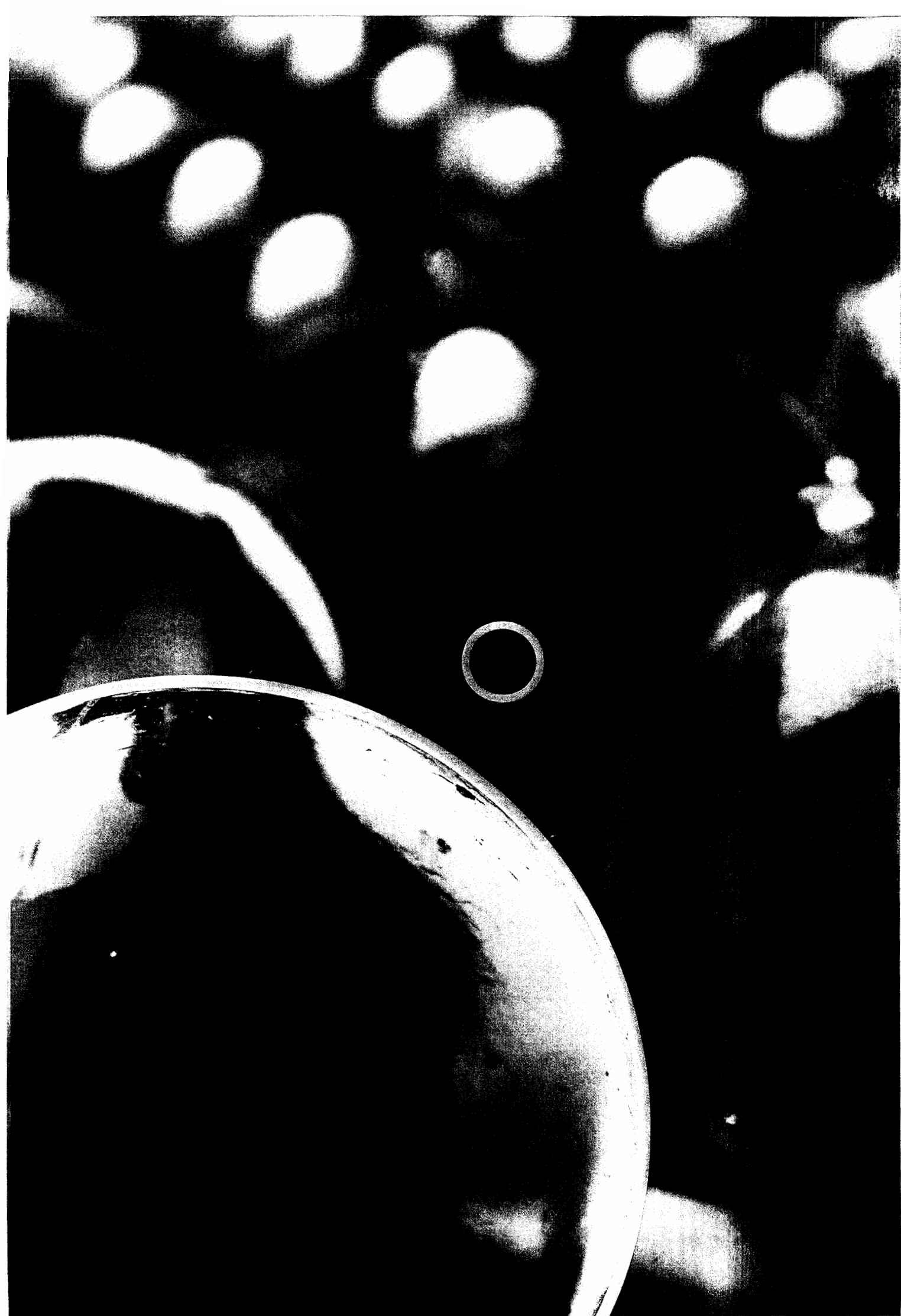
استناداً إلى النتائج المتحققة لسنة 2009، واستمراراً لسياسة البنك في توزيع الأرباح على المساهمين، فقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم وبمبلغ 15 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي الختام يسرني. باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة، أن أتقدم إليكم جميعاً بجزيل الشكر والتقدير على دعمكم المستمر، كما أخص بالشكر عملاءنا الأوفياء على ثقتهم ودعمهم المتواصل عبر السنوات السابقة، ولجميع موظفي البنك على اختلاف فئاتهم لعطائهم الدائم وجهودهم المستمرة في تحقيق أهداف البنك، ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم أيضاً بخالص الشكر لكافة المؤسسات الحكومية والسلطات الرقابية على جهودها الطيبة في خدمة الاقتصاد الوطني.

والله ولي التوفيق.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام



تقرير مجلس الإدارة 2009

الأداء الاقتصادي 2009

الأنشطة والإنجازات 2009

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2009

أهداف خطتنا المستقبلية 2010

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2009

الأداء الاقتصادي 2009



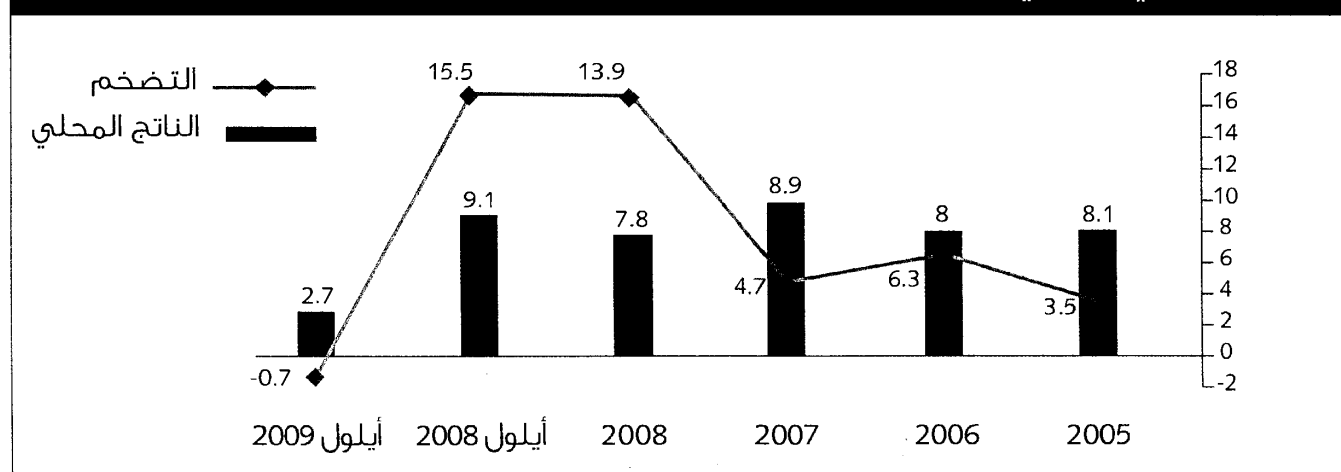
تأثر الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصاديات المنطقة والعالم بنتائج الأزمة المالية العالمية، وجاء التأثير إيجابياً في بعض الجوانب وسلباً في جوانب أخرى. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2009 نمواً نسبته 2.7% بأسعار السوق الثابتة مقارنة بنمو بلغت نسبته 9.1% خلال الفترة ذاتها من العام 2008 وبفارق 6.4%. وتراجع حجم حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بما نسبته 5.6% خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2009 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 2.3 مليار دينار. كما ارتفع معدل البطالة خلال العام 2009 إلى 12.9% مقارنة مع معدل بلغ 12.7% خلال العام الماضي. وتأثر حجم التداول في سوق العقار بتسجيله انخفاضاً بنسبة 20.4% خلال العام 2009 مقارنة بعام 2008 ليصل إلى 4.7 مليار دينار. وانخفض حجم التجارة الخارجية بنسبة 19.7% وذلك بأثر انخفاض الصادرات الوطنية والمستوردات بنسبة 20.6% و 19.3% على التوالي خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2009. كما تراجع حجم التداول في بورصة عمان بنسبة 52.4% وبمبلغ 10.9 مليار دينار مقارنة بسنة 2008 ليصل حجم التداول إلى 9.7 مليار دينار في نهاية سنة 2009، مقارنة بحجم تداول بلغ 20.3 مليار دينار خلال العام 2008. وعلى صعيد المالية العامة فقد تفاقم العجز المالي بعد المساعدات الخارجية حتى نهاية تشرين الثاني 2009 ليلبلغ 972.9 مليون دينار مقابل 584.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2008. وارتفع صافي الدين العام إلى 9.6 مليار دينار ونسبة 12.9%.

وفي المقابل سجلت بعض المؤشرات الاقتصادية تأثيراً إيجابياً نتيجة الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني والجهات الرسمية لمساعدة الاقتصاد الوطني على تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية. حيث تراجع معدل التضخم لتسجل -0.7% مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 13.9% خلال العام الماضي. كما بلغ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار 1.86 مليار دينار خلال العام 2009 وهو أعلى من المتوسط العام لحجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال السنوات (2004 - 2008) والبالغ حوالي 1.5 مليار دينار، مما يؤكد على البيئة الاستثمارية الجاذبة التي يتميز بها الأردن. كما ارتفع رصيد احتياطات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية إلى 10.9 مليار دولار ونسبة نمو بلغت 41.5% عن نهاية عام 2008، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة لما يقارب 7 أشهر. وسجلت ودائع القطاع المصرفي ارتفاعاً بنسبة 12.1% خلال العام 2009 لتسجل مبلغ 20.3 مليار دينار. كما انحسر العجز في الميزان التجاري بنسبة 17.9% خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2009 بفعل تراجع المستوردات.

الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تباطؤاً ملحوظاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2009، حيث نما بما نسبته 2.7% مقارنة بنمو بلغت نسبته 9.1% خلال نفس الفترة من سنة 2008 وبفارق مقداره 6.4 نقطة مئوية، وجاء هذا التباطؤ الكبير في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي محصلة لتباطؤ عدد من القطاعات الاقتصادية أهمها قطاع (تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق الذي نما بنسبة 1.7% مقارنة بنمو بلغت نسبته 12.4% خلال الفترة ذاتها من العام 2008، والصناعات التحويلية التي نمت بنسبة 2.7% مقارنة بنسبة 6.6%، والنقل والاتصالات الذي نما بنسبة 5.8% مقارنة بنسبة نمو 8.9%، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 1.8% مقارنة بـ 12.3%، والكهرباء والمياه بنسبة 3% مقارنة بنسبة نمو 15.1%، وقطاع الإنشاءات الذي نما بنسبة 14.4% مقارنة بنمو بنسبة 16.8% في الفترة ذاتها من العام 2008)، إضافة إلى تراجع قطاعي التعدين و"المال والتأمين والعقارات" بنسبة 27.7% و 0.8% مقابل نموها بنسبة 12.9% و 10.9% على التوالي، أما القطاعات التي شهدت تحسناً ملحوظاً في أدائها فقد كانت قطاع الزراعة الذي نما بنسبة 14.4% مقابل نمو بلغ 1.1% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، كما نما قطاع منتجي الخدمات الحكومية بنسبة 7.3% مقابل نمو نسبته 3.2%، وعلى صعيد المساهمات القطاعية في النمو المتحقق خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 فقد ساهم كل من قطاع منتجي الخدمات الحكومية وقطاع النقل والاتصالات بما مقداره 0.9 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو المتحقق، وساهم قطاع الإنشاءات بمقدار 0.7 نقطة مئوية، وبذلك تكون هذه القطاعات الثلاثة قد ساهمت مجتمعة بنسبة 89.7% من معدل النمو المتحقق خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2009. وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد تراجع بصورة ملحوظة خلال العام 2009 لتسجل نمواً سالباً بلغ -0.7% مقابل ارتفاع بلغ 13.9% خلال العام 2008، ويعزى التراجع الحاصل في معدل التضخم إلى الانخفاض في أسعار المشتقات النفطية والسلع الأساسية مما كانت عليه في الفترة المماثلة من العام الماضي.

الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم (%)



المالية العامة:

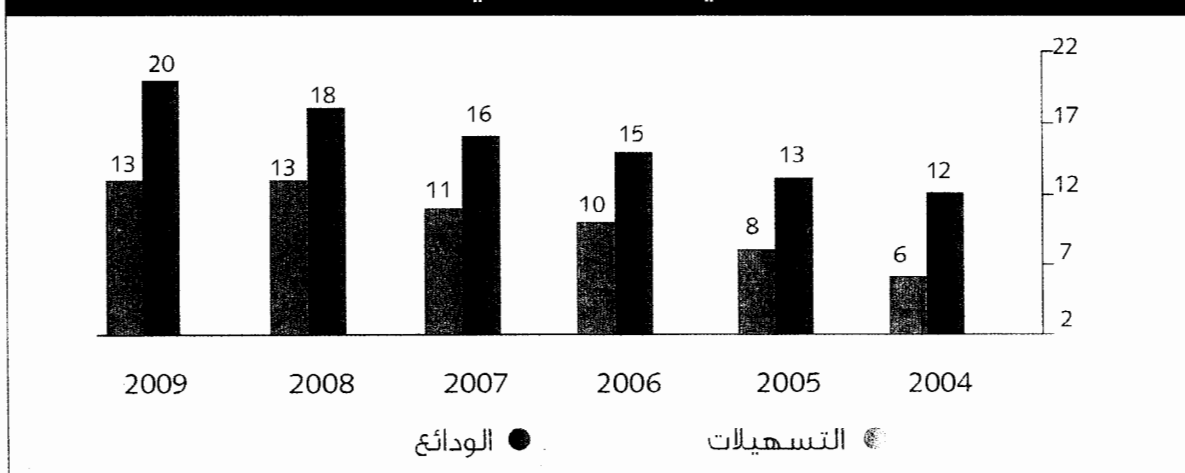
أظهرت التطورات الحاصلة في قطاع المالية العامة للشهور الأحد عشر الأولى لسنة 2009 تراجع الإيرادات العامة بما مقداره 202.9 مليون دينار وبنسبة بلغت 4.8% لتتخفّض إلى 4,045.8 مليون دينار مقارنة مع 4,248.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2008، وانخفضت المساعدات الخارجية بمبلغ 327.1 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 230 مليون دينار مقابل 557.1 مليون دينار في نفس الفترة من العام السابق، فيما ارتفعت الإيرادات المحلية بنسبة 3.4% لتصل إلى 3,815.8 مليون دينار. وجاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع حصيلّة الإيرادات الضريبية بحوالي 93 مليون دينار وارتفاع حصيلّة الإيرادات الأخرى بمقدار 31.7 مليون دينار، كما ارتفع إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 185.5 مليون دينار وبنسبة 3.8% مسجلاً 5,018.7 مليون دينار مقابل 4,833.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2008. ونتيجة التطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 972.9 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 584.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2008. وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بحوالي 1,099.8 مليون دينار ليصل إلى 9,651 مليون دينار وبنسبة بلغت 12.9% عن مستواه في نهاية سنة 2008، ليشكل ما نسبته 59.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر في قانون الموازنة العامة لعام 2009.

القطاع النقدي والمصرفي

استطاع الجهاز المصرفي الأردني خلال سنة 2009 التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، وحقق معدلات أداء تقاس بأنها جيدة على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي، وكان للخطوات العملية التي اتخذها البنك المركزي الأردني بهدف حفض النشاط الاقتصادي، وضخ السيولة في القطاع المصرفي آثاراً إيجابية ساهمت في الحد من درجة تأثر الاقتصاد الوطني بتبعات الأزمة المالية العالمية، حيث قام البنك المركزي وخلال العام 2009 بإجراء تخفيضات متتالية على أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية وكذلك خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي لتصبح 7% اعتباراً من أيار 2009، إضافة إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات المصرفية الإضافية الهادفة إلى التخفيف من بعض القيود على حسابات الجاري مدين وشروط إعادة هيكلة المديونيات وشروط الكفالات والضمانات العقارية ونسبة السيولة، مما ساهم في توفير حجم السيولة المناسب لمتطلبات النشاط الاقتصادي، وساعد القطاع المصرفي على التعامل مع تبعات الأزمة المالية العالمية والحد من تأثيرها على نشاط القطاع، إضافة إلى قرار الحكومة الأردنية بتمديد الإجراءات التي اتخذتها في العام الماضي وأبرزها تجديد التزامها بضمان جميع ودائع المواطنين لدى البنوك العاملة في المملكة وبدون سقف حتى نهاية عام 2010 والذي جاء ليؤكد سلامة الوضع المالي الذي يتمتع به الجهاز المصرفي المحلي، كما تمكن البنك المركزي الأردني من تحقيق مستوى قياسي في رصيد احتياطات المملكة من العملات الأجنبية التي لامست حاجز 10.9 مليار دولار حوالي (7.7 مليار دينار أردني) حتى نهاية العام 2009، وبارتفاع بلغ 2.3 مليار دينار وبنسبة زيادة 41.5% عن مستواها المتحقق في نهاية سنة 2008، كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية سنة 2009 ارتفاعاً بنسبة 9.3% لتصل إلى حوالي 20,013.3 مليون دينار مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية السنة السابقة.

على صعيد ودائع القطاع المصرفي فقد ارتفعت بمبلغ 2,195.8 مليون دينار وبنسبة 12.1% مقارنة مع نهاية سنة 2008 لتصل إلى 20,298.4 مليون دينار، حيث بلغت نسبة نمو ودائع الدينار 18.9% ولتبلغ قيمتها 15,865 مليون دينار في حين تراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 6.8% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 4,433.4 مليون دينار، وهو مؤشر واضح على زيادة الطلب على الدينار الأردني باعتباره وعاءاً ادخارياً جذاباً يؤمن العائد الجيد للأفراد والمؤسسات، أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً طفيفاً بلغت نسبته 2.1% لتصل إلى 13,317.2 مليون دينار بفعل حالة التباطؤ والركود الناتجة عن انخفاض الطلب الداخلي والخارجي على السلع والخدمات، وتوجه البنوك لإعادة النظر في محافظها الاستثمارية. وقد توزعت التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية خلال العام 2009 من حيث الأهمية النسبية، على قطاع التجارة العامة الذي استحوذ على أعلى نسبة من التسهيلات الممنوحة والتي بلغت 24%، تلاه قطاع الإنشاءات بنسبة 19.4% من التسهيلات الممنوحة خلال العام 2009. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 31,956.9 مليون دينار وبنسبة زيادة بلغت 7.3% مقارنة برصيداها في نهاية سنة 2008.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)



أما بما يتعلق بأسعار الفوائد في السوق المصري، فقد تراجعت أسعار الفوائد على الودائع خلال سنة 2009، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.67% والتوفير 0.84% ولأجل 4.23% بانخفاض بلغ 34 نقطة أساس لودائع الطلب و20 نقطة أساس لودائع التوفير و143 نقطة أساس لودائع لأجل مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2008. أما الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات فقد شهد تفاوتاً لدى البنوك على الرغم من تخفيض البنك المركزي لأسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية بهدف حفز النشاط الاقتصادي، حيث بلغ 9.03% للجاري مدين بانخفاض 28 نقطة أساس، وللقرض والسلف بانخفاض مقداره 41 نقطة أساس ليصل إلى 9.07%، فيما ارتفع للكمبيالات المخصومة بمقدار 28 نقطة أساس ليسجل 9.17%، مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2008.

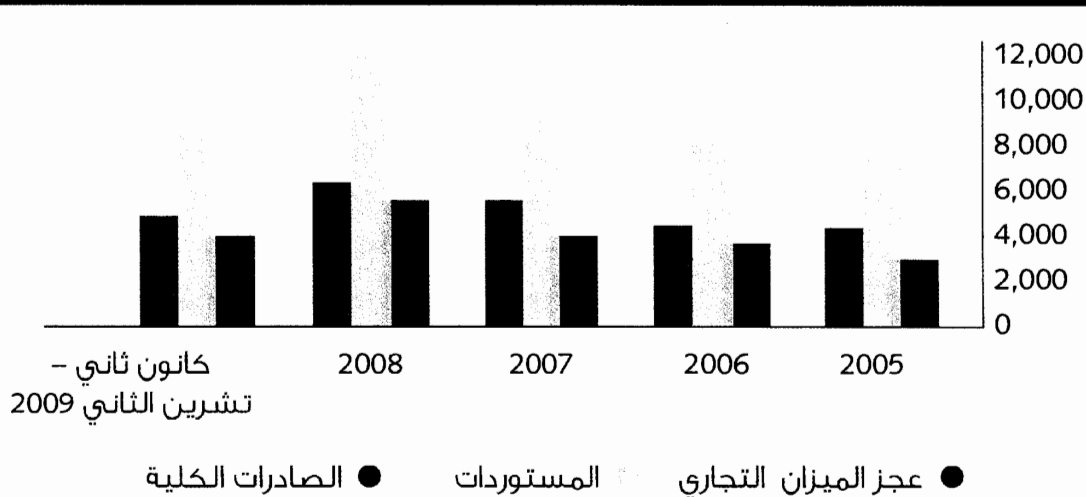
نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال سنة 2009 وذلك استمراراً للتراجع الذي بدأته خلال النصف الثاني من العام 2008، حيث تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية حتى نهاية العام 2009 بما نسبته 11% مقارنة مع نهاية العام 2008 لتتخفّف إلى ما قيمته 22.6 مليار دينار، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 5520.1 نقطة مقارنة بـ 6243.1 نقطة في نهاية سنة 2008 ونسبة بلغت 11.6%، وتراجعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 150% في نهاية عام 2009 مقارنة بنسبة بلغت 216.7% في نهاية عام 2008. كما بلغ حجم التداول خلال العام الحالي ما مقداره 9.7 مليار دينار وبانخفاض كبير مقداره 10.6 مليار دينار ونسبة 52.4%، وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً بمقدار 3.8 مليون دينار خلال سنة 2009 مقارنة مع تدفق إيجابي بلغ 310 مليون دينار خلال العام 2008. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت ما نسبته 48.9% من إجمالي القيمة السوقية.

التجارة الخارجية:

نتيجة لحالة الركود والتباطؤ الاقتصادي الذي عانت منه معظم اقتصاديات الشركاء التجاريين للمملكة بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافق ذلك من تراجع للطلب العالمي على السلع والخدمات، فقد سجلت معظم مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة تراجعاً ملحوظاً في أدائها خلال العام 2009، فترجع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2009 بمقدار 3,013 مليون دينار وبما نسبته 19.7% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى 12,309.6 مليون دينار، حيث انخفضت الصادرات الوطنية بحوالي 839.6 مليون دينار ونسبة 20.6% لتصل إلى ما قيمته 3,232 مليون دينار مقابل 4,071.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2008، وقد استحوذت سوق الولايات المتحدة الأميركية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها ونسبة 17.4% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق العراقية في المرتبة الثانية ونسبة 17.1%. كما انخفضت مستوردات المملكة خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 بمبلغ 2,173.4 مليون دينار وبما نسبته 19.3% لتصل إلى 9,077.6 مليون دينار، وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها ونسبة 17.7% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 10.8% تقريباً، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد تراجع عجز الميزان التجاري إلى 4,979.2 مليون دينار ونسبة 17.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008.

تطور حجم الصادرات الكلية والمستوردات والميزان التجاري (بالمليون دينار)



الأداء الاقتصادي 2010:

تشير الدراسات الصادرة عن الهيئات الدولية والرسمية المحلية إلى أن الاقتصاد الأردني سيعقق تحسناً طفيفاً في الأداء خلال العام 2010، في ظل استمرار تأثير تبعات الأزمة المالية العالمية ولكن بدرجة أقل من سنة 2009. حيث من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نمواً بنسبة 4% خلال العام 2010 مقارنةً بنمو متوقع للعام 2009 بنسبة 3%، وارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل 4% مقارنة بمعدل -0.7% للعام 2009، وذلك وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي للأردن. كما يتوقع استمرار تعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والمحافظة على مستواها المتحقق في العام 2009.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية فإنه يتوقع تحسن الصادرات ونموها خلال العام 2010 ولكن ليس بنفس نسب النمو التي كانت سائدة قبل العام 2009، بسبب استمرار ضعف الطلب الخارجي. هذا بالإضافة إلى ارتفاع المستوردات بتوقع ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية نتيجة بدء تعافي الاقتصادات العالمية وانتعاش الأنشطة الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى وبالتالي زيادة الطلب على الطاقة.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي الأردني فإنه من المتوقع أن يواصل القطاع أداءه بوتيرة أفضل من العام 2009، مستفيداً من توقع تحسن الأداء الاقتصادي، ومستنداً إلى المؤشرات القوية التي يتمتع بها وأبرزها مستويات السيولة العالية التي حافظ عليها القطاع في ظل أزمة مالية عالمية اتسمت بشح في السيولة في معظم القطاعات المصرفية العالمية، حيث بلغ معدل السيولة لدى القطاع المصرفي ما نسبته 155.6% في نهاية النصف الأول من العام 2009، ومعدل كفاية رأس المال بلغ للبنوك 19.3% مقابل 12% وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني و8% وفقاً لمتطلبات لجنة بازل. كما بلغت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون 6.4% في نهاية النصف الأول من العام 2009 وهي أقل من مستوياتها قبل عدة سنوات حيث كانت تتجاوز 10%.



الأنشطة والإنجازات 2009



حقق بنك الأردن خلال سنة 2009 نتائج جيدة في مختلف الأنشطة ومجالات العمل، وقد استجاب البنك لمتطلبات النمو الاقتصادي واستمر في تقديم خدماته التمويلية لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المنتجة. وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية غير المواتية التي شهدتها معظم اقتصاديات العالم بفعل امتداد آثار الأزمة المالية العالمية، وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي لدول المنطقة والاقتصاد الوطني.

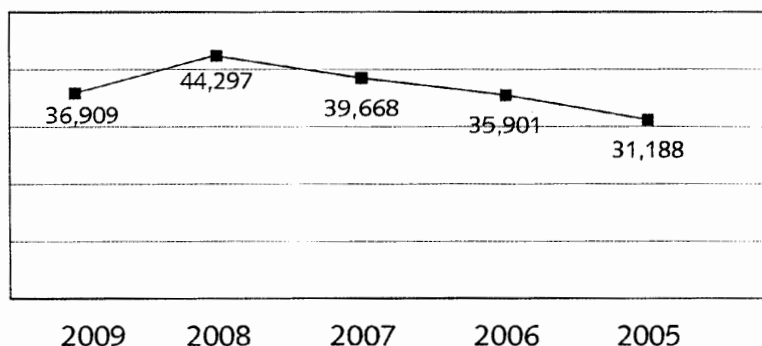
شهدت سنة 2009 استمرار البنك في تطبيق مجموعة الخطط وبرامج العمل الاستراتيجية على مختلف المستويات والأنشطة الإدارية والمالية والخدمية والتشغيلية بهدف الارتقاء بمستوى الخدمة وتوسيع قاعدة العملاء، والتي انعكست في أداء البنك المالي لسنة 2009، وتحقيق نتائج مالية طيبة وضمن معدلات النمو المستهدفة.

النتائج المالية:

جاءت نتائج بنك الأردن المالية خلال سنة 2009 لتؤكد قدرة البنك على تحقيق معدلات أداء جيدة حتى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ومتغيرات السوق غير المواتية. فحققت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك نمواً إيجابياً خلال السنة الحالية حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 13.72% ووصلت نسبة السيولة إلى 160%، كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي تسهيلات البنك، ما نسبته 7.7% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10%.

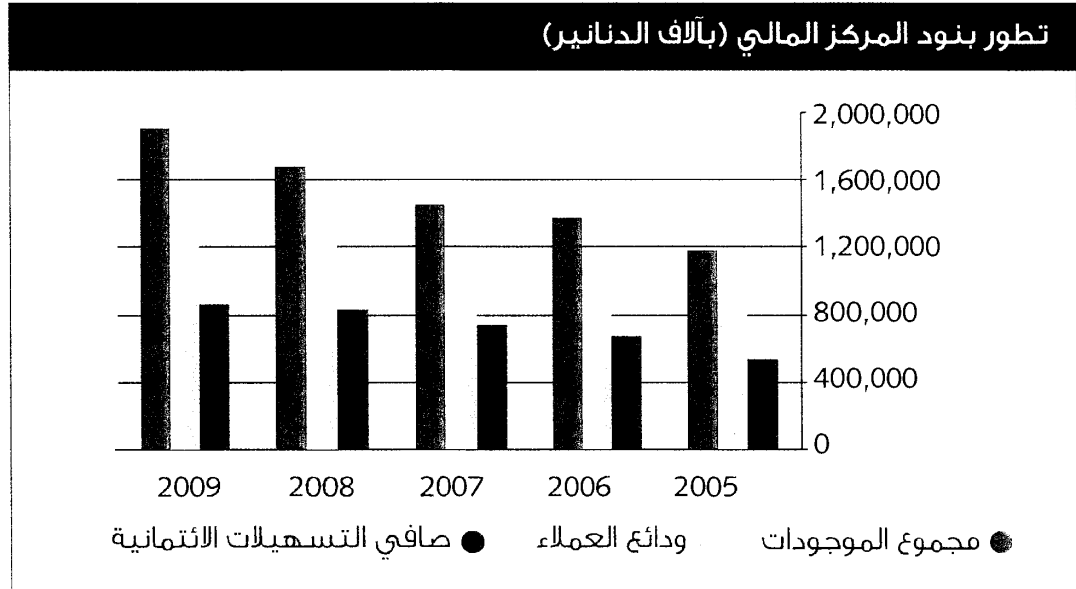
وعلى صعيد صافي الأرباح فقد حقق البنك صافي ربح بعد الضريبة والمخصصات بمبلغ 25.4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 32.9 مليون دينار لسنة 2008، فيما سجل صافي الأرباح قبل الضريبة ما قيمته 36.9 مليون دينار مقارنة بمبلغ 44.3 مليون دينار في السنة السابقة ونسبة انخفاض 16.7%. وسجلت موجودات البنك ارتفاعاً بمبلغ 222 مليون دينار ونسبة نمو 13.2% مقارنة بسنة 2008 لتصل إلى 1908 مليون دينار. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 192.7 مليون دينار ونسبة زيادة 7.3%.

تطور صافي الربح قبل الضريبة (بالآف الدنانير)



وفيما يتعلق بمصادر الأموال فقد ارتفعت ودائع العملاء إلى 1418 مليون دينار بمبلغ 141.3 مليون دينار ونسبة 11.1% مقارنةً بسنة 2008. وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنمو ودائع التوفير بمبلغ 70.6 مليون دينار ونسبة 21.1% لتصل إلى 405.5 مليون دينار، ونمو ودائع الأجل بمبلغ 53.7 مليون دينار ونسبة 9.5% لتصل إلى 616.8 مليون دينار، وودائع الطلب التي ارتفعت بمبلغ 41.6 مليون دينار ونسبة نمو 14.3% لتسجل مبلغ 333.6 مليون دينار.

لقد استمر البنك في تنفيذ برامجه التمويلية وتقديم التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة على الرغم من تباطؤ وتأثر القطاعات الاقتصادية بتبعات الأزمة المالية العالمية، فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي إلى 864.7 مليون دينار بمبلغ 38.2 مليون دينار ونسبة نمو بلغت 4.6%، وتركز هذا الارتفاع في تسهيلات الشركات الكبرى التي نمت بمبلغ 67.9 مليون دينار ونسبة 19.1% مقارنةً بسنة 2008 لتسجل 422.9 مليون دينار، والتسهيلات المقدمة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي نمت بنسبة 20.1% لتصل إلى 105.6 مليون دينار.



وعن أبرز بنود بيان الدخل، فقد انخفض إجمالي الدخل ليصل إلى 84.5 مليون دينار ونسبة 6.7% مقارنةً بنفس الفترة من سنة 2008، وذلك بأثر استمرار البنك بتطبيق سياساته المحافظة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الحاصلة بسبب الأزمة المالية العالمية، وقد حافظ صافي إيرادات الفوائد والعمولات على ذات الرصيد المتحقق في نهاية سنة 2008 ليسجل 78.6 مليون دينار على الرغم من نمو ودائع العملاء بنسبة 11.1% مما يؤكد فعالية قدرة البنك على إدارة هوامش الفائدة المدفوعة والمقبوضة، كما ارتفعت أرباح العملات الأجنبية بنسبة 32% لتصل إلى 2.8 مليون دينار. أما المصروفات فقد ارتفعت بمبلغ 1.3 مليون دينار ونسبة زيادة 2.8% مقارنةً بنفس الفترة من سنة 2008 لتصل إجمالي المصروفات إلى 47.6 مليون دينار، وذلك لمقابلة متطلبات التوسع والنمو في حجم أعمال البنك.

المركز التنافسي:

حافظ بنك الأردن على مركزه المتقدم في السوق المصرفي الأردني على مستوى الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية ونسب الملاءة والعوائد، فبلغت الحصة السوقية للودائع والتسهيلات لفروع الأردن وفقاً لأحدث بيانات متاحة من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك العاملة في الأردن 5% لودائع العملاء و5.9% للتسهيلات الائتمانية. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية للودائع بلغت 12.3% وللتسهيلات بنسبة 12.5%، وفقاً لآخر بيانات متاحة من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين. أما بما يتعلق ببنك الأردن - سورية، وعلى الرغم من حداثة إطلاق أعمال البنك في سورية في شهر تشرين ثاني 2008 إلا أن البنك استطاع أن يحقق نتائج متميزة فبلغت حصة البنك السوقية في الودائع 1.3% وفي التسهيلات حوالي 3.3% من إجمالي ودائع وتسهيلات المصارف الخاصة في السوق السوري حسب آخر بيانات متوفرة.

الحاكمية المؤسسية:

يولي بنك الأردن وانطلاقاً من رؤيته الاستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفية الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناضجة لأعمال البنك. ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفية.

وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببند الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقررّة في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4. إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفّر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).
5. يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.
6. يضطلع الرئيس بما يلي:
 - إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
 - خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس - تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
 - التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
 - التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفية الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناضجة لأعمال البنك. علماً بأن رئيس مجلس الإدارة / المدير العام تنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة مستقل.

- مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تتاطر بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق فقد تم انتخاب مجلس إدارة جديد للبنك من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات بتاريخ 2009/3/7. وقد اجتمع مجلس الإدارة (8) مرات خلال عام 2009. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة تظهر على الصفحة (5) من هذا التقرير

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	رئيساً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس / مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2009 (14) مرة.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
 2. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
 3. مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
 4. مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
 5. مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
 6. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
 7. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
 8. مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).
 9. دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
 10. دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
 11. الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال وبدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
 12. التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
 13. التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
 14. التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
 15. مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
 16. التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.
 17. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
 18. مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
- وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

- لجنة الحاكمية المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة / المدير العام.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد شاكور توفيق شاكور فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام - رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضواً
السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس / مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2009 (3) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات النافذة لأعمال البنك.
2. وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من التقيد بالبنود الواردة بالدليل.
3. مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
4. إعداد تقييم سنوي لدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.
5. متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.

- لجنة إدارة المخاطر

تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد شاكور توفيق شاكور فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام - رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس / مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2009 (6) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
2. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة وامتانة الوضع المالي للبنك.
3. تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعديلات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة:

الدكتور عبد الرحمن سمير عبد الرحمن طوقان	رئيساً
السيد وليد توفيق شاكور فاخوري	عضواً
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضواً
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج	عضواً
السيد هيثم محمد سمير عبد الرحمن بركات	عضواً
السيد محمد احمد موسى عوده	مقرر لجان التسهيلات / مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2009 واحداً وخمسين اجتماعاً.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- الاطلاع على قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات الموافق عليها من قبل رأس الهرم التنفيذي.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وأغلبيتهم بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

تتألف اللجنة من السادة:

الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	رئيساً
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس / مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2009 (6) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. ينادي بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
2. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
3. التقييم الموضوعي والدوري (نصف سنوي) لفاعلية مجلس الإدارة ضمن أسس محددة ومعتمدة، وتتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
4. التأكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة ضمن هذا الدليل.
5. التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك ومراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي أعضاء الإدارة التنفيذية.
6. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
7. التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.
8. تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.
9. التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة العليا.
9. اعتماد أسس اختيار الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد المدير التنفيذي/ لدائرة الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعته علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص. والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي، وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1. التدقيق الداخلي:

- أ. يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يساهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:
 - أ. إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
 - ب. إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.
 - ج. تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
 - د. إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
 - هـ. تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفع الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

ز. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

ح. الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وأمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ط. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ي. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

ك. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2. التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيتمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاريه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3. إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومعالجة مختلف أنواع المخاطر وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) وردها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات/دائرة ائتمان SME ودائرة ائتمان الأفراد، ودائرة ائتمان فروع فلسطين) بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها هذا بالإضافة للانتهاء من إعداد متطلبات نظام الاحتساب الآلي لنسبة كفاية رأس المال (Reveleus System) وسيتم البدء الفعلي لاعتماد النتائج اعتباراً من 2010/1/1. أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

هذا وشكل البنك لجنة إدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/التفوضية بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر/التفوضية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملزمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- ج. تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- د. تضمنين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعتها وعملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- هـ. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4. الامتثال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية وردها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لأعمال البنك، وتنقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال ليتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (46) لسنة 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر/التفوضية التي ستولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنك.

5. التقارير المالية:

- تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
 - رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
 - نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
 - إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقتصر هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو تفويض شخصي في حالة غيابهم كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
 - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
 - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تتطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر، خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

منتجات وخدمات متطورة:

استمر بنك الأردن في استراتيجيته الهادفة إلى توسيع قاعدة العملاء والمتعاملين واستهداف فئات وشرائح جديدة، وفي هذا العام واصل البنك تطوير مجموعة منتجاته وخدماته المصرفية وطرح منتجات وخدمات جديدة بمزايا إضافية اعتماداً على دراسة وتحديد احتياجات العملاء الفعلية من خلال دوائر متخصصة تُعنى بتطوير منتجات وخدمات البنك وفقاً لفئات العملاء الأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والشركات. هذا بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة وتعزيز رضى العملاء والمتعاملين.

خدمات الأفراد:

واصل البنك تطوير الخدمات المقدمة لقطاع الأفراد، حيث تم تعديل البيئة التنظيمية والإدارية لخدمات الأفراد بما يساهم في تعزيز خدمات التجزئة في البنك لتضم دوائر: تطوير المنتجات، شرائح المنتجات، القنوات والتفرع، جودة الخدمة، واستمر العمل على إعادة هيكلة وتطوير مجموعة المنتجات والخدمات المقدمة لهذا القطاع، فتم خلال سنة 2009 تعديل برنامج "مبارك" لقروض السيارات وإطلاق "حملة الربيع" للسيارات الجديدة. كما تم تعديل برنامج "الحل" للسلف الشخصية وإعداد برنامج جديد للسلف الشخصية في فلسطين لمواكبة السوق التنافسي الفلسطيني. وعلى صعيد زيادة قاعدة المودعين تم تعديل جوائز حسابات التوفير بإضافة جائزة جديدة (25 ضعف الرصيد لتصل إلى 125 ألف دينار بعد أقصى). وتطبيقاً لتوجهات البنك في زيادة فعالية عمليات البيع المباشر وتحفيز عملية البيع تم إعداد برنامج الحوافز الجديد للمبيعات لجميع الموظفين سواء في الفروع أو لفرق البيع المباشر. وبهدف الوصول إلى احتياجات العملاء الفعلية وتعديل البرامج بما يتناسب وحاجات العملاء تم إنشاء فريق يعنى بدراسة احتياجات العملاء والمحافظة عليهم وتحديد جوانب التطوير المطلوبة على منتجات وخدمات البنك. وانطلاقاً من اهتمام البنك بمستوى جودة الخدمة المقدمة للعملاء فقد حرص البنك على معالجة شكاوى العملاء حيث تم وضع آلية متكاملة لإدارة شكاوى العملاء وتعيين ضباط ارتباط في بعض دوائر الإدارة العامة للتعامل مع شكاوى العملاء، كما تم في هذا السياق أيضاً إطلاق برنامج عمل لتقييم مستوى جودة الخدمة في الفروع وتطوير دليل جودة الخدمة لموظفي البنك كمرجع لمعايير الجودة الواجب اتباعها أثناء تقديم الخدمة للعميل. وشهدت سنة 2009 المباشرة بوضع الأسس والمعايير الواجب توفرها تمهيداً لإطلاق خدمة كبار العملاء وذلك حرصاً من البنك على التميز وتقديم ما هو أفضل لعملائه.

خدمات الشركات:

استمر بنك الأردن خلال سنة 2009 في تقديم التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المنتجة، كما واصل البنك تمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، على الرغم من تباطؤ بعض الأنشطة نتيجة لتأثيرها بتبعات الأزمة المالية العالمية والتي امتد تأثيرها على الاقتصاد الأردني وانعكست على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام 2009.

ساهم البنك في تمويل قطاعات هامة مثل قطاعي الصناعة والتجارة إضافة إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد توسع البنك في تمويل قطاعات تجارية ريادية منها المواد الغذائية، السيارات، الإطارات، المحروقات، المعدات الثقيلة، المعادن والأجهزة الطبية. هذا وواصل البنك تنفيذ مجموعة من قروض التجمع البنكي التي بلغ رصيدها 45 مليون دينار خلال سنة 2009، تم تنفيذها لتمويل مجموعة من المشاريع الاقتصادية المنتجة مثل إنشاء مراكز تجارية وأكاديمية وشركات صناعية. بالإضافة إلى المشاركة في إسناد قروض لمجموعة من الشركات بمبلغ 17.3 مليون دينار.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

يؤدي قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة (SMEs) دوراً هاماً وحيوياً في تنمية الاقتصاد الوطني باعتباره أحد أهم القطاعات في توفير فرص العمل، لذا فقد حرص البنك خلال سنة 2009 على تقديم أفضل مستوى من الخدمة لهذا القطاع في مراكزه المتخصصة والمنتشرة في كافة محافظات المملكة. فاستمر البنك في تقديم التمويل اللازم لمختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية عبر التمويل الطويل والقصير الأجل بالإضافة إلى تمويل الأصول الثابتة والمعدات من خلال أسلوب التأجير التمويلي.

وعلى صعيد جودة المحفظة الائتمانية لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة تم العمل على مراجعة الضمانات وتحديث البيانات على النظام البنكي، وإعادة تصنيف الحسابات وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

خدمات التأجير التمويلي:

استمر البنك في تنويع الخيارات التمويلية للعملاء من خلال تقديم خدمات التأجير التمويلي، وذلك تلبيةً لاحتياجات شريحة واسعة من العملاء والمتعاملين ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية. حيث واصل البنك تقديم خدمات التأجير التمويلي لتشمل شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الأجهزة والمعدات.

وقد تم استكمال إعداد نظام التأجير التمويلي بما يشمله ذلك من إجراءات عمل وبرامج، وتحديد لمخاطر عمليات التأجير التمويلي واستراتيجيات التسويق المستخدمة، حيث من المستهدف أن يكون لهذا القطاع إسهامات جيدة في تنويع مصادر الدخل المتأتية من عمليات البنك التشغيلية.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

استمر البنك في تطوير شبكته المصرفية بما يتوافق مع الهوية المؤسسية الموحدة للبنك والأمل التنظيمية التي تقوم على توفير مستوى متقدم من الخدمة للعملاء. حيث شهدت سنة 2009 إعداد البنك لخطة عمل خمسية وميزانية تقديرية خاصة بتحديث الفروع والتوسع بالفروع الجديدة اعتماداً على تحديد فئات وشرائح العملاء المستهدفين. فتم خلال سنة 2009 نقل فرعي شارع الملك فيصل/ الزرقاء، وفرع إربد إلى مقرات جديدة محدثة، كما تم نقل فرع حي نزال إلى موقعة الجديد في ضاحية الياسمين، وتأسيس مقر جديد لشركة تفوق للاستثمارات المالية وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك الأردن. وسيتم خلال سنة 2010 العمل على افتتاح فروع جديدة في مناطق عيدون، الرونق، شارع الحرية، أم العمد.

ولتعزيز النواحي الأمنية في الإدارة العامة، فقد تم إنشاء مركز مراقبة للكاميرات في مبنى الإدارة العامة وترتيب تغطية شاملة للمواقع الاستراتيجية فيه. وعلى صعيد بنك الأردن - سورية فقد وصل عدد الفروع العاملة هناك إلى سبعة فروع، حيث تم خلال سنة 2009 افتتاح فرعين في مدينة حلب وفروع: حرسا / ريف دمشق، حمص، صحنيا / دمشق، واللاذقية. علماً بأن بنك الأردن - سورية باشر عمله في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية في السوق السوري بتاريخ 2008/11/23.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

استمر البنك في تطوير قنوات التوزيع الإلكترونية والتي تشمل (البنك الناطق، بنك الإنترنت، البنك الخليوي وخدمة الرسائل القصيرة). وعلى صعيد أجهزة الصراف الآلي تم إضافة خدمة الإيداع النقدي الفوري وسيتم التوسع في هذه الخدمة خلال العام 2010 بزيادة عدد الأجهزة التي توفر هذه الخدمة لعملاء البنك في المناطق المستهدفة.

وفي إطار زيادة التواصل مع العملاء والمتعاملين تم الانتهاء من وضع متطلبات نظام مركز الخدمة الهاتفية والبنك الناطق الجديد بما يسهم في زيادة المبيعات وتعزيز الصورة الإيجابية عن خدمات البنك ومنتجاته وتعزيز معايير جودة الخدمة. ولتطوير الخدمات المقدمة من خلال القنوات الإلكترونية سيتم العمل خلال سنة 2010 على زيادة الخدمات المقدمة من خلال الصراف الآلي وبنك الإنترنت مثل خدمة التحويل لحساب آخر والإيداع لحساب آخر. وفي مجال زيادة الفواحي الأمنية على أجهزة الصراف الآلي تم الانتهاء من تركيب أجهزة حماية خاصة بالصراف الآلي على حوالي 60 جهازاً.

وانطلاقاً من حرص البنك على التوسع في مجالات خدمات الدفع والشراء الإلكتروني وتقديم خدمات متطورة للعملاء تم البدء بتطبيق البطاقات الذكية (Chip Card) التي توفر أقصى درجات الحماية والأمان للبطاقات الائتمانية وبطاقات الفيزا إلكترونية، ضد التزوير، السرقة والفقْدان. وعلى صعيد انتشار أجهزة الصراف الآلي فقد استمر البنك في نشر أجهزة الصراف الآلي في أماكن التسوق والتجمعات التجارية والسكنية وبلغ عددها 118 جهازاً في الأردن وفلسطين وهي مرشحة للزيادة خلال سنة 2010.

هذا وقد فاز الموقع الإلكتروني للبنك الذي تم إطلاقه مطلع العام 2009 بالجائزة الذهبية كأفضل موقع إلكتروني عن قطاع البنوك والتأمين في مسابقة أفضل مواقع الانترنت في الأردن للعام 2009، نظراً لما يتيحه الموقع الجديد من سهولة الوصول للخدمات وتكامل المعلومات المتاحة للعملاء، إضافة إلى البرمجيات التي تم استخدامها في تصميم وإنشاء موقع البنك الإلكتروني على الإنترنت.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

استمر العمل خلال عام 2009 على مجموعة المشاريع المتعلقة بتحسين نوعية الخدمة المقدمة للعملاء وخفض التكاليف من خلال إعادة التنظيم وتطوير العمليات والأنظمة الآلية في البنك. حيث تم استكمال العمل على إعداد وتحديث الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي للدوائر والوحدات الإدارية وفق أحدث الأسس والمفاهيم التنظيمية. ويهدف تسهيل إتمام المعاملات فقد تم الانتهاء من إعداد نظام الصلاحيات وجمعها ضمن دليل موحد يحدد بشكل واضح آلية تفويض الصلاحيات.

وعلى مستوى إعادة التنظيم لدوائر ووحدات البنك فقد تم إنشاء وحدة متخصصة لإدارة نظام Swift بهدف ضبط ومتابعة تحديث البرامج المرتبطة بالنظام ورفع كفاءة عمل النظام وضمان استمرارية تقديم الخدمة. كما تم البدء بإعادة تنظيم مهام الدائرة المالية وتحديد مسؤولياتها وإعادة هندسة العمليات المرتبطة بها لتعزيز مبدأ الرقابة المالية وإعادة توزيع المهام التي تتعارض معها.

وتماشياً مع مبدأ الفصل بين عمليات البيع والتسويق واتخاذ القرار الائتماني والتنفيذ فقد تم إعادة صياغة السياسة الائتمانية للبنك وتصميم مسار معاملات التسهيلات. وعلى صعيد مركزية عمليات فروع فلسطين فقد تم البدء بتطبيق قاعدة البيانات المركزية للنظام الآلي في فلسطين ومركزية بعض العمليات على مستوى الفروع ضمن وحدات مركزية تابعة للإدارة الإقليمية.

وأما على صعيد الموارد التقنية فقد استمر العمل على زيادة فعالية تطبيق نظام مستودع البيانات (DWH) في مجال بناء ومتابعة الميزانيات التقديرية على مستوى وحدات العمل المختلفة، إضافة إلى بناء واستحداث التقارير اللازمة وبما يدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية المبنية على بيانات ومعلومات دقيقة. ويهدف توفير أقصى درجات الحماية والأمان للبطاقات الائتمانية وبطاقات الفيزا إلكترونية التي يصدرها البنك تم تطبيق البطاقات الذكية (Chip Card)، كما تم الانتهاء من مشروع احتساب المخصصات آلياً لتلبية لمتطلبات الجهات الرقابية إضافة إلى مشروع تصنيف الحسابات آلياً وفقاً لفترات الاستحقاق، والانتهاء من المرحلة الأولى من إعداد تقارير البنك المركزي الأردني بشكل آلي.

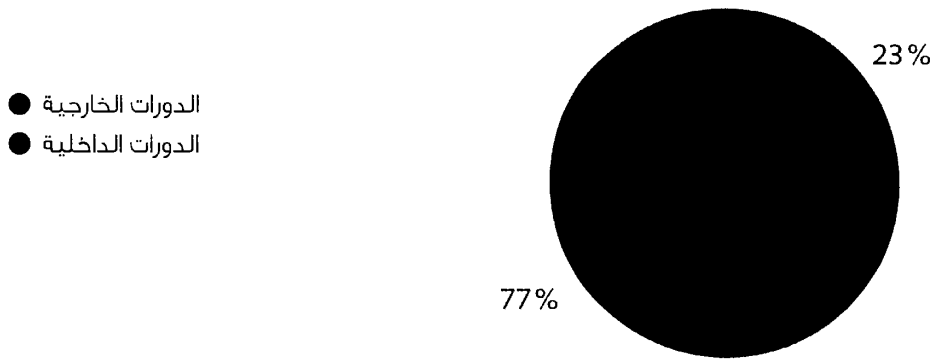
وعلى صعيد إدارة المخاطر والامتثال فقد تمت المباشرة بتطبيق المرحلة التجريبية للنظام الآلي الجديد لاحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل II، كما تم التعاقد مع شركة استشارية متخصصة لتطبيق نظام آلي لمكافحة عمليات غسل الأموال وبما يلبي متطلبات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية. واستمر العمل على تأكيد امتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك وتعزيز الحوكمة المؤسسية وتلبية متطلبات بازل II.

هذا وسيتم خلال العام 2010 الاستمرار في دراسة العمليات على مستوى دوائر الإدارة العامة بما يخفف التكلفة ويمنع الازدواجية في العمل وبما يحقق زيادة في مستوى رضا العملاء. كما سيتم البدء في مجموعة من المشاريع التي تتمثل في تطبيق نظام التسهيلات وإعادة تصميم مسار الموافقات الائتمانية وتشكيل اللجان وصلاحيات المنح، بالإضافة إلى رفع كفاءة شبكة الاتصالات ما بين الفروع والإدارة العامة وإعادة تنظيم الإدارة الإقليمية وفروع فلسطين وفق الأسس التنظيمية المعتمدة في بنك الأردن.

الموارد البشرية:

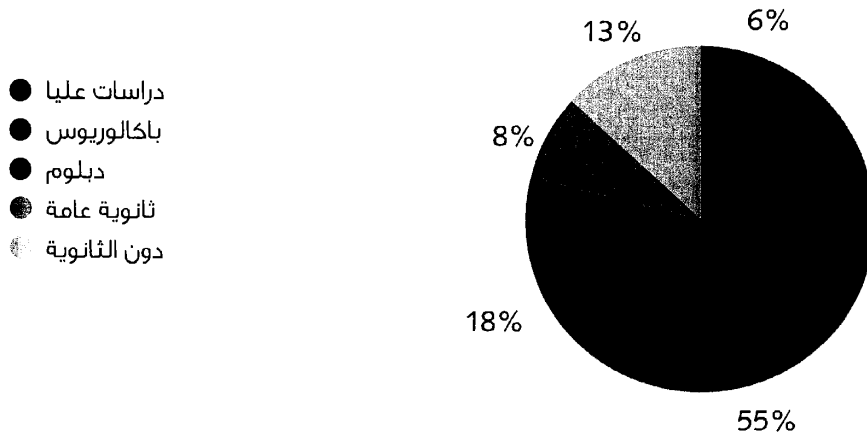
استمر البنك بتطبيق إستراتيجيته الهادفة إلى الارتقاء بالمعصر البشري وتطوير قدراته الفنية والشخصية والإدارية، باعتباره الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف البنك، حيث تم استكمال المرحلة الأولى من مشروع إدارة وتطوير الأداء ومكافأة وتحفيز الإنجاز. كما تم خلال سنة 2009 العمل على تحليل الاحتياجات التدريبية الفعلية لمختلف المستويات الوظيفية في البنك، والتي نتج عنها توفير 5000 فرصة تدريبية لموظفي البنك من خلال 386 برنامج ودورة تدريبية داخلية وخارجية شملت كافة جوانب العمل المصرفي.

توزيع الدورات التدريبية خلال عام 2009



وحرص البنك خلال سنة 2009 على استكمال كافة الشواغر الناتجة عن توسع أعمال البنك وعمليات إعادة التنظيم والتطوير في دوائر الإدارة العامة والفروع اعتماداً على الموارد البشرية الداخلية في البنك، إضافة إلى عمليات الاستقطاب والتوظيف الخارجي وبما يحقق الكفاءة والفاعلية في أداء المهام، حيث تم خلال السنة الحالية تعيين 295 موظفاً وموظفة ليصبح مجموع موظفي البنك 1797 موظفاً.

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي



خدمة المجتمع والبيئة:

يحرص بنك الأردن على التفاعل والتواصل مع المجتمع المحلي وذلك انطلاقاً من رسالته ومنظومة قيمه وإيمانه بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع. فاستمرت جهود البنك في تقديم الدعم والرعاية لمختلف الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية والرياضية والاجتماعية، وقد أولى البنك قطاع التعليم أهمية خاصة خلال سنة 2009 لما لهذا القطاع من أهمية كبرى في إعداد أجيال المستقبل، حيث وقع البنك اتفاقية شراكة مع "حكايات سمسم" المسلسل التلفزيوني التربوي للأطفال ومدتها عامان، وحكايات سمسم هي مبادرة وطنية بدأت في عام 2003 وتقوم بنشر رسائل تربوية للأطفال في الفئة العمرية من 4 - 7 سنوات، وهي النسخة الأردنية من السلسلة العالمية "شارع سمسم". كما قام البنك برعاية شهر الأردن الذي أقامه المتحف الوطني للأطفال خلال شهر أيار بمناسبة عيد الاستقلال وعيد العمال. هذا واستمر البنك في دعم مدرسة الأرقم ابن أبي الأرقم ضمن مبادرة "مدرستي" التي أطلقتها جلالة الملكة رانيا العبدالله خلال شهر نيسان 2008، من خلال تحسين بيئة التعليم في المدرسة والتواصل مع الطلاب والمعلمين فيها. وفي سياق دعم العملية التعليمية في المملكة وفر البنك فرصاً تدريبية لما يقارب 263 طالباً وطالبة من مختلف الجامعات والكليات.

ويهدف تخفيف معاناة الفقراء والمحتاجين شارك بنك الأردن في حملة البر والإحسان بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية من خلال سلسلة من المشاريع الخيرية في شهر رمضان المبارك بالإضافة إلى توزيع طرود الخير والحقائب المدرسية على الأطفال في المناطق الأقل حظاً. كما قدم البنك دعمه للعديد من الجمعيات الخيرية يذكر منها جمعية قرى الأطفال SOS في عمان والعقبة، وجمعية الأطفال المعاقين حركياً، إضافة إلى استمرار رعاية فريق بنك الأردن لسباقات الكارتينغ للسنة الثالثة على التوالي.

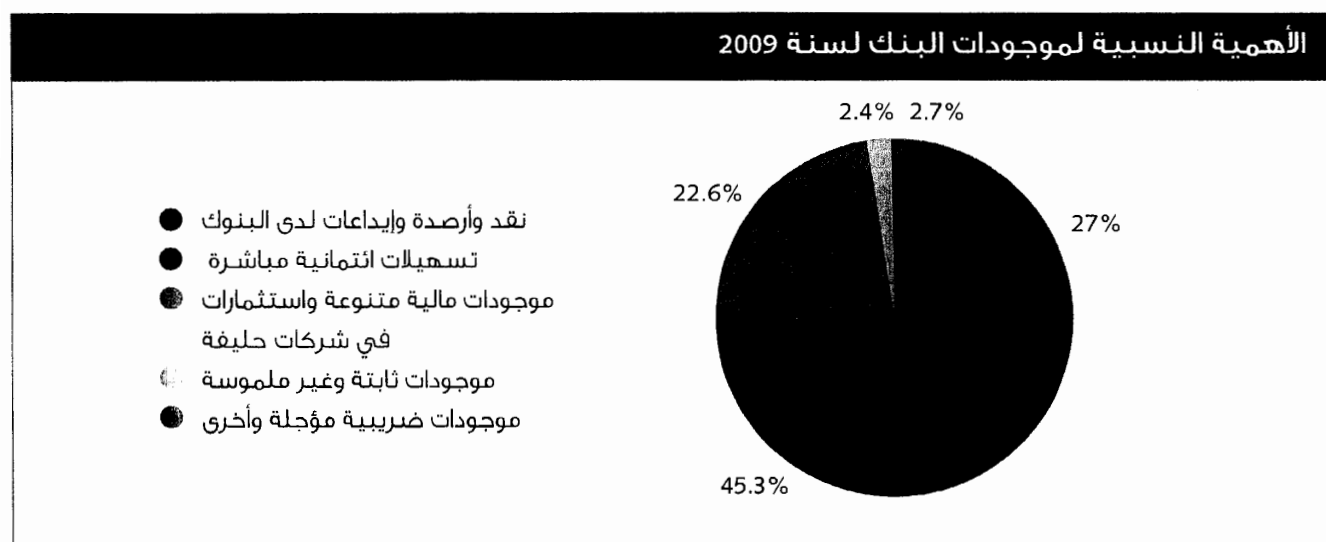
أما بما يتعلق بإجمالي المساهمات التي قدمها البنك خلال سنة 2009 لخدمة المجتمع المحلي فقد تجاوزت مبلغ 327 ألف دينار أردني.



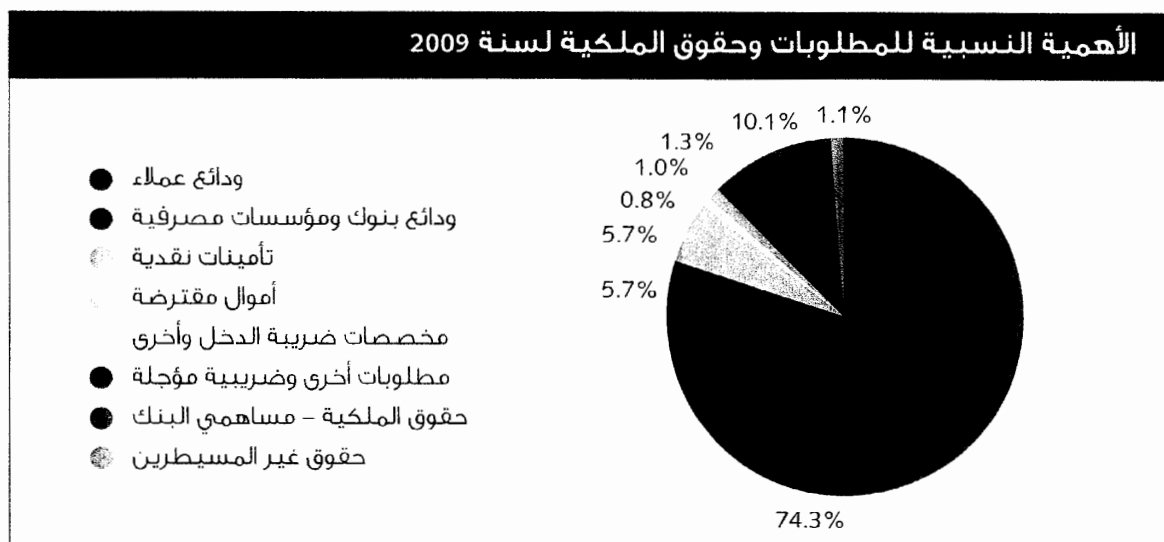
تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2009

ارتفعت موجودات البنك إلى 1,908 مليون دينار في نهاية سنة 2009 مقابل 1,686 مليون دينار في نهاية سنة 2008 بنسبة نمو بلغت 13.2%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الأجل المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في دعم المركز المالي، والمحافظة على نمو القوة الإيرادية للبنك رغم ظروف الأزمة المالية العالمية.

الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي للبنك 2009				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2008	2009	2008	2009	
24.4%	27.0%	411.7	515.6	نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك
49.0%	45.3%	826.5	864.7	تسهيلات ائتمانية مباشرة
21.7%	22.6%	366.5	431.7	موجودات مالية متنوعة واستثمارات في شركات حليفة
2.0%	2.4%	34.1	44.8	موجودات ثابتة وغير ملموسة
2.9%	2.7%	47.2	51.2	موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى
100%	100%	1,686.0	1,908.0	مجموع الموجودات



المطلوبات وحقوق الملكية				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2008	2009	2008	2009	
75.7%	74.3%	1276.8	1,418	ودائع عملاء
3.2%	5.7%	53.4	108.3	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
5.8%	5.7%	97.3	109.6	تأمينات نقدية
1.8%	0.8%	30.0	15.0	أموال مقترضة
1.2%	1.0%	20.4	17.9	مخصصات ضريبة الدخل وأخرى
1.0%	1.3%	16.9	25.0	مطلوبات أخرى وضريبية مؤجلة
10.6%	10.1%	179.6	192.7	حقوق الملكية - مساهمي البنك
0.7%	1.1%	11.6	21.5	حقوق غير المسيطرين
100%	100%	1,686.0	1,908.0	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



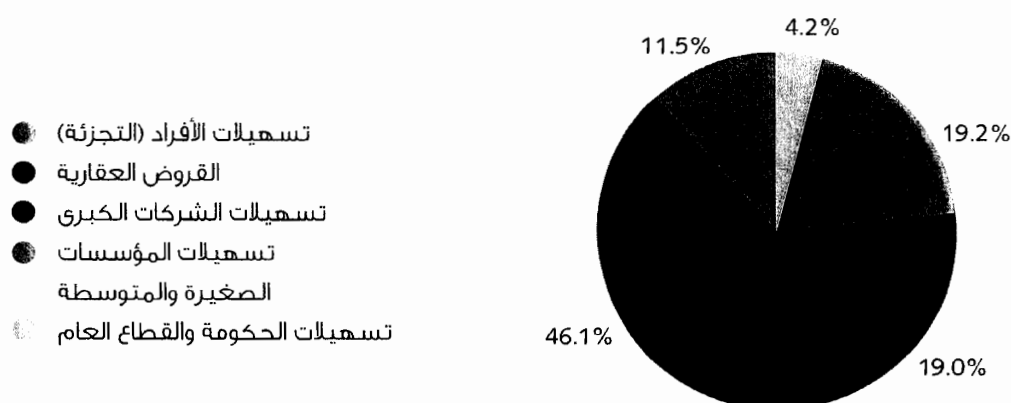
التسهيلات الائتمانية المباشرة

نمت التسهيلات الائتمانية الإجمالية لسنة 2009 بمبلغ 40.7 مليون دينار ونسبة 4.6% عن سنة 2008، وذلك باتباع سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وجودة المحفظة الائتمانية. إلى جانب العمل على تحسين القروض المستحقة، وفي ظل الظروف الاقتصادية فقد بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات 7.7% مقابل 5.8% في السنة الماضية وهي ضمن النسبة المعيارية، في حين تنخفض هذه النسبة للسنة الحالية لتصبح 3.2% بعد استبعاد مخصص التدني المرصود والتأمينات النقدية المحتجزة للديون الهالكة. واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)

الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2008	2009	2008	2009	
23.1%	19.2%	202.3	176.0	تسهيلات الأفراد (التجزئة)
21.8%	19.0%	191.4	173.9	القروض العقارية
40.5%	46.1%	355.0	422.9	تسهيلات الشركات الكبرى
10.0%	11.5%	87.9	105.6	تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
4.6%	4.2%	40.1	39.0	تسهيلات الحكومة والقطاع العام
100%	100%	876.7	917.4	إجمالي التسهيلات المباشرة

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2009



مخصص تدني التسهيلات المباشرة:

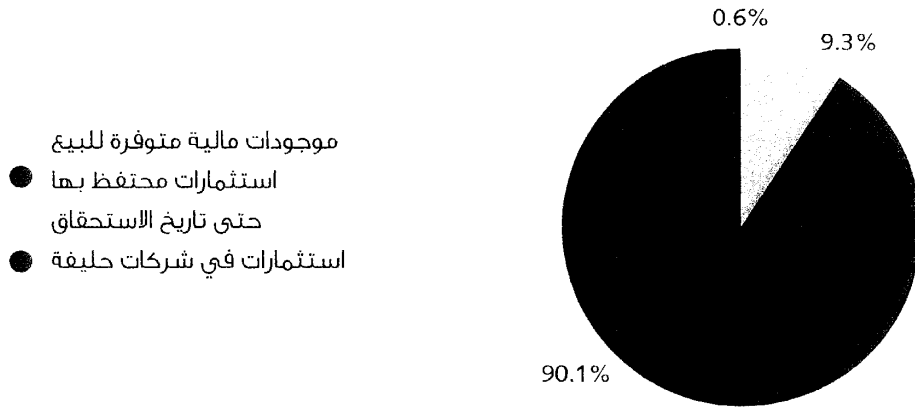
يتبع البنك سياسة متحفظة للتحوط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدني للديون المشكوك في تحصيلها بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، حيث بلغت نسبة تغطية مخصص التدني على أساس العميل الواحد لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 61.5% لسنة 2009 مقابل 80.3% لسنة 2008، في حين بلغت المخصصات التي انتقلت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 7.4 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 2.6 مليون دينار، وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 433.3 مليون دينار مقابل 448.8 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية

ارتفعت المحفظة بمبلغ 65.2 مليون دينار بنسبة 17.8 % عن سنة 2008. تركز الارتفاع في الموجودات خالية المخاطر والتي استحوذت على 90.1 % من إجمالي المحفظة مقابل 82.6 % للسنة السابقة.

عناصر الموجودات المالية والاستثمارات في الشركات الحليفة				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2008	2009	2008	2009	
11.7%	9.3%	43.0	40.0	موجودات مالية متوفرة للبيع
82.6%	90.1%	302.7	388.9	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
4.9%	-	18.0	-	الموجودات المالية المرهونة
0.8%	0.6%	2.8	2.8	استثمارات في شركات حليفة
100%	100%	366.5	431.7	المجموع

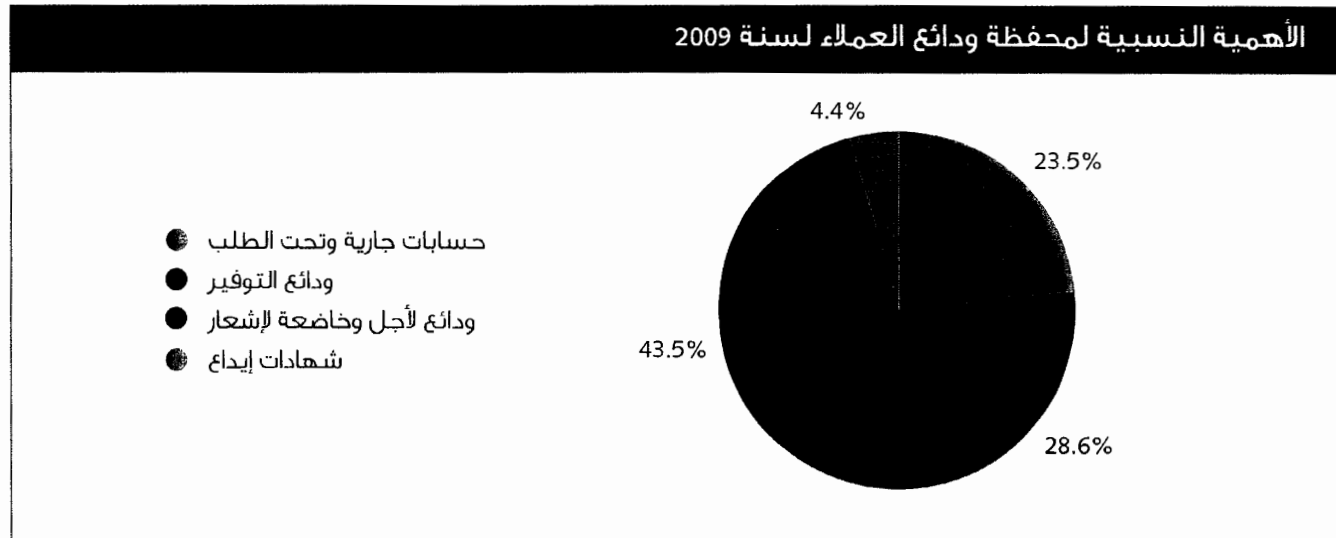
الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2009



ودائع العملاء

ارتفعت ودائع العملاء لسنة 2009 إلى 1,418 مليون دينار مقارنة بمبلغ 1,276.8 مليون دينار سنة 2008 بارتفاع مقداره 141.3 مليون دينار ونسبة نمو بلغت 11.1%، واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأجل كلفة، وتطوير حملة التوفير، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2009 بنسبة 21.1% عن سنة 2008، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 14.3% وودائع لأجل بنسبة 9.5%، فيما تراجعت شهادات الإيداع خلال سنة 2009 بنسبة 28.4%. كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 450.7 مليون دينار مقابل 312.6 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية				
الأهمية النسبية %		الودائع بالمليون دينار		
2008	2009	2008	2009	
22.9%	23.5%	292.0	333.6	حسابات جارية وتحت الطلب
26.2%	28.6%	334.9	405.5	ودائع التوفير
44.1%	43.5%	563.1	616.8	ودائع لأجل وخاضعة للإشعار
6.8%	4.4%	86.8	62.1	شهادات إيداع
100%	100%	1,276.8	1,418.0	المجموع



حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفعت حقوق المساهمين إلى 192.7 مليون دينار لسنة 2009 مقابل 179.6 مليون دينار لسنة 2008 بزيادة مقدارها 13.1 مليون دينار بنسبة 7.3%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني لسنة 2009 إلى 33.8 مليون دينار بزيادة مقدارها 4.1 مليون دينار، وبلغ الاحتياطي الاختياري 19.9 مليون دينار، وبموجب اقتراح مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من رأس المال وبمبلغ 15 مليون دينار.

كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال 13.72% لسنة 2009 مقابل 13.37% لسنة 2008 وهي أعلى من المعدلات المقررة من البنك المركزي الأردني والبالغة 12%، وكذلك أعلى من معدلات لجنة بازل (بنك التسويات الدولية) والبالغة 8%، وبلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 13.1%.

نتائج أعمال البنك

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 125.6 مليون دينار لسنة 2009 مقابل 129.2 مليون دينار للسنة الماضية، حيث بلغ إجمالي الدخل 84.5 مليون دينار مقابل 90.6 مليون دينار سنة 2008، في حين بلغ صافي الفوائد والعمولات 78.7 مليون دينار محققاً على ذات الرصيد المتحقق في سنة 2008، وذلك في السنة الأولى لانطلاق بنك الأردن - سورية.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 40.7 مليون دينار لسنة 2009 مقابل 50.3 مليون دينار لسنة 2008، وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات والمخصصات الأخرى وضرائب الدخل ليصبح صافي الربح للسنة 25.4 مليون دينار لسنة 2009 مقابل 32.9 مليون دينار سنة 2009 بانخفاض بلغت نسبته 22.8%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها			
مبلغ التغير	بالمليون دينار		
2009	2008	2009	
(9.6)	50.3	40.7	صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات
(1.0)	(3.6)	(2.6)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
(1.2)	(2.4)	(1.2)	مخصصات متنوعة
(7.4)	44.3	36.9	الأرباح الصافية (قبل الضريبة)
0.1	(11.4)	(11.5)	ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة
(7.5)	32.9	25.4	الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية

الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2008	2009	2008	2009	
80.1%	84.2%	103.5	105.7	الفوائد المقبوضة
10.7%	11.2%	13.8	14.1	صافي إيرادات العمولات
(0.2)%	(1.1)%	(0.2)	(1.4)	(خسائر) الموجودات المالية (أسهم)
9.4%	5.7%	12.1	7.2	أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى
100%	100%	129.2	125.6	المجموع

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2009

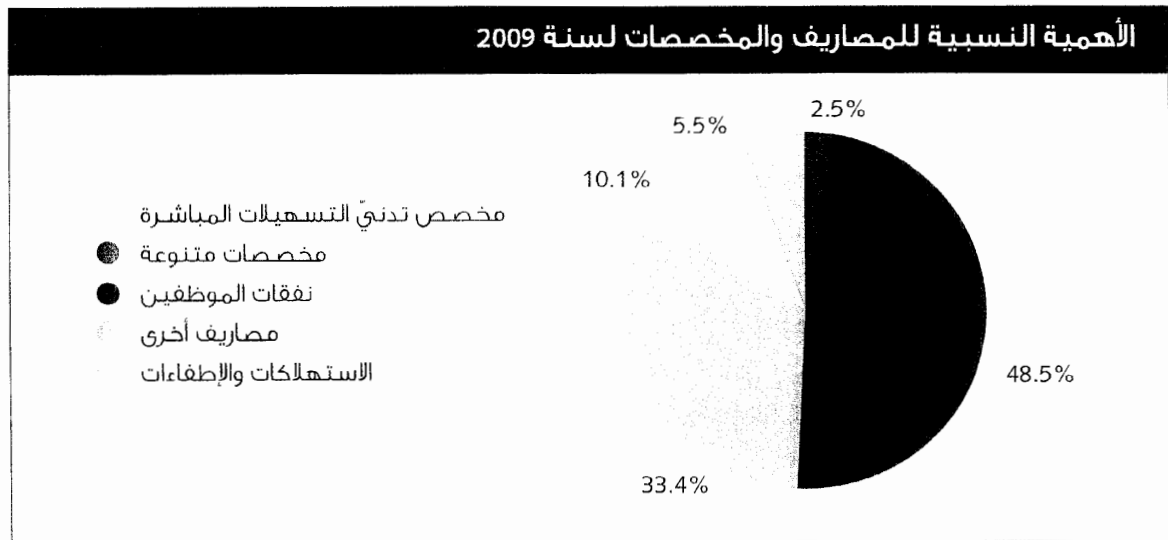


المصروفات والمخصصات

بلغ إجمالي المصروفات والمخصصات 47.6 مليون دينار لسنة 2009 مقابل 46.3 مليون دينار لسنة 2008 بارتفاع مقداره 1.3 مليون دينار ونسبة 2.8% نتيجة انخفاض مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 1 مليون دينار وانخفاض بند المخصصات المتنوعة بمبلغ 1.2 مليون دينار، كما ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 2.8 مليون دينار نتيجة افتتاح فروع بنك الأردن - سورية والزيادات السنوية الطبيعية وتنمية الموارد البشرية ومكافآت أداء الموظفين، وارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 165 ألف دينار لارتفاع مصاريف القرطاسية والمطبوعات والصيانة والإعلانات والاشتراكات والإيجارات بسبب استمرار عمليات التفرع وتطوير النظم الداخلية والخدمات الإلكترونية. إضافة إلى ارتفاع بند الاستهلاكات والإطفاءات بمبلغ 540 ألف دينار.

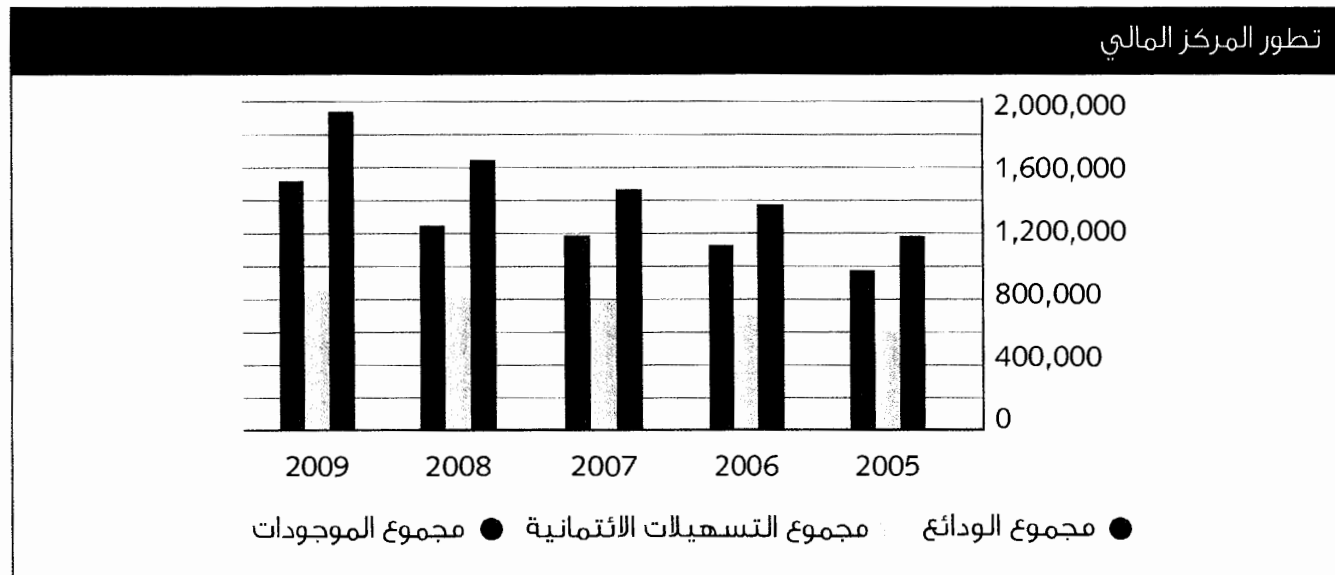
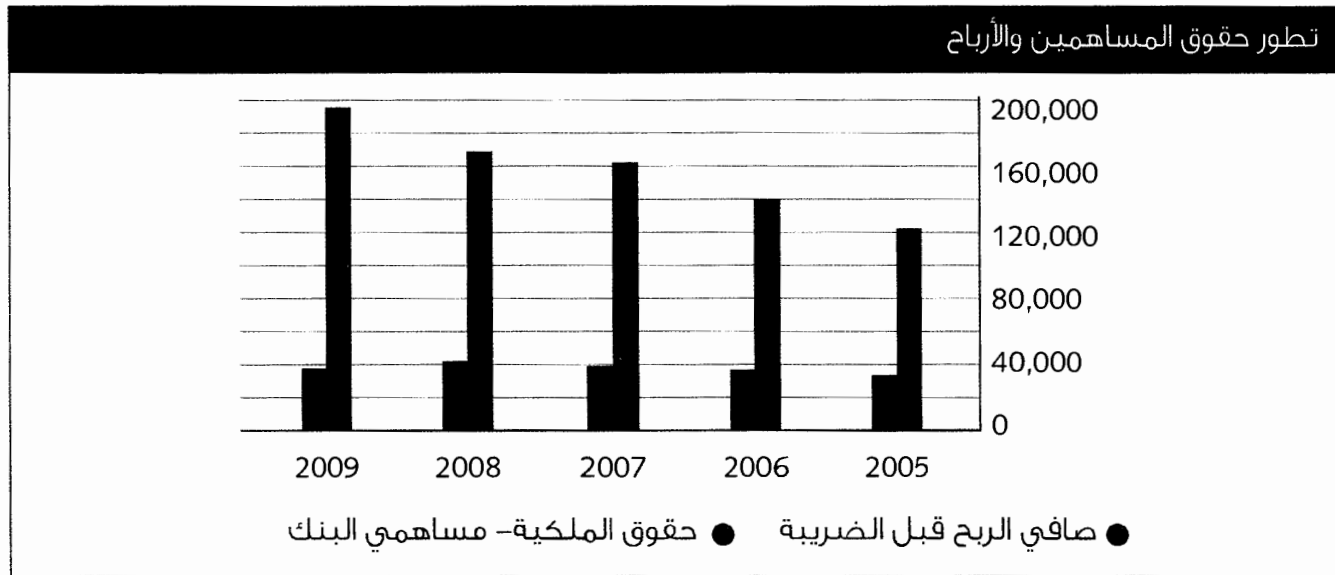
أما رواتب ومكافآت وتقلات الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2009 فقد بلغت 1.6 مليون دينار مقابل 1.1 مليون دينار للسنة الماضية 2008، في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن مبلغ 114.9 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن - سورية بلغت 20.7 ألف دينار، ولشركة تفوق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2008	2009	2008	2009	
7.8%	5.5%	3.6	2.6	مخصص تدتي التسهيلات المباشرة
5.2%	2.5%	2.4	1.2	مخصصات متنوعة
44.0%	48.6%	20.4	23.1	نفقات الموظفين
33.9%	33.4%	15.7	15.9	مصاريف أخرى
9.1%	10.1%	4.2	4.8	الاستهلاكات والإطفاءات
100%	100%	46.3	47.6	المجموع



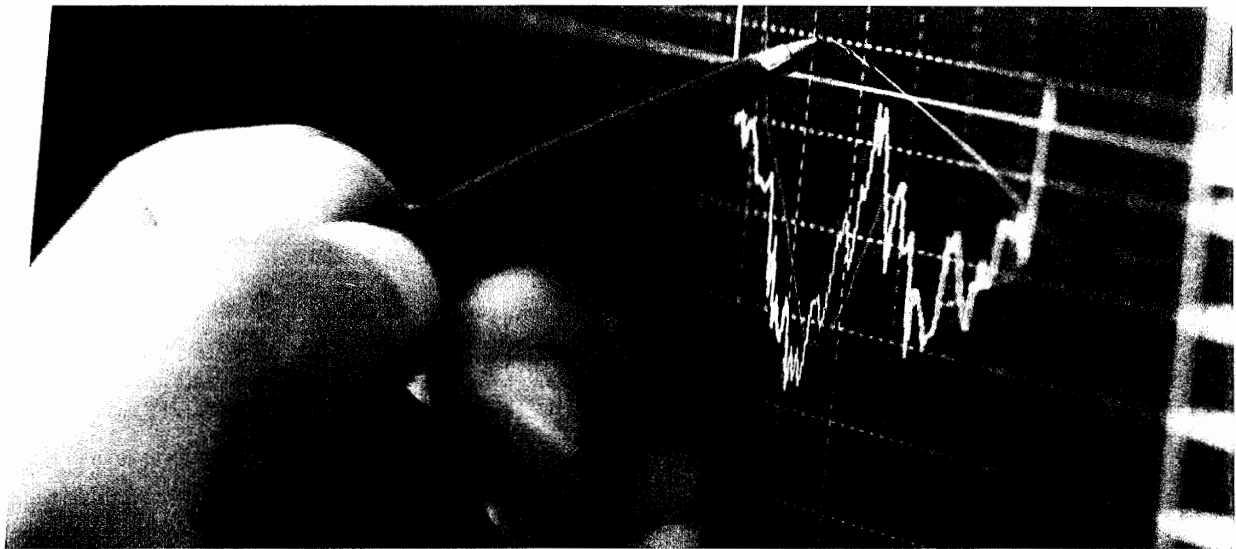
أهم النسب المالية		
2008	2009	
%	%	
19.3%	13.6%	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك
32.86%	25.37%	العائد على رأس المال
2.1%	1.4%	العائد على متوسط الموجودات
18,408 دينار	14,117 دينار	ربحية الموظف بعد الضريبة
6.59%	5.88%	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات
2.46%	2.29%	مصرفوف الفائدة إلى متوسط الموجودات
4.13%	3.59%	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات
82.5%	63.9%	تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة
5.8%	7.7%	نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات

المؤشرات المالية للسنوات (2009 - 2005)					المبلغ بآلاف الدنانير
2009	2008	2007	2006	2005	السنة المالية
1,907,992	1,686,018	1,455,719	1,376,231	1,185,713	مجموع الموجودات
917,407	876,692	787,368	703,077	563,830	إجمالي التسهيلات الائتمانية
1,526,392	1,330,230	1,179,523	1,132,168	970,501	مجموع الودائع
192,668	179,604	161,206	140,379	121,557	حقوق الملكية - مساهمي البنك
21,455	11,561	-	-	-	حقوق غير المسيطرين
36,909	44,297	39,668	35,901	31,188	صافي الربح قبل الضريبة



أهداف خطتنا المستقبلية 2010

- الاستمرار في تعزيز المركز المالي والتنافسي والمحافظة على النسب المالية الرئيسية للبنك ضمن متطلبات الجهات الرقابية والمعايير العالمية.
- الاستمرار في تعزيز وتطوير مفهوم البنك الشامل والتركيز على قطاع التجزئة. والعمل على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المنتجة مع المحافظة على درجة مقبولة من المخاطر والسيولة في عمليات منح الائتمان للشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- تطوير منتجات وخدمات البنك بناءً على دراسة احتياجات العملاء والمتعاملين وبما يواكب الوضع الاقتصادي المحلي، وإطلاق حزمة من الخدمات تتواءم مع تطلعات كبار العملاء، بالإضافة إلى تنويع الخدمات المقدمة من خلال منافذ التوزيع الإلكترونية.
- الاستمرار في تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع للوصول إلى الشرائح المستهدفة من العملاء وتطوير بيئة الخدمة في الفروع بما يتوافق مع الهوية المؤسسية الموحدة للبنك. إضافة إلى المباشرة بتطبيق مشروع مركز الاتصال (Call Center) وبما يساهم في تفعيل التواصل مع العملاء والمتعاملين وعكس الصورة الإيجابية المستهدفة عن منتجات وخدمات البنك وتعزيز معايير جودة الخدمة.
- الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية. وتطوير إدارة المخاطر والتعليمات الكفيلة بتعزيز الحوكمة المؤسسية وتلبية متطلبات بازل II.
- تطبيق نظام (Reveleus) لاحتساب نسبة كفاية رأس المال، وتطوير آلية تطبيق الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) تمهيداً لتطبيق تعليمات الدعامة الثانية الخاصة باحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل II. إضافة إلى تطبيق النظام الآلي لمكافحة عمليات غسل الأموال.
- الاستمرار في استكمال مشاريع وبرامج العمل الاستراتيجية على مستوى إدارة التنظيم والعمليات والتشغيل، بهدف منع الازدواجية في العمل وبما يعزز مستوى الخدمة المقدمة، وذلك من خلال تطبيق نظام جديد للتسهيلات وإعادة تصميم مسار المعاملات الائتمانية وتطوير صلاحيات المنح، إضافة إلى تطبيق مشروع إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية وفروع فلسطين وفق الأسس التنظيمية المعتمدة في الإدارة العامة وفروع الأردن.
- الاستمرار في تطوير وتعزيز القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك، والمباشرة في مشروع الأرشيف الإلكترونية بهدف حفظ المستندات آلياً لرفع مستوى الرقابة على استرجاع المستندات والاطلاع عليها وتقليل مخاطر التلف والضياع.
- استمرار اهتمام البنك بموارده البشرية وتطوير كفاءتها وتقديم التدريب اللازم لها، بما يساهم في تحقيق أهداف البنك. ومواصلة العمل على مشروع تطوير إدارة الأداء ومكافأة وتحفيز الإنجاز من خلال الموازنة ما بين أهداف البنك ومستويات الأداء الفعلية المتحققة.
- الاستمرار في تعزيز دور البنك الفاعل في خدمة المجتمع المحلي من خلال مواصلة تقديم الدعم للمشاريع الاجتماعية والخدمية والتعليمية، إضافة إلى رعاية المبادرات ذات القيمة المضافة بمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيس البنك.





البيانات والإيضاحات المالية 2009

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحد

قائمة التدفقات النقدية الموحد

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة



تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن
جبل عمان، الدوار الخامس
شارع وهران
شاية رقم ١٩٠
ص.ب. ٢٤٨
عمان ١١١١٨ الأردن

هاتف: ٥٥-٢٢٠٠ (٦) ٩٦٢
فاكس: ٥٥-٢٢٠ (٦) ٩٦٢
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ٨٥٧٢

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتشمل مسؤولية الإدارة اختيار وإتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية، تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالأعداد والعرض العادل للقوائم المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي الموحد لبنك الأردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وإدائه المالي الموحد، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠

ديلويت أند توش
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة أ دينار أردني 31 كانون الأول		بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن	
2008	2009	إيضاح رقم	الموجودات
212,394,623	322,356,841	4	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
199,262,838	163,790,237	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	29,436,468	6	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
826,521,842	864,686,229	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
42,963,431	40,071,540	8	موجودات مالية متوفرة للبيع
302,665,209	388,865,434	9	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
18,040,152	-	10	الموجودات المالية المرهونة
2,798,028	2,770,665	11	استثمارات في شركات حليفة
32,274,115	42,536,799	12	موجودات ثابتة - بالصافي
1,841,648	2,215,197	13	موجودات غير ملموسة
6,884,677	7,379,836	20	موجودات ضريبية مؤجلة
40,371,640	43,882,602	14	موجودات أخرى
<u>1,686,018,203</u>	<u>1,907,991,848</u>		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
			المطلوبات:
53,433,921	108,320,353	15	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,276,796,269	1,418,072,024	16	ودائع عملاء
97,288,645	109,577,433	17	تأمينات نقدية
30,000,000	15,000,000	18	أموال مقترضة
6,921,731	6,345,547	19	مخصصات متنوعة
13,516,304	11,579,439	20	مخصص ضريبة الدخل
1,256,107	1,340,593	20	مطلوبات ضريبية مؤجلة
15,639,541	23,633,395	21	مطلوبات أخرى
<u>1,494,852,518</u>	<u>1,693,868,784</u>		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
			حقوق مساهمي البنك
100,000,000	100,000,000	22	رأس المال المكتتب به
29,715,376	33,822,569	23	الاحتياطي القانوني
11,645,830	19,860,215	23	الاحتياطي الاختياري
8,101,687	8,318,914	23	احتياطي المخاطر المصرفية العامة
623,826	(122)	24	فروقات ترجمة عملات أجنبية
1,419,577	3,373,838	25	التغير المتراكم في القيمة العادلة
28,098,191	27,292,897	26	أرباح مدورة
<u>179,604,487</u>	<u>192,668,311</u>		مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك
11,561,198	21,454,753		حقوق غير المسيطرين
<u>191,165,685</u>	<u>214,123,064</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>1,686,018,203</u>	<u>1,907,991,848</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب		بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن	
دينار أردني			
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	إيضاح رقم		
2008	2009		
103,537,988	105,745,432	28	الفوائد الدائنة
38,642,529	41,193,877	29	الفوائد المدينة
64,895,459	64,551,555		صافي إيرادات الفوائد
13,769,823	14,103,418	30	صافي إيرادات العمولات
78,665,282	78,654,973		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2,127,267	2,806,971	31	أرباح عملات أجنبية
1,384,764	-	32	أرباح موجودات مالية للمتاجرة
(1,554,347)	(1,371,208)	33	(خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع
9,960,016	4,388,141	34	إيرادات أخرى
90,582,982	84,478,877		إجمالي الدخل
20,360,325	23,129,031	35	نفقات الموظفين
4,205,210	4,745,921	13,12	استهلاكات وإطفاءات
15,750,556	15,916,395	36	مصاريف أخرى
3,608,429	2,607,663	7	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
2,361,931	1,170,921	19	مخصصات متنوعة
46,286,451	47,569,931		إجمالي المصروفات
44,296,531	36,908,946		الربح قبل الضرائب
11,438,055	11,539,809	20	(ينزل): ضريبة الدخل
32,858,476	25,369,137		الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)
			ويعود إلى:
32,848,778	26,733,627		مساهمي البنك
9,698	(1,364,490)		حقوق غير المسيطرين
32,858,476	25,369,137		حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)
0/328	0/267	37	أساسي
0/328	0/267	37	مخفض

قائمة ج		قائمة الدخل الشامل الموحد	
دينار أردني			
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	إيضاح رقم		
2008	2009		
32,858,476	25,369,137		الربح للسنة - قائمة (ب)
			بنود الدخل الشامل:
623,826	(624,186)		فروقات ترجمة عملات أجنبية
(71,685)	1,954,261		التغير في القيمة العادلة - موجودات مالية متوفرة للبيع بالصافي بعد الضريبة
(2,370)	-		(خسائر) شركة حليفة
33,408,247	26,699,212		إجمالي الدخل الشامل - قائمة (د)
			إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:
33,398,549	28,063,824		مساهمي البنك
9,698	(1,364,612)		حقوق غير المسيطرين
33,408,247	26,699,212		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة (د)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المودع

الاحتياطيات											
إجمالي حقوق المساهمين المستطرين	إجمالي حقوق المساهمين الملك	أرباح مقدرة	التغير المشترك في القيمة العادلة - صافي	فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي مصرفية عامة	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009											
191,165,685	11,561,198	179,604,487	28,098,191	1,419,577	623,826	8,101,687	11,645,830	29,715,376	100,000,000	-	-
(624,186)	(122)	(624,064)	(116)	-	(623,948)	-	-	-	-	-	-
1,954,261	-	1,954,261	1,954,261	-	-	-	-	-	-	-	-
25,369,137	(1,364,490)	26,733,627	26,733,627	-	-	-	-	-	-	-	-
26,699,212	(1,364,612)	28,063,824	26,733,511	1,954,261	(623,948)	217,227	8,214,385	4,107,193	-	-	-
-	-	-	(12,538,805)	-	-	-	-	-	-	-	-
(15,000,000)	-	(15,000,000)	(15,000,000)	-	-	-	-	-	-	-	-
11,258,167	11,258,167	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
214,123,064	21,454,753	192,668,311	27,292,897	3,373,838	(122)	8,318,914	19,860,215	33,822,569	100,000,000	-	-
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2008											
161,205,938	-	161,205,938	20,458,424	1,491,262	-	5,927,317	8,107,991	25,220,944	100,000,000	-	-
623,826	-	623,826	-	-	623,826	-	-	-	-	-	-
(71,685)	-	(71,685)	-	(71,685)	-	-	-	-	-	-	-
(2,370)	-	(2,370)	(2,370)	-	-	-	-	-	-	-	-
32,858,476	9,698	32,848,778	32,848,778	-	-	-	-	-	-	-	-
33,408,247	9,698	33,398,549	32,846,408	(71,685)	623,826	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(15,657,665)	-	-	2,174,370	8,988,863	4,494,432	-	-	-
(15,000,000)	-	(15,000,000)	(9,548,976)	-	-	-	(5,451,024)	-	-	-	-
11,551,500	11,551,500	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
191,165,685	11,561,198	179,604,487	28,098,191	1,419,577	623,826	8,101,687	11,645,830	29,715,376	100,000,000	-	-

* يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة إلا بموجب مسابقة من البنك المركزي الأردني .
 * بموجب طلب البنك المركزي الأردني فإنه لا يمكن التصرف بمبلغ 7,379,836 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 يمثل منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسالة أو التوزيع. إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً. إضافة إلى مبلغ (928,303) دينار يمثل أرباح تقسيم شركات حليفة.
 تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحد

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن

قائمة هـ

دينار أردني

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2008

2009

إيضاح
رقم

التدفق النقدي من عمليات التشغيل:

44,296,531	36,908,946	الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)
		تعديلات لنود غير نقدية:
4,205,210	4,745,921	استهلاكات وإطفاءات
3,608,429	2,607,663	تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
(55,363)	(11,856)	(أرباح) بيع موجودات ثابتة
(1,760,032)	(2,473,683)	تأثير تغير في أسعار الصرف
2,361,931	1,170,921	مخصصات متنوعة
4,602,373	3,641,642	خسارة تدني موجودات مالية متوفرة للبيع
(91,497)	830	خسارة تدني عقارات (معاد للإيرادات)
(841,603)	27,363	إيرادات أخرى
56,325,979	46,617,747	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات
		التغير في الموجودات والمطلوبات:
3,028,959	4,643,947	النقص في نقد وأرصدة لدى البنوك (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)
(2,191,383)	(2,193,204)	(الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب
12,053,000	(29,436,468)	(الزيادة) النقص في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)
4,006,219	-	النقص في موجودات مالية للمتاجرة
(91,958,042)	(40,772,050)	(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة
9,405,381	(3,511,792)	(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى
130,223,361	141,275,756	الزيادة في ودائع العملاء
17,815,108	12,288,788	الزيادة في تأميمات نقدية
1,124,642	7,993,854	الزيادة في مطلوبات أخرى
83,507,245	90,288,830	صافي التغير في الموجودات والمطلوبات
139,833,224	136,906,577	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضرائب
(568,349)	(1,747,105)	مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع
(229,000)	-	مخصص القضايا المدفوع
(13,841,720)	(13,971,833)	الضرائب المدفوعة
125,194,155	121,187,639	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:
(310,295,812)	(392,099,532)	(شراء) موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
134,181,400	323,939,459	بيع / استحقاق موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(6,294,372)	(485,935)	(شراء) موجودات مالية متوفرة للبيع
4,669,242	1,474,931	بيع موجودات مالية متوفرة للبيع
(15,897,095)	(14,601,087)	(شراء) موجودات ثابتة ودفعات على حساب شراء موجودات ثابتة
276,198	82,137	بيع موجودات ثابتة
(637,457)	(851,348)	(شراء) موجودات غير ملموسة
(193,997,896)	(82,241,375)	صافي (الإستخدام) النقدي في عمليات الاستثمار
		التدفق النقدي من عمليات التمويل:
30,000,000	(15,000,000)	(النقص) الزيادة في الأموال المقترضة من مؤسسة الرهن العقاري
623,826	(624,186)	فروقات ترجمة عملات أجنبية
11,551,500	11,258,167	التغير في حقوق الأقلية
(15,000,000)	(15,000,000)	أرباح موزعة على المساهمين
27,175,326	(19,366,019)	صافي (الإستخدام) التدفق النقدي من عمليات التمويل
1,760,032	2,473,683	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(39,868,383)	22,053,928	صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
381,839,500	341,971,117	النقد وما في حكمه في بداية السنة
341,971,117	364,025,045	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (52) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات كان آخرها خلال العام 2007 حيث أصبح رأسمال البنك المصرح به 100 مليون دينار ورأس المال المكتتب به والمدفوع 100 مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (62) فرعاً، وفروعه في فلسطين وعددها (7) فروع والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سورية وشركة تفوق للاستثمارات المالية).
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (533) بتاريخ 25 كانون الثاني 2010 وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية للمناجحة والموجودات المالية المتوفرة للبيع والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها في السنة السابقة 2008 باستثناء أثر تطبيق المعايير والتفسيرات المبينة أدناه:
- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"
- نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) خلال شهر آذار من العام 2009، حيث أصبحت سارية في العام 2009. وتتطلب التعديلات إفصاحات أفضل حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وبصفة خاصة، يتطلب التعديل الإفصاح عن قياس القيمة العادلة بمستوى تسلسل قياس القيمة العادلة. يؤدي تطبيق التعديل إلى إفصاحات إضافية إلا أنه لم يكن له أي أثر مادي على نتائج الأعمال والمركز المالي الموحد للبنك.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) القطاعات التشغيلية والذي حل محل المعيار الدولي رقم (14) "تقارير القطاعات" ويطبق للسنوات المالية اعتباراً من أول كانون الثاني 2009. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) هو معيار إفصاح، حيث نتج عنه إعادة تحديد قطاعات أعمال البنك التي يتم تقديم تقارير حولها وفق نفس الأساس المستخدم للأغراض الداخلية ولم يكن لهذا المعيار أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي الموحد للبنك.
- المعيار المحاسبي رقم (1) (عدل خلال العام 2007) عرض القوائم المالية (يطبق للسنوات المالية اعتباراً من أول كانون الثاني 2009). وقد أدى تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إلى عدد من التغيرات في المصطلحات بما في ذلك عناوين معدلة للقوائم المالية، كما أدى إلى عدد من التغيرات في العرض والإفصاح، إلا أنه لم يكن له أي أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك. يتطلب المعيار المعدل أن يتم عرض كافة تغيرات غير المالكين في حقوق الملكية (أي الدخل الشامل) بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الشامل.
- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يملك البنك كما في 31 كانون الأول 2009 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3,500,000 دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن - سورية *	3,000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سوريا	17 أيار 2008

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركة التابعة. ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركة التابعة.
- * نظراً لأن البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية، تم توحيد حسابات بنك الأردن - سورية في القوائم المالية المرفقة.

تم خلال العام 2009 زيادة رأسمال بنك الأردن - سورية (شركة تابعة) بواقع 3 مليون سهم من خلال اكتتاب خاص للمساهمين بلغت قيمتها 1,500 مليون ليرة سورية ليصبح رأسمال الشركة التابعة 3,000 مليون ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2009، وقد حصلت الشركة التابعة على كافة الموافقات اللازمة من السلطات الرقابية السورية على زيادة رأس المال.

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية للمتاجرة

- تمثل الموجودات المالية للمتاجرة محفظة البنك من أسهم الشركات الأردنية النشطة في سوق عمان المالي وهي شركات مالية وصناعية يقوم البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وجني الأرباح قصيرة الأجل من خلال عمليات الشراء والبيع والتقلبات في الأسعار لهذه الأدوات المالية.

- يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.

- يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدن للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة:

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد.

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية:

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد.

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل في نفس السنة.

موجودات مالية متوفرة للبيع

- هي موجودات مالية الغرض من امتلاكها الاحتفاظ بها كمتوفرة للبيع وليست للمتاجرة أو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتمثل في أسهم شركات محلية وخارجية مالية وصناعية وسياحية وعقارية وشركات اتصالات.

وتم تصنيف هذه الاستثمارات على أنها متوفرة للبيع عند الشراء بسبب نية الإدارة بيع هذه الأدوات المالية عند توفر أسعار بيع مناسبة لتحقيق أرباح أو تولد عوائد ناتجة عن تملك الأسهم.

- يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بند مستقل ضمن الدخل الشامل. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدن في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية والتي تخص هذه الموجودات. يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل الموحد لأدوات الدين إذا ما تبين بموضوعية أن الزيادة في القيمة العادلة لتلك الأدوات قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني، حيث يتم استرجاع خسائر التدني لأدوات الدين من خلال قائمة الدخل الموحد، في حين يتم استرجاع خسائر التدني من أسهم الشركات من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

- يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية كما يسجل التدني في قيمة هذه الموجودات في قائمة الدخل الموحد عند حدوثه.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحد. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدن في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- هي موجودات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو محددة باستحقاق ثابت ولدى البنك نية وقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ويتم تسجيل أي تدن في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدن في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

- يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدن في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني. يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:
- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- تدني الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة العادلة.
- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر السوق السائد للعائد على موجودات مالية مشابهة.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحد كما يتم تسجيل أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الموحد باستثناء التدني في أسهم الشركات المتوفرة للبيع حيث يتم استرجاعه من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.
- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات (إن وجدت) فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.
- يظهر استثمار البنك في شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية التي يمتلك فيها البنك ما نسبته 35/68% من رأسمال الشركة كاستثمارات مالية متوفرة للبيع وذلك لوجود نية للبنك بيع هذا الاستثمار في أقرب وقت ممكن، حيث تم إظهارها وفقاً لسعر إغلاق القيمة السوقية وأخذ فرق القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الموحد لوجود مؤشرات على تدن غير مؤقت في قيمة الاستثمار.

الموجودات الثابتة

- تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدن في قيمتها، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة التوسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	من 2 إلى 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
ديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استرداده وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد.

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدّة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغييراً في التقديرات.

- يتم استبعاد الموجودات الثابتة عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبليه متوقّعه من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في الأردن.

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.

- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد.

- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج يتم تسجيلها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر زمني محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

- فيما يلي السياسات المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك:

برامج الحاسوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء، ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15% سنوياً.

العملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد.

- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناتجة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد.

أسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد إنما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة/خصم إصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاد رصيد علاوة إصدار أسهم خزينة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنتزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3- التقديرات المحاسبية

تقوم الادارة من خلال تطبيق السياسات المحاسبية باتباع اجتهادات وفرضيات لها أثر جوهري في الاعتراف بالأرصدة المسجلة في القوائم المالية الموحدة ومن أهمها الفرضيات التالية:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحد.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدن في قيمتها ويتم أخذ هذا التدني (إن وجد) في قائمة الدخل الموحد للسنة.
- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك (إذا وجدت الحاجة لذلك) اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن أرباح السنة الحالية، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة (إذا وجدت فروقات) عن المخصص المقطوع في حالة الوصول إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة.
- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2008	2009	
دينار	دينار	
36,786,082		نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية
17,640,752		- حسابات حارية وتحت الطلب
23,591,172		- ودائع الجمل وخاضعة الاستحصال *
96,276,617		- متطلبات الاحتياطي النقدي
38,100,000		- شهادات ايداع *
212,394,623		

- بلغت الأرصدة المقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 4,384,586 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 (2,191,382 دينار الاحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول 2008).

* يشمل هذا البند 7,444,500 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر (12,090,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2008).

7- تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2008	2009	
دينار	دينار	
202,330,276		الأفراد (التجربة)
7,595,963		حسابات جارية مدينة
181,830,287		قروض وكفالات *
12,904,026		بطاقات الائتمان
191,357,038		القروض العقارية
442,949,875		الشركات
355,021,242		الشركات الكبرى
84,814,795		حسابات جارية مدينة
270,206,447		قروض وكفالات *
87,928,633		مؤسسات صغيرة ومتوسطة
30,108,777		حسابات جارية مدينة
57,819,856		قروض وكفالات *
40,054,342		الحكومة والقطاع العام
876,691,531		المجموع
(42,018,205)		ينزل: محصل تدفقات تسهيلات ائتمانية مباشرة
(8,151,484)		ينزل: فوائد معطاة
826,521,842		صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 21,994,311 دينار (20,513,843 دينار للسنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 77,745,311 دينار أي ما نسبته (8/5%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (58,510,610 دينار أي ما نسبته (6/7%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 69,871,130 دينار أي ما نسبته (7/7%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (50,948,593 دينار أي ما نسبته (5/8%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 12,325,737 دينار أي ما نسبته (1/3%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (13,137,463 دينار أي ما نسبته (1/5%) في نهاية السنة السابقة)، كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين مبلغ 26,633,939 دينار (25,827,499 دينار في نهاية السنة السابقة).

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:						فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:
الشركات						
الاجمالي	القطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	2009
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
42,018,205	-	6,508,435	23,621,445	1,919,802	9,968,523	الرصيد في بداية السنة
2,607,663	-	(854,592)	3,995,638	697,918	(1,231,301)	المقتطع (المسترد) خلال السنة من الإيرادات
44,625,868	-	5,653,843	27,617,083	2,617,720	8,737,222	الرصيد في نهاية السنة

الشركات						2008
الاجمالي	القطاع العام	المغيرة والمتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2008
38,409,776	616,609	4,752,033	24,092,570	677,853	8,270,711	الرصيد في بداية السنة
3,608,429	(616,609)	1,756,402	(471,125)	1,241,949	1,697,812	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
42,018,205	-	6,508,435	23,621,445	1,919,802	9,968,523	الرصيد في نهاية السنة

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة

كما بلغت المخصصات المحنسية على أساس العمل
الواحد، وعلى أساس المحفظة كما يلي:

الشركات						2009
الوارد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
8,553,014	2,582,132	26,422,996	5,419,730	-	42,982,182	على أساس العمل الواحد
184,208	35,588	1,189,777	234,113	-	1,643,686	على أساس المحفظة
8,737,222	2,617,720	27,617,083	5,653,843	-	44,625,868	الرصيد في نهاية السنة

الشركات						2008
الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
9,657,472	1,919,802	22,978,779	6,361,227	-	40,917,280	على أساس العمل الواحد
311,051	-	642,666	147,208	-	1,100,925	على أساس المحفظة
9,968,523	1,919,802	23,621,445	6,508,435	-	42,018,205	الرصيد في نهاية السنة

وبلغت المخصصات التي انتقت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 7,442,982 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 7,776,762 دينار للسنة السابقة).

الفوائد المتعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المتعلقة:

الشركات						
الاجمالي	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	الفروع العقارية	الأفراد		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2009	
8,151,484	1,477,860	4,010,320	188,706	2,474,598	الرصيد في بداية السنة	
2,090,625	544,967	716,483	192,862	636,313	بضاف: الفوائد المتعلقة خلال السنة	
(1,664,165)	(197,759)	(375,620)	(1,637)	(1,089,149)	ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	
(482,715)	(383,742)	(37)	-	(98,936)	ينزل: الفوائد المتعلقة التي تم شطبها	
8,095,229	1,441,326	4,351,146	379,931	1,922,826	الرصيد في نهاية السنة	

الشركات						
الاجمالي	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	الفروع العقارية	الأفراد		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2008	
10,786,106	1,440,873	5,797,888	82,016	3,465,329	الرصيد في بداية السنة	
1,622,191	95,569	696,804	106,690	723,128	بضاف: الفوائد المتعلقة خلال السنة	
(4,248,586)	(58,582)	(2,484,372)	-	(1,705,632)	ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	
(8,227)	-	-	-	(8,227)	ينزل: الفوائد المتعلقة التي تم شطبها	
8,151,484	1,477,860	4,010,320	188,706	2,474,598	الرصيد في نهاية السنة	

8- موجودات مالية متوفرة للبيع

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2008	2009	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفرة لها أسعار سوقية
27,113,106		أسهم شركات *
		موجودات مالية غير متوفرة لها أسعار سوقية
15,850,325		أسهم شركات **
42,963,431		مجموع الموجودات المالية المتوفرة للبيع

* يشتمل هذا البند على 6,673,079 دينار يمثل استثماراً في شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية، حيث يملك البنك ما نسبته 35/68% من هذه الشركة. تم إظهار هذا الاستثمار كاستثمارات متوفرة للبيع وإظهارها وفقاً لسعر إغلاق القيمة السوقية وأخذ فرق الانخفاض في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الموحد.

** يتضمن هذا البند موجودات مالية متوفرة للبيع بمبلغ 14,828,254 دينار تظهر بالكلفة بسبب عدم إمكانية تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه.

9- موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - صافي

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2008	2009	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفرة لها أسعار سوقية
455,500,000		سندات مالية حكومية ومصرفية
18,098,700		سندات والسداد لأرض شركات
173,598,700		مجموع موجودات مالية متوفرة لها أسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفرة لها أسعار سوقية
129,066,509		أذونات خزينة حكومية
129,066,509		مجموع موجودات مالية غير متوفرة لها أسعار سوقية
302,665,209		صافي الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

- تحليل السندات والأذونات:

31 كانون الأول		
2008	2009	
دينار	دينار	
299,616,509		موجودات مالية ذات معدل معتدل
3,048,700		موجودات مالية ذات معدل عالٍ متغير
302,665,209		

تستحق الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كما يلي:

أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من شهر إلى 3 شهور	لغاية شهر
17,301,500	85,381,319	131,317,717	98,077,923	46,810,333	9,976,642

منها مبلغ 185,432,615 دينار تسدد عوائدها بموجب دفعات نصف سنوية ومبلغ 203,432,819 دينار تدفع دفعة واحدة عند الاستحقاق.

10- الموجودات المالية المرهونة				يتكون هذا البند من:
المطلوبات المرتبطة بها		الموجودات المالية المرهونة		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2008	2009	2008	2009	
دينار	دينار	دينار	دينار	
30,000,000	-	18,040,152	-	موجودات محتفظ بها لتاريخ الاسحقاق
30,000,000	-	18,040,152	-	

تم رهن الموجودات المالية أعلاه لصالح الشركة الأردنية للرهن العقاري، وذلك مقابل الأموال المقترضة من مؤسسة الرهن العقاري لأغراض إعادة تمويل جزء من القروض العقارية الممنوحة من قبل البنك، علماً بأنه قد تم فك الرهن عن هذه الموجودات خلال العام 2009.

11- استثمارات في شركات حليفة		
2008	2009	فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:
دينار	دينار	
2,800,398	2,798,028	الرصيد في بداية السنة
(2,370)	(27,363)	حصة البنك من (خسائر) الشركات الحليفة
2,798,028	2,770,665	الرصيد في نهاية السنة *

- إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركة الحليفة هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2008	2009	
دينار	دينار	
2,800,216	2,774,672	مجموع الموجودات
(2,188)	(4,007)	مجموع المطلوبات
2,798,028	2,770,665	صافي الموجودات
604,442	581,859	صافي الدخل للسنة

تم احتساب حصة البنك والبالغة 27/41% من موجودات ومطلوبات شركة الشمال الصناعية وذلك حسب آخر قوائم مالية مدققة متوفرة بتاريخ 31 كانون الأول 2008 لشركة الشمال الصناعية، أما ما يخص شركة الصناعات الوطنية فهي شركة موضوعة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص بالكامل لقاء الاستثمار فيها.

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2009						
الحلقة						
طبيعة النشاط	حصة البنك من (الخسائر)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	إضافات (استبعادات)	القيمة أول السنة	نسبة التملك	اسم الشركة
	دينار	دينار	دينار	دينار	%	
صناعية	-	1	-	1	46/74	شركات أردنية
						شركة المصالحات الوحدانية (القطاع المصرفي)
صناعية	(27,363)	2,770,664	-	2,798,027	27/41	شركات وإسطينية
	(27,363)	2,770,665	-	2,798,028		شركة إشمال الصناعية

31 كانون الأول 2008						
الحلقة						
طبيعة النشاط	حصة البنك من الأرباح	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	إضافات (استبعادات)	القيمة أول السنة	نسبة التملك	اسم الشركة
	دينار	دينار	دينار	دينار	%	
صناعية	-	1	-	1	46/74	شركات أردنية
						شركة المصالحات الوحدانية (القطاع المصرفي)
صناعية	(2,370)	2,798,027	-	2,800,397	27/41	شركات وإسطينية
	(2,370)	2,798,028	-	2,800,398		شركة إشمال الصناعية

- إن حق البنك في التصويت على قرارات الهيئة العامة لهذه الشركات هو حسب نسبة التملك في كل شركة.

13- موجودات ثابتة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	تحيينات و ديكرات	أجهزة الحاسب الآلي	وسائل نقل	معدات وأجهزة	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2009
61,333,986	12,868,120	11,721,732	1,362,090	16,998,559	13,316,652	5,066,833	الرصيد في بداية السنة
9,729,753	2,206,058	1,043,062	219,564	2,475,587	2,527,761	1,257,721	إضافات
(3,258,564)	(1,487)	(635,923)	(62,429)	(240,487)	-	(2,318,238)	(استبعادات)
(110,319)	(1,131)	(3,981)	(1,426)	(1,149)	(55,968)	(46,664)	فروقات عملات أجنبية
67,694,856	15,071,560	12,124,890	1,517,799	19,232,510	15,788,445	3,959,652	الرصيد في نهاية السنة
							الاستهلاك المتراكم
30,543,950	8,459,432	7,228,915	596,385	9,547,376	4,711,842	-	استهلاك متراكم في بداية السنة
4,268,122	1,127,037	1,257,093	192,255	1,442,292	249,445	-	استهلاك السنة
(870,045)	(1,061)	(621,655)	(62,424)	(184,905)	-	-	(استبعادات)
33,942,027	9,585,408	7,864,353	726,216	10,804,763	4,961,287	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
33,752,829	5,486,152	4,260,537	791,583	8,427,747	10,827,158	3,959,652	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة
8,783,970	836,430	208,952	36,000	2,468,467	5,234,121	-	دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة *
42,536,799	6,322,582	4,469,489	827,583	10,896,214	16,061,279	3,959,652	صافي الموجودات الثابتة في نهاية السنة
							2008
							الحلقة:
46,557,702	10,310,557	9,904,882	960,951	15,081,210	8,908,581	1,391,521	الرصيد في بداية السنة
15,943,769	2,597,071	2,115,162	474,100	2,674,053	4,408,071	3,675,312	إضافات
(1,167,485)	(39,508)	(298,312)	(72,961)	(756,704)	-	-	(استبعادات)
61,333,986	12,868,120	11,721,732	1,362,090	16,998,559	13,316,652	5,066,833	الرصيد في نهاية السنة
							الاستهلاك المتراكم
27,889,434	7,587,344	6,350,583	497,901	8,915,355	4,538,251	-	استهلاك متراكم في بداية السنة
3,601,169	910,136	1,119,574	134,559	1,263,309	173,591	-	استهلاك السنة
(946,653)	(38,048)	(241,242)	(36,075)	(631,288)	-	-	(استبعادات)
30,543,950	8,459,432	7,228,915	596,385	9,547,376	4,711,842	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
30,790,036	4,408,688	4,492,817	765,705	7,451,183	8,604,810	5,066,833	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة
1,484,079	1,087,326	-	-	84,253	312,500	-	دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة *
32,274,115	5,496,014	4,492,817	765,705	7,535,436	8,917,310	5,066,833	صافي الموجودات الثابتة في نهاية السنة

* مبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء موجودات ثابتة 1,917,871 دينار لعام 2009 حيث يتم تسديدها وفقاً للشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.
- مبلغ تكلفة الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل 19,249,791 دينار لعام 2009 13,526,236 دينار لعام 2008.

13- موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب تفاصيلها كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2008	2009	
دينار	دينار	
1,808,232		رصيد بداية السنة
637,457		إضافات خلال السنة
(604,041)		الإطفاء للسنة
1,841,648		رصيد نهاية السنة

14- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2008	2009	
دينار	دينار	
4,726,814		قوائم وأوراق برصم القسطن
1,330,092		مصاريف مدفوعة مقدما
20,819,515		موجودات آلت ملكيتها للبنك ولاء لديون *
9,141,595		شيكات مقبولة
3,305,309		مدينون وارصدة مدينه أخرى
227,724		اعتمادات وارصدة مستقراة برصم القسطن
819,115		صيرت بخصم مدفوعة مقدما
1,476		إنتاج مستهلك مالبة غير مدفوعة
40,371,640		

* فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك ولاء لديون هالكة:

عقارات مستملكة		
2008	2009	
دينار	دينار	
21,195,952		رصيد بداية السنة
565,415		إضافات
(1,033,349)		استهلاكات
91,497		(خسارة) استرداد التبدلي
20,819,515		رصيد نهاية السنة

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

31 كانون الأول 2009						إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البيان
4,603,740	4,301,216	302,524	1,241,513	1,213,083	28,430	حسابات جارية وتحت الطلب
48,830,181	41,740,181	7,090,000	107,078,840	72,898,874	34,179,966	ودائع لأجل
53,433,921	46,041,397	7,392,524	108,320,353	74,111,957	34,208,396	

16- ودائع عملاء

31 كانون الأول 2009						إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		البيان
333,644,564	27,507,627	50,242,043	61,454,372	194,440,522		حسابات جارية وتحت الطلب
405,492,692	215,990	8,399,665	703,582	396,173,455		ودائع التوفير
616,804,066	164,354,455	47,168,967	104,560,425	300,720,219		ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
62,130,702	-	2,403,939	2,416,159	57,310,604		شهادات إيداع
1,418,072,024	192,078,072	108,214,614	169,134,538	948,644,800		المجموع

31 كانون الأول 2008						البيان
المجموع	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
292,004,047	25,255,590	40,786,443	47,856,722	178,105,292		حسابات جارية وتحت الطلب
334,857,196	177,554	5,306,615	307,635	329,065,392		ودائع التوفير
563,118,880	169,884,901	41,790,538	54,764,750	296,678,691		ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
86,816,146	-	3,337,481	4,119,000	79,359,665		شهادات إيداع
1,276,796,269	195,318,045	91,221,077	107,048,107	883,209,040		المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 173,511,236 دينار أي ما نسبته 12/2 % من إجمالي الودائع (173,936,385 دينار، أي ما نسبته 13/62 % في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 450,656,750 دينار أي ما نسبته 31/8 % من إجمالي الودائع (312,627,121 دينار أي ما نسبته 24/5 % في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 3,734,089 دينار أي ما نسبته 0/26 % من إجمالي الودائع (8,284,085 دينار أي ما نسبته 0/65 % في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 28,955,770 دينار (27,005,907 دينار في السنة السابقة).

17- تأمينات نقدية

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2008	2009	
دينار	دينار	
79,162,752	88,646,962	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
17,903,013	20,930,471	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
222,880	-	تأمينات التعامل بالهامش
97,288,645	109,577,433	المجموع

18- اموال مقرضة					إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
31 كانون الأول 2009					
المبلغ الكلي	المتبقية	تاريخ ودورية الاستحقاق	الضمانات	سعر فائدة الافتراض	اسم الشركة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
15,000,000	15,000,000	2011/11 (دفعه واحدة)		7.1%	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
15,000,000	15,000,000				رصيد نهاية السنة

31 كانون الأول 2008					
المبلغ الكلي	المتبقية	تاريخ ودورية الاستحقاق	الضمانات	سعر فائدة الافتراض	اسم الشركة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
15,000,000	15,000,000	2009/11 (دفعه واحدة)	18,040,152	7.9%	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
15,000,000	15,000,000	2011/11 (دفعه واحدة)	-	7.1%	الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
30,000,000	30,000,000		18,040,152		رصيد نهاية السنة

- بلغت قيمة القروض العقارية التي تم إعادة تمويلها من الشركة الأردنية للرهن العقاري 24,551,169 دينار وبسعر فائدة ثابت يتراوح من 8% إلى 11.25%.

19- مخصصات متنوعة				
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:				
رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
6,741,146	848,921	1,747,105	5,842,962	مخصص الخسائر نهاية الخدمة
180,585	322,000		502,585	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
6,921,731	1,170,921	1,747,105	6,345,547	
2008				
5,128,149	2,181,346	568,349	6,741,146	مخصص الخسائر نهاية الخدمة
229,000	180,585		480,585	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
5,357,149	2,361,931	797,349	6,921,731	

20- ضريبة الدخل	
2009	2008
دينار	دينار
أ- مخصص ضريبة الدخل	
إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	
14,357,861	
(14,357,234)	
13,515,677	
(13,516,304)	
2009	2008
دينار	دينار
تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:	
13,515,677	
288,566	
(804,080)	
(2,299,135)	
737,027	
11,438,055	

- نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن تبلغ 35%، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 16%.

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وفلسطين حتى نهاية العام 2007.

- تم في بداية العام 2010 تقدير ضريبة دخل البنك للعام 2008 حيث تطالب دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمبالغ إضافية قام البنك باقتطاعها، ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك أن المخصصات المستدركة كافية لمواجهة أي التزام ضريبي يمكن أن يطرأ.

ب- موجودات/مطلوبات خريبية مؤجلة						
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:						
الحسابات المشمولة						
أ- موجودات خريبية مؤجلة						
2008	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	2009	المبالغ المضافة	المبلغ المحدرة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2,844,990	3,198,085	10,496,159	2,072,334	1,747,741	10,171,566	مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة
2,189,165	1,690,612	5,842,962	848,921	1,747,105	6,741,146	مخصص تعويض نهاية الخدمة
504,869	272,002	955,446	300,000	1,082,295	1,737,741	فوائد معجلة
57,194	148,862	502,585	322,000	-	180,585	مخصص قضايا مقامة على البنك
14,044	12,287	40,957	9,642	8,812	40,127	تدني موجودات آت ملكيتها للبنك
1,274,415	2,057,988	6,859,963	3,218,779	-	3,641,184	تدني موجودات متوفرة للبيع
6,884,677	7,379,836	24,698,072	6,771,676	4,585,953	22,512,349	
						ب- مطلوبات خريبية مؤجلة
						التغير المزاكم في القيمة العادلة -
1,256,107	1,340,593	4,714,431	5,818,798	3,780,051	2,675,684	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,256,107	1,340,593	4,714,431	5,818,798	3,780,051	2,675,684	

- تشمل المطلوبات الضريبة المؤجلة مبلغ 1,340,593 دينار (1,256,107 دينار السنة السابقة) تمثل الالتزامات الضريبة من أرباح تقسيم الموجودات المالية المتوفرة للبيع غير المتحققة التي تظهر ضمن التغير المزاكم في القيمة العادلة في حقوق الملكية بعدل ضريبة دخل 30%. علماً بأن هذه الأرباح لا تخضع للضريبة في فلسطين.

- إن الحركة على حساب الموجودات/المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

2008		2009	
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات
دينار	دينار	دينار	دينار
1,286,598	5,322,569	1,256,107	6,884,677
(30,491)	2,299,135	84,486	2,267,917
-	(737,027)	-	(1,772,758)
1,256,107	6,884,677	1,340,593	7,379,836

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2008	2009	
دينار	دينار	
44,296,531		الربح المحاسبي
7,776,743		أرباح غير خاضعة للضريبة
8,436,835		مصرفات غير مقبولة ضريبياً
44,956,623		الربح الضريبي
% 30/065		نسبة ضريبة الدخل
13,516,304		

- إن ضرائب الدخل المؤجلة البالغة 7,379,836 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 الناجمة عن الفروقات الزمنية للمخصصات الخاصة للديون غير العاملة ومخصص تعويض ترك الخدمة وصافي الفوائد المعلقة والمخصصات الأخرى والمحملة على قائمة الدخل في السنوات السابقة محتسبة على أساس متوسط معدل ضريبة 29.88% وترى الإدارة بأنه سوف يتم الاستفادة من هذه المنافع الضريبية من الأرباح المتوقع تحققها في المستقبل.

- وفقاً لقانون ضريبة الدخل الجديد النافذ اعتباراً من بداية العام 2010، تم استخدام نسبة 30% لاحتساب قيمة الضرائب المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2009 (35% كما في 31 كانون الأول 2008)، علماً بأنه تم اعتماد نسبة 35% لاحتساب مخصص ضريبة الدخل العام 2009.

21- مطلوبات أخرى

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2008	2009	
دينار	دينار	
4,353,774		فوائد مستحقة غير مدفوعة
4,310,314		شيكات مقبولة الدفع
2,819,853		أمانات مؤقتة
656,516		أرباح مساهمين غير موزعة
1,119,877		تأمينات صناديق حديدية
170,930		تأمينات عقارات متاعه
3,208,277		مطلوبات أخرى*
15,639,541		

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2008	2009	
دينار	دينار	
412,435		أمانات في الطريق
153,520		أمانات التضامن الاجتماعي
148,322		ضريبة الدخل
1,243,211		مصرفات مستحقة
324,617		حوالات واردة
863,533		مخصص الرسوم الإضافية والبحث العلمي
55,000		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
7,639		أرصدة دائنة أخرى
3,208,277		

22- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به 100 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2009 و2008.

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (100) مليون دينار موزعاً على (100) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

23- الاحتياطات

- احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح المساهمين.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- إن الاحتياطات المفيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقيد
احتياطي قانوني	33,822,569	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	8,318,914	متطلبات السلطات الرقابية

24- فروق ترجمة العملات الأجنبية

يمثل هذا البند فرقاً ناتجاً عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) عند توحيد القوائم المالية.

25- التغير المتراكم في القيمة العادلة

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2008	2009	
دينار	دينار	
1,491,262	1,491,262	الرصيد في بداية السنة
(4,117,613)	(8,216,373)	(خسائر) غير متحققة - بالصافي
30,491	(1,624,486)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
45,404	(721,322)	(أرباح) خسائر متحققة منقولة لقائمة الدخل
3,970,033	3,641,642	ما تم قيده في قائمة الدخل بسبب تدني القيمة
1,419,577	3,573,838	الرصيد في نهاية السنة

* يظهر التغير المتراكم في القيمة العادلة بالصافي للموجودات المالية المتوفرة للبيع (أسهم) بعد تنزيل المطلوبات الضريبية المؤجلة بمبلغ 1,340,593 دينار (مقابل 1,256,107 دينار للسنة السابقة).

26- أرباح مدورة

2008	2009	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
20,458,424		الرصيد في بداية السنة
32,848,778		الربح للسنة
(15,657,665)		(المحول) إلى الاحتياطات
(9,548,976)		أرباح موزعة على المساهمين
(2,370)		(حسابات) الشركة الحليفة
-		فروقات ترجمة عملات أجنبية
28,098,191		الرصيد في نهاية السنة *

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 7,379,836 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضرائبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2009 (6,884,677 دينار كما في 31 كانون الأول 2008).

- بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بأرباح الشركة الحليفة لحين تحققها والبالغة (928,303) دينار.

27- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع نسبة 15% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 15 مليون دينار وهذا خاضع لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين في حين تم في العام 2008 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15% أيضاً أي ما يعادل 15 مليون دينار.

28- الفوائد الدائنة

2008	2009	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
		تسهيلات استثمارية متداخلة
23,524,109		للأفراد (التجارية)
1,671,708		حسابات جارية مدينة
18,491,775		قروض وكمبيالات
3,360,626		بطاقات الائتمان
17,080,961		القروض العقارية
33,514,223		الشركات
26,911,532		الشركات الكبرى
6,239,086		حسابات جارية مدينة
19,672,447		قروض وكمبيالات
7,602,691		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2,809,675		حسابات جارية مدينة
4,793,016		قروض وكمبيالات
6,451,367		الحكومة والقطاع العام
5,248,292		أرصدة لدى بنوك مركزية
6,215,591		أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
11,553,445		موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
103,537,988		المجموع

29- الفوائد المدينة		
2008	2009	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
773,105	2,621,695	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
548,951	359,812	حسابات جارية وتحت الطلب
3,509,571	3,285,240	ودائع توفير
24,717,849	23,951,750	ودائع لأجل وخاضعة للإشعار
4,826,376	4,448,196	شهادات إيداع
-	2,282,197	أموال مقترضة
2,707,172	2,450,364	تأمينات نقدية
1,559,505	1,794,623	رسوم ضمان الودائع
38,642,529	41,193,877	

30- صافي إيرادات العمولات		
2008	2009	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
		عمولات دائنة:
4,931,215	4,812,402	عمولات تسهيلات مباشرة
2,762,532	2,954,488	عمولات تسهيلات غير مباشرة
6,291,018	6,580,140	عمولات أخرى
(214,942)	(243,612)	ينزل: عمولات مدينة
13,769,823	14,103,418	صافي إيرادات العمولات

31- أرباح عملات أجنبية		
2008	2009	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
367,235	333,288	ناتجة عن التداول/التعامل
1,760,032	2,473,683	ناتجة عن التقييم
2,127,267	2,806,971	المجموع

32- أرباح موجودات مالية للمتاجرة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:				
أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	مجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
2009				
				أسهم، بتريكات
2008				
1,057,394		327,370	1,384,764	أسهم، بتريكات
1,057,394		327,370	1,384,764	

33- (خسائر) أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2009	2008	
دينار	دينار	
	2,038,543	عوائد توزيعات الأسهم، بتريكات
	1,009,483	أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع
	(4,602,373)	تخلف موجودات مالية متوفرة للبيع
	(1,554,347)	

34- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2009	2008	
دينار	دينار	
	1,307,648	إيرادات مستحقة من سنوات سابقة
	953,550	أرباح بيع موجودات التي ملكتها للشركة
	431,142	إيرادات البريد والهاتف وخدمات
	60,565	إيجارات عقارات الشركة
	55,363	أرباح بيع موجودات مالية
	4,248,586	قوائد معلقة معاملة بالإيرادات
	91,497	(خسارة) استرداد التدفقات في قيمة أراضي وعقارات برسم البيع
	2,811,665	إيرادات أخرى
	9,960,016	

35- نفقات الموظفين

2008	2009	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
16,723,497	18,896,816	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1,177,499	1,396,973	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
916,570	1,015,417	مساهمة البنك في صندوق الادخار
798,720	927,906	نفقات طبية
168,823	353,085	تدريب الموظفين
575,216	538,834	مياومات سفر وتنقلات
20,360,325	23,129,031	

36- مصاريف أخرى

2008	2009	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	
1,717,892	1,774,743	إيجارات
830,865	1,117,646	قسطاسية ومطبوعات
1,787,813	1,615,437	بريد وهاتف وسويقت
1,281,373	1,595,643	صيانة وتصلحات وتنظيفات
2,476,995	2,467,463	رسوم ورخص وضرائب
2,653,774	3,391,459	إعلانات واشتراكات
669,483	498,727	رسوم تأمين
918,436	991,868	إنارة وتدفئة
509,400	206,288	تبرعات وإعانات
266,503	267,071	ضيافة
450,033	637,566	أتعاب مهنية وقانونية
697,112	408,475	متفرقة أخرى
376,259	342,383	رسوم إضافية للجامعات الأردنية
376,259	342,383	بحث علمي وتدريب مهني
111,015	204,243	صندوق دعم التعليم والتدريب
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
572,344	-	حصة البنك من مصاريف تأسيس بنك الأردن - سورية
15,750,556	15,916,395	

37- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2008	2009	
دينار	دينار	
32,848,778		الربح للسنة (مساهمي البنك)
100,000,000		المتوسط المرحح لعدد الأسهم
		حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)
0.328		أساسي
0.328		محفص

38- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2008	2009	
دينار	دينار	
200,504,628		نقد وأرصدة لدى بنوك موزنية تستحق خلال ثلاثة أشهر
199,262,838		بصاف أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(53,433,924)		بنوك ووائج البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(4,162,423)		أرصدة مفيدة السحب
341,971,117		

39- مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:				
قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق خلال شهر	آجال القيمة الاعتبارية (الاسمية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	2009
				مشتقات مالية للمخاطرة
				عقود شراء عملات أجنبية
				المجموع
قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق خلال شهر	آجال القيمة الاعتبارية (الاسمية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	2008
				مشتقات مالية للمخاطرة
				عقود شراء عملات أجنبية
				المجموع
1,476		1,115,417	1,115,417	
1,476		1,115,417	1,115,417	

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

40- المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة						
المجموع 31 كانون الأول		الجهة ذات العلاقة				بنود داخل قائمة المركز المالي:
2008	2009	صندوق ادخار موظفي البنك	المندراء التنفيذيين	اعضاء مجلس الإدارة	كبار المساهمين	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
12,062,121	9,095,474	-	633,438	962,036	7,500,000	تسهيلات ائتمانية
6,831,346	4,024,528	1,886,907	1,123,678	613,852	400,091	ودائع
306,328	20,434	-	-	20,434	-	التأمينات النقدية
						بنود خارج قائمة المركز المالي:
-	-	-	-	-	-	كفالات
المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						عناصر قائمة الدخل:
2008	2009	دينار	دينار	دينار	دينار	
832,815	1,064,280	12	233,877	64,125	766,276	فوائد وعمولات دائنة
320,326	339,775	291,307	13,216	33,146	2,106	فوائد وعمولات مدينة
						معلومات إضافية
						تسهيلات ائتمانية
						تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة
						مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
						فوائد معلقة
						ديون معدومة

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.9% على سلف وقروض إسكان الموظفين في حين بلغ أدنى نسبة فائدة على القروض لذوي العلاقة 8.25% وأعلى سعر فائدة مقبوضة 10.5% على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 7.5% (شهادات إيداع لصندوق الادخار/موظفي بنك الأردن).

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:		
31 كانون الأول		
2008	2009	
دينار	دينار	
1,109,123	1,572,376	رواتب ومكافآت
18,000	36,000	تنقلات وأمانة سر
1,127,123	1,608,376	المجموع

41- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

تشمل الموجودات المالية المتوفرة للبيع موجودات مالية غير مدرجة في الأسواق المالية بمبلغ 15,172,465 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 يظهر منها بالتكلفة مبلغ 14,828,254 دينار لعدم تمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة.

42- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من مشاريع إعادة الهيكلة التي استهدفت الفصل ما بين المخاطر وتنمية الأعمال والعمليات (التفيد) حيث تم استحداث دوائر متخصصة في تنمية الأعمال (الاستثمار، تنمية أعمال الشركات، تنمية أعمال الشركات المتوسطة والصغيرة SME'S، خدمات الأفراد) مستقلة عن إدارة المخاطر.

تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:

- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع أنواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

وبهذا الخصوص فقد شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقرر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

مخاطر الائتمان

تشتمل مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل المركز المالي مثل القروض والسندات والبنود خارج المركز المالي مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي :

- 1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:
 - دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).
 - دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME'S) "تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة".
 - دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).
- 2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
- 3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
- 4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:
 - تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).
 - تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
 - تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة).
- 5- تحديد التركيزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ. وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركيزات.
- 6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
 - يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.
- 7- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
 - يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
 - تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
 - التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداذه.
 - استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
 - دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
 - التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول.
 - لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

8- دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمراقبة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة إدارة المخاطر التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر مخاطر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشفات المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):

(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

- ارتفاع التسهيلات الائتمانية غير العاملة بنسبة (50%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة الممنوحة لغايات تمويل العقارات التجارية و(30%) من رصيد التسهيلات لتمويل المقاولين و(30%) من رصيد التسهيلات الممنوحة لتمويل الخدمات المالية و(30%) من رصيد التسهيلات الممنوحة لتمويل تجارة السيارات.

- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء الحكومة الأردنية) مصنفيين ضمن قطاعات الخدمات المالية والعقارات والمقاولين وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير عاملة.

15- التقارير الرقابية:

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشفات الرقابية:

- المراقبة اليومية:

التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المحددة، الحسابات المستحقة، وغيرها.

- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.

- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركيزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية، وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العمل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان، وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/التفذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، اما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية. وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم ردها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتنتج إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.

2- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).

3- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.

4- تتولى إدارة التفتيش الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التفتيش الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.

5- التقييم المستمر للـ Risk Profile:

وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.

6- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى مجلس الإدارة.

7- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.

8- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.

9- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

10- تزويد لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة والتفذية بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

- وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وردها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:
- إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.
 - تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال.
 - تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
 - إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.
 - دراسة وتقييم وتحليل شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركزها وتأثيرها.
 - تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك.
 - التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك.
 - تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
 - أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال تعمل ضمن سياسات وإجراءات عمل معتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال رقم 46 لسنة 2007 للحد من مثل هذا النوع من المخاطر.

مخاطر السيولة

- وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى :
- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk): وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.
 - مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk): وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصول في السوق أو بيعها مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.
- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:
 - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
 - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
 - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة (Liquidity Contingency Plan).
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
 - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
 - مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
 - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.
 - مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
 - الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
 - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/التفذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)		
2008	2009	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي
175,608,541	274,478,748	أرصدة لدى بنوك مركزية
199,262,838	163,790,237	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	29,436,468	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية:
189,887,155	165,396,848	للأفراد
189,248,530	170,851,595	القروض العقارية
407,331,815	489,478,110	الشركات
327,389,477	390,931,351	الشركات الكبرى
79,942,338	98,546,759	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
40,054,342	38,959,676	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات:
302,665,209	388,865,434	ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
42,963,431	40,071,540	موجودات مالية متوفرة للبيع
18,040,152		الموجودات المالية المرهونة
22,350,153	24,291,463	الموجودات الأخرى
		بنود خارج قائمة المركز المالي
80,227,429	85,947,321	كفالات
43,512,160	39,851,880	اعتمادات
12,536,015	22,869,207	قبولات
94,224,008	93,760,327	سقوف تسهيلات غير مستغلة
1,817,911,778	2,028,048,854	الإجمالي

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتفويض قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.
- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.
- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين النافذة لأعمال البنك.
- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2009
الشركات

الجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
684,124,624	274,478,748	409,645,876					مفيدة المخاطر
1,009,320,685	193,226,705		91,626,379	395,394,087	167,143,312	461,980,202	مقبولة المخاطر
							مفيدة مستهدفة (1)
2,752,896	-		627,453	1,903,278	98,400	123,765	لغاية 30 يوم
310,877	-		58,247	40,551	-	212,079	من 31 لغاية 60 يوم
67,150,596	-		14,852,616	47,771,334	2,588,409	1,938,237	تحت المراقبة
77,745,311	-		9,890,089	46,283,976	7,897,096	13,674,150	غير عاملة
4,839,382	-		134,761	2,525,554	755,828	1,423,239	دون المستوفى
7,715,376	-		956,802	2,663,200	1,788,231	2,307,143	مشكوك فيها
65,190,553	-		8,798,626	41,095,222	5,353,037	9,943,768	هالكة
1,838,341,216	467,705,453	409,645,876	116,419,084	489,379,997	177,598,817	177,592,589	المجموع
(8,095,229)	-		(1,441,326)	(4,351,146)	(379,931)	(1,922,826)	بطرح، فوائد معقمة
(44,625,868)	-		(5,653,843)	(27,617,083)	(2,617,720)	(8,737,222)	بطرح، محمم التدفق
1,785,620,119	467,705,453	409,645,876	109,323,915	457,411,168	174,601,166	166,932,541	الصافي

تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2008

الشركات

الجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
505,062,423	175,608,541	329,453,882	-	-	-	-	متدنية المخاطر
1,003,989,594	199,318,330	-	72,470,471	359,693,781	187,452,890	185,054,122	مقبولة المخاطر
							منها مستحقة (*):
1,618,666	-	-	110,547	1,237,995	1,482	268,642	لغاية 30 يوم
1,943,323	-	-	228,742	1,176,757	76,775	461,049	من 31 لغاية 60 يوم
70,019,228	-	-	11,808,053	50,179,946	35,243	7,995,986	تحت المراقبة
58,510,610	-	-	10,533,931	30,845,571	3,888,796	13,242,312	غير عاملة:
3,456,567	-	-	1,584,935	-	429,482	1,442,150	دون المستوى
8,287,952	-	-	1,792,230	3,588,127	1,162,375	1,745,220	مشكوك فيها
46,766,091	-	-	7,156,766	27,257,444	2,296,939	10,054,942	هالكة
1,637,581,855	374,926,871	329,453,882	94,812,455	440,719,298	191,376,929	206,292,420	المجموع
(8,151,484)	-	-	(1,477,860)	(4,010,320)	(188,706)	(2,474,598)	يطرح: فوائد معقولة
(42,018,205)	-	-	(6,508,435)	(23,621,445)	(1,919,802)	(9,968,523)	يطرح: مخصص التدني
1,587,412,166	374,926,871	329,453,882	86,826,160	413,087,533	189,268,421	193,849,299	الصافي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

31 كانون الأول 2009
الشركات

الضمانات	الأفراد	دينار	الشركات الكبرى	دينار	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	دينار	الحكومة والقطاع العام	دينار	الإجمالي	دينار
مدينه المحاطر	34,134,830		171,509,675		46,921,242				350,669,711	
تحت المراقبه	9,277		2,519,786		11,066,680				33,435,431	
غير عاملة	4,476,203		7,153,068		10,432,734				49,194,287	
دون المستوفى	451,838		714,495		631,033				3,124,683	
مشحونك فيها	1,059,978		1,759,644		1,971,771				6,858,062	
مالحة	2,973,387		4,678,929		8,729,930				39,211,542	
المجموع	38,621,010		181,182,529		68,420,656				433,299,429	
فيها:										
تأمينات يقدية	6,502,099		129,428		16,947,736				68,405,460	
كفالات بحدية مقبولة										
عقارية	4,192,492		181,953,101		38,044,081				292,044,964	
اسهم مملوكة	164,831				2,698,785				30,633,216	
سيارات وآليات	27,761,588				10,730,054				42,215,789	
المجموع	38,621,010		181,182,529		68,420,656				433,299,429	

فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

31 كانون الأول 2008
الشركات

الضمانات	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مندية المخاطر	-	-	-	-	4,339,745	4,339,745
مقبولة المخاطر	29,000,919	187,950,433	87,349,405	63,650,671	-	367,951,428
تحت المراقبة	364,898	35,242	33,890,586	8,310,748	-	42,601,474
غير عاملة:	6,151,237	3,419,758	17,577,940	6,744,366	-	33,893,301
دون المستوى	469,943	169,595	-	185,354	-	824,892
مشكوك فيها	975,876	1,302,729	917,082	2,417,462	-	5,613,149
هالكة	4,705,418	1,947,434	16,660,858	4,141,550	-	27,455,260
المجموع	35,517,054	191,405,433	138,817,931	78,705,785	4,339,745	448,785,948
منها:						
تأمينات نقدية	1,422,539	3,540,559	46,208,501	10,202,842	4,339,745	65,714,186
كفالات بنكية مقبولة	-	-	-	-	-	-
عقارية	2,876,485	187,864,874	51,958,287	54,446,047	-	297,145,693
أسهم متداولة	404,792	-	37,167,585	2,571,551	-	40,143,928
سيارات وآليات	30,813,238	-	3,483,558	11,485,345	-	45,782,141
المجموع	35,517,054	191,405,433	138,817,931	78,705,785	4,339,745	448,785,948

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 264,050 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 مقابل 1,461,516 دينار كما في 31 كانون الأول 2008.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 20,713,114 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 مقابل 25,701,405 دينار كما في 31 كانون الأول 2008.

(3) سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	مؤسسة التصنيف	الإجمالي
دينار	دينار		
غير مصنفة	2,772,376		2,772,376
مؤقتة	264,136,058		264,136,058
الإجمالي	368,865,434		368,865,434

(5) التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي البنك	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشعآت	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة	الاجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أصدة لدى بنوك مركزية	274,478,749										274,478,749
مصرفية	163,790,237										163,790,237
إداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	29,436,468										29,436,468
التسهيلات الائتمانية:	6,423,303	180,906,442	92,928,887	165,801,171	79,937,550	23,898,161	72,615,203	37,820,988	165,396,848	38,959,676	864,686,229
الأفراد			5,050,424	163,801,171					165,396,848		165,396,848
الشركات العقارية		180,906,442	87,878,463		79,937,550	23,898,161	72,615,203	37,820,988			170,851,595
الشركات الخيرية	6,423,303										489,478,110
مؤسسات صغيرة ومؤسسات	1,715,075	154,438,862	66,720,957		61,459,877	22,296,506	50,075,461	35,225,613			390,931,351
الحكومة والقطاع العام	4,708,228	26,467,580	22,157,508		18,475,673	1,602,665	22,539,742	2,595,375			98,546,759
سندات وإسعاد وأدوات:											38,959,676
ممن البنوك المالية المتحدة		2,481,500	2,881	7,992,176	8,074		3,000,000				388,865,434
بها حتى تاريخ الاستحقاق	11,391,204	10,143,459			295,124		10,565,744		1,535,693		40,071,540
موجودات مالية متوفرة للبيع	15,422,456	1,398,400	1,246,827	842,820	80,248,751	23,898,161	86,178,947				24,291,463
الاجمالي للسنة 2009	884,326,350	194,929,801	94,183,525	176,601,166				37,820,988	166,992,541	42,509,819	1,785,620,119
الاجمالي للسنة 2008	423,743,414	70,238,663	79,594,896	229,197,813	142,050,592	9,763,001	58,940,645	58,337,984	189,887,155	325,661,003	1,587,412,166

مخاطر السوق

الافصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كل من المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.

(44/ب) مخاطر السوق

الافصاحات الوصفية:

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي للبنك لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق . وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الأجلة بيعاً وشراءً.
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى . يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع وتحليل سناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة أجل استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية. وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة.
- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به.
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يوميا وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

31 كانون الأول		نوع العملة
2008	2009	
دينار	دينار	
(2,015,244)	558,744	دولار أمريكي
9,035	(39,456)	جنيه إسترليني
178,603	169,283	يورو
1,118,153	26,125	ين ياباني
(266,221)	1,683,364	عملات أخرى
(975,674)	2,398,060	

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواء في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- إعداد سياسة إدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذه النوع من المخاطر.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
 - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
 - تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
 - اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
 - تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، القطاع الاقتصادي، العملة، الأداة... الخ).
- مراقبة السقوف الاستثمارية.
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:			
31 كانون الأول 2009			
العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دينار	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	11,175	-
يورو	%2	3,384	-
جنيه إسترليني	%2	(790)	-
ين ياباني	%2	522	-
عملات أخرى	%2	33,666	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دينار	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(11,175)	-
يورو	%2	3,384	-
جنيه إسترليني	%2	790	-
ين ياباني	%2	(522)	-
عملات أخرى	%2	(33,666)	-

1- مخاطر أسعار الفائدة:			
31 كانون الأول 2008			
العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دينار	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	(20,152)	-
يورو	%1	1,786	-
جنيه إسترليني	%1	90	-
ين ياباني	%1	11,811	-
عملات أخرى	%1	(2,662)	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دينار	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	20,152	-
يورو	%1	(1,786)	-
جنيه إسترليني	%1	(90)	-
ين ياباني	%1	(11,811)	-
عملات أخرى	%1	2,662	-

2- مخاطر العملات:

31 كانون الأول 2009			
العملية	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	27,937	-
يورو	%5	8,464	-
جنيه استرليني	%5	(1,973)	-
ين ياباني	%5	1,306	-
عملات أخرى	%5	84,168	-
31 كانون الأول 2008			
العملية	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	(10,076)	-
يورو	%5	893	-
جنيه استرليني	%5	45	-
ين ياباني	%5	5,905	-
عملات أخرى	%5	(1,331)	-

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

31 كانون الأول 2009			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	-	1,783,043
بورصة فلسطين	%5	-	220,534
31 كانون الأول 2008			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%1	-	1,898,092
بورصة فلسطين	%1	-	25,080

- فحوة إعادة تسعير الفائدة

فحوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيها أقرب للسنة 2009

معدل سعر الفائدة	المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من (3 سنوات)	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر واحدة إلى 3 أشهر	أقل من شهر	الموجودات
%	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3.3	322,356,841	170,999,493	7,444,500	-	-	-	16,436,889	127,475,959	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
3	163,790,237	3,630,676	-	-	-	-	2,244,280	157,915,281	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3.93	29,436,468	-	-	-	8,944,968	20,491,500	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
9.2	864,686,229	-	166,115,903	303,957,396	152,094,005	80,766,888	125,674,067	36,077,970	تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي
	40,071,540	40,071,540	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية متوقرة للبيع
5.6	388,865,434	-	17,301,500	85,381,319	131,317,717	98,077,923	46,810,333	9,976,642	موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق - صافي
	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية مرهونة
	2,770,665	2,770,665	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات حليفة
	42,536,799	42,536,799	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة - صافي
	2,215,197	2,215,197	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
	43,882,602	43,882,602	-	-	-	-	-	-	موجودات ادرك
	7,379,836	7,379,836	-	-	-	-	-	-	موجودات خيرية مؤجلة
	1,907,991,848	313,486,808	190,861,903	389,338,715	292,356,690	199,336,311	191,165,569	331,445,852	مجموع الموجودات
									المطلوبات
3	108,320,353	1,241,540	-	-	-	20,510,542	10,929,410	75,638,861	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2.5	1,418,072,024	450,656,750	158,381	7,685,732	84,021,537	142,272,319	273,853,451	459,423,854	ودائع عملاء
2.4	109,577,433	41,546,646	-	2,012,099	7,247,308	9,733,935	12,062,568	36,974,877	تأمينات نقدية
7.1	15,000,000	-	-	-	15,000,000	-	-	-	أموال مقترضة من الرهن العقاري
	6,345,547	6,345,547	-	-	-	-	-	-	مخيمات متنوعة
	11,579,439	11,579,439	-	-	-	-	-	-	مخصص خيرية الدخل
	1,340,593	1,340,593	-	-	-	-	-	-	مطلوبات خيرية مؤجلة
	23,633,395	23,633,395	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ادرك
	1,693,868,784	536,343,910	158,381	9,697,831	106,268,845	172,516,796	296,845,429	572,037,592	مجموع المطلوبات
									فحوة إعادة تسعير الفائدة
	214,123,064	(222,857,102)	190,703,522	379,640,884	186,087,845	26,819,515	(105,679,860)	(240,591,740)	فحوة إعادة تسعير الفائدة
									السنة 2008
	1,686,018,203	280,019,498	27,949,680	451,456,261	243,671,055	202,331,715	212,074,874	268,515,120	إجمالي الموجودات
	1,494,852,518	384,354,655	-	42,411,775	73,153,458	282,424,266	528,220,593	184,287,771	إجمالي المطلوبات
	191,165,685	(104,335,157)	27,949,680	409,044,486	170,517,597	(80,092,551)	(316,145,719)	84,227,349	فحوة إعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2009						
إجمالي	أخرى	بين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البلد
						موجودات
114,200,782	49,028,880	8,745	132,524	6,866,343	58,164,290	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
142,921,371	35,150,730	23,304	5,680,797	18,563,833	83,502,707	ارصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية
19,436,466	12,672,038	-	219,599	489,948	6,054,881	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
211,762,483	92,646,842	-	-	187,302	118,928,339	تسهيلات ائتمالية - صافي
2,481,500	-	-	-	-	2,481,500	موجودات مالية مدتمطة بها حتى تاريخ الاستحقاق
32,298,024	25,827,355	-	4,250	95,248	6,371,171	موجودات أخرى
523,100,626	215,325,845	32,049	6,037,170	26,202,674	275,502,888	إجمالي المودودات
مطلوبات:						
42,925,369	23,246,564	-	135,003	77,812	19,466,990	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
408,790,767	152,524,569	2,567	5,766,419	23,368,753	227,128,459	ودائع العملاء
41,211,909	12,800,120	3,363	132,846	2,236,401	26,039,179	تأمينات نقدية
27,774,521	25,071,228	(6,00)	42,358	350,425	2,310,516	مطلوبات أخرى
520,702,566	213,642,481	5,924	6,076,626	26,033,391	274,944,144	إجمالي المطلوبات
2,398,060	1,683,364	26,125	(39,456)	169,283	558,744	صافي المركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2009
164,267,845	65,017,330	67,264	237,704	12,838,023	86,107,524	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2009

31 كانون الأول 2008						
إجمالي	أخرى	بين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البلد
						العملات
421,701,337	108,084,982	1,495,162	6,971,858	23,593,864	281,555,471	إجمالي موجودات
422,677,011	108,351,203	377,009	6,962,823	23,415,261	283,570,715	إجمالي المطلوبات
(975,674)	(266,221)	1,118,153	9,035	178,603	(2,015,244)	صافي المركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2008
116,863,213	33,792,543	167,460	421,110	11,164,915	71,317,185	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2008

مخاطر السيولة: أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مضمومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية

أ- 31 كانون الأول 2009

المطلوبات	أقل من شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	78,638,602	14,046,790	15,634,961	-	-	-	-	108,320,353
ودائع عملاء	266,199,841	621,405,905	424,945,678	69,269,922	7,136,526	158,382	28,955,770	1,418,072,024
تأمينات نقدية	61,739,053	17,385,602	14,055,715	13,602,191	2,794,872	-	-	109,577,433
أموال مقترضة	-	-	-	15,000,000	-	-	-	15,000,000
مخصصات متنوعة	2,307	125,000	30,000	1,180,000	1,500,000	3,508,240	-	6,345,547
مخصص خيرية الدخل	10,000,000	717,264	20,653	841,522	-	-	-	11,579,439
مطلوبات خيرية مؤجلة	-	-	-	1,340,593	-	-	-	1,340,593
مطلوبات أخرى	14,668,721	1,494,288	6,652,445	602,753	26,747	188,441	-	23,633,395
مجموع المطلوبات	431,248,524	655,174,849	461,339,452	101,836,981	11,458,145	3,855,063	28,955,770	1,693,868,784
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	520,072,939	191,383,818	199,418,441	292,712,299	265,589,034	321,641,390	117,173,927	1,907,991,848
ب- 31 كانون الأول 2008								
المطلوبات	أقل من شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	21,858,390	31,575,531	-	-	-	-	-	53,433,921
ودائع عملاء	184,119,266	654,757,043	219,146,170	110,508,791	108,264,999	-	-	1,276,796,269
تأمينات نقدية	5,862,586	20,900,775	21,662,143	24,224,370	17,011,868	7,626,903	-	97,288,645
أموال مقترضة	-	-	-	15,000,000	15,000,000	-	-	30,000,000
مخصصات متنوعة	-	150,000	40,000	80,000	-	6,651,731	-	6,921,731
مخصص خيرية الدخل	12,100,000	269,040	47,264	1,100,000	-	-	-	13,516,304
مطلوبات خيرية مؤجلة	-	-	-	-	1,256,107	-	-	1,256,107
مطلوبات أخرى	3,739,361	2,536,471	4,334,880	4,969,515	59,314	-	-	15,639,541
مجموع المطلوبات	227,679,603	710,188,860	245,230,457	155,882,676	141,592,288	14,278,634	-	1,494,852,518
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	293,875,650	306,713,381	160,533,577	222,058,923	424,666,207	143,687,858	134,482,607	1,686,018,203

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية من تاريخ القوائم المالية:
- المشتقات المالية/المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

31 كانون الأول 2008		
المشتقات للمتاجرة	لغاية شهر	الإجمالي
دينار	دينار	دينار
مشتقات العملات		
عقود الشراء	(1,113,941)	(1,113,941)
عقود البيع	1,115,417	1,115,417
المجموع	1,476	1,476

31 كانون الأول 2009		
المشتقات للمتاجرة	لغاية شهر	الإجمالي
دينار	دينار	دينار
مشتقات العملات		
تدفق خارج	-	-
تدفق داخل	-	-
المجموع	-	-

بنود خارج الميزانية:

31 كانون الأول 2009			
لغاية سنة	من سنة	أكثر من	المجموع
دينار	لغاية (5) سنوات	(5) سنوات	دينار
البنود ذات الصلة بالعملاء	85,345,031		85,345,031
التسهيلات من البنوك المحلية	93,760,327		93,760,327
البنود الأخرى	85,947,321		85,947,321
التسهيلات من البنوك الأجنبية	1,917,374		1,917,374
المجموع	263,470,600		263,470,600

31 كانون الأول 2008			
لغاية سنة	من سنة	أكثر من	المجموع
دينار	لغاية (5) سنوات	(5) سنوات	دينار
البنود ذات الصلة بالعملاء	65,428,529		65,428,529
التسهيلات من البنوك المحلية	94,224,008		94,224,008
البنود الأخرى	80,227,429		80,227,429
التسهيلات من البنوك الأجنبية	421,041		421,041
المجموع	240,356,007		240,356,007

45- التحليل القطاعي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظة العملاء وحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

المجموع							
2008	2009	أخرى	الوساطة المالية	الخرينة	المؤسسات	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
90,582,982	84,478,877	1,360,391	245,894	23,099,862	36,597,417	23,175,313	إجمالي الإيرادات
3,608,429	2,607,663	-	-	-	3,141,046	(533,383)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
86,974,553	81,871,214	1,360,391	245,894	23,099,862	33,456,371	23,708,696	نتائج أعمال القطاع
42,678,022	44,962,268	571,888	207,684	15,914,169	14,256,653	14,011,874	المصاريف الأخرى
44,296,531	36,908,946	788,503	38,210	7,185,693	19,199,718	9,696,822	الربح قبل الضرائب
11,438,055	11,539,809	243,650	14,827	2,246,651	6,177,910	2,856,771	ضريبة الدخل
32,858,476	25,369,137	544,853	23,383	4,939,042	13,021,808	6,840,051	صافي ربح السنة
							معلومات أخرى
15,897,095	14,601,087	2,122,879	148,057	5,000,939	3,852,972	3,476,240	مصاريف رأسمالية
4,205,210	4,745,921	605,169	2,104	1,590,252	978,760	1,569,636	استهلاكات وإطفاءات
1,686,018,203	1,907,991,848	73,777,703	715,933	947,291,185	544,673,320	341,533,707	إجمالي الموجودات
1,494,852,518	1,693,868,784	22,917,451	715,933	142,585,932	547,004,657	980,644,811	إجمالي المطلوبات

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي
يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تمثل الأعمال المحلية، وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصرفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:					
داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
2009	2008	2009	2008	2009	2008
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
111,083,623	113,428,430	22,936,564	17,519,219	129,226,511	129,226,511
1,468,968,171	1,465,447,809	554,996,564	411,438,434	1,907,991,848	1,686,018,203
3,621,003	5,174,003	10,980,084	10,723,092	14,601,087	15,897,095

46- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
31 كانون الأول 2009			الموجودات:
لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	
314,912,341	7,414,300	322,356,341	أرصدة وأرصدة لدى بنوك تجارية
163,790,237	-	163,790,237	أرصدة لدى البنوك ومصرفات مالية أخرى
29,436,468	-	29,436,468	إيداعات لدى البنوك ومصرفات مصرفية
394,612,990	470,073,299	864,686,229	إيداعات من البنوك ومصارف
-	40,071,540	40,071,540	موجودات مالية غير متداولة
286,182,615	102,682,819	388,865,434	موجودات مالية غير متداولة أخرى
-	-	-	موجودات مالية غير متداولة
-	-	-	إيداعات من البنوك ومصارف
-	-	-	موجودات مالية
-	-	-	موجودات مالية غير متداولة
350,000	7,029,836	7,379,836	موجودات مالية غير متداولة
14,302,876	29,579,726	43,882,602	موجودات أخرى
1,203,587,467	704,404,381	1,907,991,848	مجموع الموجودات
-	-	-	المطلوبات:
108,320,353	-	108,320,353	مطلوبات من البنوك ومصارف
1,381,821,346	36,250,678	1,418,072,024	مطلوبات من البنوك ومصارف
106,782,561	27,94,872	109,577,433	مطلوبات من البنوك ومصارف
15,000,000	-	15,000,000	مطلوبات من البنوك ومصارف
1,337,307	5,008,240	6,345,547	مطلوبات من البنوك ومصارف
11,579,439	-	11,579,439	مطلوبات من البنوك ومصارف
1,340,593	-	1,340,593	مطلوبات من البنوك ومصارف
23,418,207	215,188	23,633,395	مطلوبات من البنوك ومصارف
1,649,599,806	44,268,978	1,693,868,784	مجموع المطلوبات
(446,012,339)	660,135,403	214,123,064	الصافي

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
31 كانون الأول 2008			
الموجودات:	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	173,097,537	39,297,086	212,394,623
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	199,262,838	-	199,262,838
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	381,101,322	445,420,520	826,521,842
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	42,963,431	42,963,431
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	188,683,709	113,981,500	302,665,209
موجودات مالية مرهونة	18,040,152	-	18,040,152
استثمارات في شركات حليفة	-	2,798,028	2,798,028
موجودات ثابتة	-	32,274,115	32,274,115
موجودات غير ملموسة	-	1,841,648	1,841,648
موجودات ضريبية مؤجلة	45,000	6,839,677	6,884,677
موجودات أخرى	17,950,974	22,420,666	40,371,640
مجموع الموجودات	978,181,532	707,836,671	1,686,018,203
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	53,433,921	-	53,433,921
ودائع عملاء	1,168,531,269	108,265,000	1,276,796,269
تأمينات نقدية	72,649,875	24,638,770	97,288,645
أموال مقترضة	15,000,000	15,000,000	30,000,000
مخصصات متنوعة	270,000	6,651,731	6,921,731
مخصص ضريبة الدخل	13,516,304	-	13,516,304
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	1,256,107	1,256,107
مطلوبات أخرى	15,580,227	59,314	15,639,541
مجموع المطلوبات	1,338,981,596	155,870,922	1,494,852,518
الصافي	(360,800,064)	551,965,749	191,165,685

47- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع:
يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (100) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.
- رأس المال التنظيمي:
يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل II لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:
- (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).
- (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الديون المساندة، التغير المتراكم في القيمة العادلة الموجب بنسبة 45% ويطرح رصيد التغير السالب).
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تُلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (40) مليون دينار، وكذلك نسبة كفاية رأس المال، على أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني، أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجمالي بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

- وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 10,541 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال أصبحت كما يلي:

بآلاف الدنانير		
2008	2009	
دينار	دينار	
142,573	155,453	رأس المال الأساسي
7,161	9,837	رأس المال الإضافي
149,734	160,275	مجموع رأسي المال التنظيمي
1,120,122	1,167,907	مجموع الموجودات المرحضة بالمخاطر

48- مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار العلنية (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة.
- المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 الذي يتم رصده للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

31 كانون الأول 2009

المستوى 1 دينار	المستوى 2 دينار	المستوى 3 دينار	الإجمالي دينار
	15,172,465		40,071,540
	388,865,434		388,865,434
	404,037,899		428,936,974

موجودات أدوات مالية

موجودات مالية متوفرة للبيع

موجودات مالية محفظة بها

حتى تاريخ الاستحقاق

مجموع موجودات مالية

49- ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية:

2008	2009	
دينار	دينار	
52,947,514	58,975,874	اعتمادات
12,536,015	22,869,207	قبولات
80,227,429	85,947,321	كفالات:
20,718,139	30,677,092	- دفع
26,433,691	30,675,836	- حسن تنفيذ
33,075,599	24,594,393	- أخرى
94,224,008	93,760,327	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
239,934,966	261,552,729	المجموع

ب - التزامات تعاقدية:

2008	2009	
دينار	دينار	
421,041	1,095,078	عقود شراء موجودات ثابتة
-	822,793	عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية
421,041	1,917,871	* المجموع

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

50- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ونفك رهونات عقارية والمطالبة بالاعطال والضرر ولوقف صرف شيكات، ويبلغ مجموع هذه القضايا 15,561,559 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 (4,995,695 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تمت تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد عند دفعها.

51- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

51-أ. المعايير المتعلقة بالعرض والإفصاح

- تم اتباع المعايير الجديدة والمعدلة التالية خلال الفترة الحالية في إعداد القوائم المالية الموحدة، في حين تم إدراج تفاصيل المعايير والتفسيرات المتبعة والتي لم تؤثر على القوائم المالية الموحدة في الجزء 51- ب أدناه.
- معيار المحاسبة الدولي (معدل 2007) عرض القوائم المالية.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (2007) تضمن تعديلات بالمصطلحات (بما في ذلك إعادة صياغة عناوين القوائم المالية) وتعديلات بشكل ومضمون القوائم المالية.
- تحسين الإفصاحات حول الأدوات المالية (تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات).
- تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) والمتعلق بزيادة الإفصاحات المطلوبة حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. ولقد ارتأت إدارة البنك ان لا تقوم بالإفصاح عن المعلومات المقارنة لهذه الإفصاحات في السنة الحالية وفقاً للإعفاءات الانتقالية المقدمة بهذه التعديلات.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) القطاعات التشغيلية.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) هو معيار إفصاح أدى إلى إعادة تحديد قطاعات البنك.

51- ب. معايير وتفسيرات متبعة وليس لها تأثير على القوائم المالية

- تم اتباع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ الواردة في هذه القوائم المالية الموحدة والتي بدورها قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمعاملات والترتيبات المستقبلية.
- تحسين الإفصاحات حول الأدوات المالية (تعديلات لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات).
 - التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) أدى إلى زيادة الإفصاحات المطلوبة بخصوص قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم (8) القطاعات التشغيلية.
 - معيار التقارير المالي الدولي رقم (8) هو عبارة عن معيار إفصاح يتطلب إعادة تحديد قطاعات البنك الممكن تقديم تقارير حولها بناءً على القطاعات المستخدمة من قبل صانع القرار لتخصيص المصادر وتقييم الأداء.
 - (لم يكن هنالك تأثير جوهري لهذا المعيار على الإفصاحات السابقة والنتائج المقدم تقارير حولها أو الميزانية العامة للبنك، حيث أن القطاعات التشغيلية المقدم تقارير حولها سابقاً تم إعدادها وفقاً لمطلوبات معيار المحاسبة الدولي رقم 14 (القطاعات التشغيلية) هي مستخدمة أيضاً من قبل الإدارة لتوزيع الموارد للقطاعات وتقييم أدائها).
 - معيار التقارير المالية الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
 - إن هذا المعيار متوفر للتطبيق فوراً إلا أنه يتوجب أخذ قرار حول تبنيه من قبل السلطات الرقابية في المناطق المطبق بها.
 - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (2) دفعات عن طريق أسهم - ظروف الاستثمار والإلغاء.
 - توضح التعديلات تعريف ظروف الاستثمار لغايات معيار التقارير المالية الدولي رقم (2)، تقديم مفهوم الظروف "غير المستثمر" وتوضح المعالجة المحاسبية للإلغاءات.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم (23) (كما عدل في 2007) تكاليف الاقتراض.
 - جاء التعديل الرئيسي على هذا المعيار لإزالة خيار اعتبار تكاليف الاقتراض على أنها مصروف عند تكبدها. لم يؤد هذا التعديل إلى تغيير في إعداد القوائم المالية وذلك كون أن السياسة المحاسبية المتبعة في البنك هي رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة على الموجودات التي تنطبق عليها الشروط.
 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولية (32) الأدوات المالية: العرض ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية - الأدوات المالية القابل تصنيفها والالتزامات الناشئة عن التصفية.
 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) معايير تصنيف الدين/حقوق الملكية عن طريق السماح لبعض الأدوات المالية القابل تصنيفها والأدوات (أو مكونات أدوات الاستثمارات) التي تفرض على البنك إلزاماً للتسليم إلى طرف آخر حصة من صافي أصول البنك لدى التصفية وتصنيفها ضمن حقوق الملكية وذلك في حال انطبق بعض الشروط المحددة عليها.
 - التفسير رقم (13) برامج ولاء العميل.
 - يقدم التفسير إرشاداً حول كيفية محاسبة المنشآت بخصوص برامج ولاء العميل من خلال تخصيص إيرادات المبيعات كجائزة مستقبلية محتملة متعلقة بالمبيعات.
 - التفسير رقم (15) اتفاقيات إنشاء عقارات.
 - استعراض التفسير كيفية تحديد المنشآت فيما إذا كانت اتفاقية إنشاء العقار هي ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (11) "عقود الإنشاءات" أو معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيرادات" ومتى يتوجب تحقيق الإيرادات من إنشاءات العقارات.
 - التفسير رقم (16) تحوطات صافي الاستثمار في العملة الأجنبية.
 - يقدم التفسير إرشاداً حول المتطلبات التفصيلية لتحوط صافي الاستثمار وفقاً لتحديدات معينة لمحاسبة التحوط.
 - التفسير رقم (18) تحويلات الموجودات من الزبائن (تم اتباعها سابقاً بتاريخ تحويلات الموجودات من العملاء المستلمة بتاريخ أول تموز 2009 وما بعد).
 - استعراض التفسير المعالجة المحاسبية للجهة المستلمة للممتلكات والمعدات والآلات المحولة من قبل "الزبائن" ويتلخص بأنه عندما يحقق بند الممتلكات والمعدات والآلات تعريف الأصل من وجهة نظر المستلم، فإنه يتوجب على المستلم قيد الأصل بقيمته العادلة بتاريخ التحويل وتحقيق الإيرادات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (18) "الإيرادات".
 - تعديلات حول معايير التقارير المالية الدولية (2008).
 - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3)، (5)، معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، (16)، (19)، (20)، (27)، (28)، (29)، (31)، (36)، (38)، (39)، (40)، (41) الناتجة عن التحسينات السنوية منذ شهر أيار ولغاية تشرين الأول 2008 حول معايير التقارير المالية الدولية ومعظمها سارية المفعول للسنوات منذ أول كانون الثاني 2009 وما بعد.

51- ج. المعايير والتفسيرات الصادرة وغير المتبناه بعد

كانت التفسيرات والمعايير الجديدة والتفسيرات التالية صادرة وغير سارية المفعول بعد كما بتاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة:

- معايير جديدة وتعديلات على المعايير القائمة:
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) (معدل) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) (معدل) قوائم مالية منفصلة ومجمعة - تعديل يتعلق بتكلفة الاستثمار في الشركة التابعة، أو منشأة ذات سيطرة مشتركة أو شركة حليفة.
 - سارية المفعول للسنوات منذ بداية أول تموز 2009 وما بعد أول تموز 2009.
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) (معدل) - اندماج الأعمال - نسخة شاملة حول تطبيق أسلوب الشراء والتعديلات الناتجة لكل من معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (31): الحصص في المشاريع المشتركة.
 - أول تموز 2009
 - معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (معدل) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - تعديلات تتعلق بالبنود المؤهلة للتحوط (مثل التحوط حول خطر التضخم والتحوط بالخيارات).
 - أول تموز 2009
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) (معدل) اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة - تعديلات حول الإعفاءات الإضافية لمُتبّعي المعايير لأول مرة.
 - أول كانون الثاني 2010

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (2) (معدل) الدفعات القائمة على الأسهم - تعديل يتعلق بدفعات البنك النقدية القائمة على الأسهم للبنك.
- أول كانون الثاني 2010
- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) (معدل) الأدوات المالية: العرض - تعديلات تتعلق بتصنيف حقوق الإصدار.
- أول شباط 2010
- معيار المحاسبة الدولي رقم (24) إيضاحات أطراف ذات علاقة - تعديل على متطلبات الإفصاح للمنشآت المسيطر عليها، أو المسيطر عليها بالاشتراك أو المؤثر عليها بشكل جوهري من قبل الحكومة.
- أول كانون الثاني 2011
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية: التصنيف والقياس (مقصود من استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (7)).
- أول كانون الثاني 2013
- تعديلات لمعايير التقارير المالية الدولي رقم (2)، (5) و(8)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، (7)، (17)، (18)، (28)، (36)، (38) و(39) ناتجة عن التحسينات السنوية منذ شهر نيسان 2009.
- معظمها ساري المفعول للسنوات المالية منذ أول كانون الثاني 2010 وما بعد ذلك.

تفسيرات جديدة وتعديلات للتفسيرات:

سارية المفعول للسنوات منذ وما بعد

- تعديل للتفسير رقم (17): توزيع الموجودات غير النقدية للمالكين.

أول تموز 2009

- التفسير رقم (19): إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق ملكية.

أول تموز 2010

- تعديلات للتفسير رقم (14): معيار المحاسبة الدولي رقم (19): حد الاصل ذو المنفعة المعروفة، الحد الأدنى لمتطلبات التحويل وتفاعلاتها.

أول كانون الثاني 2011

- التعديل للتفسير رقم (16): تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية.

أول تموز 2009

- تعديل للتفسير رقم (9) (معدل): إعادة تقييم المشتقات المتضمنة والمتعلقة بتقييم المشتقات المتضمنة في حال إعادة تصنيف أصل مالي من خلال فئة "القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة باستثناء ما يرد أدناه:

معايير التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية:

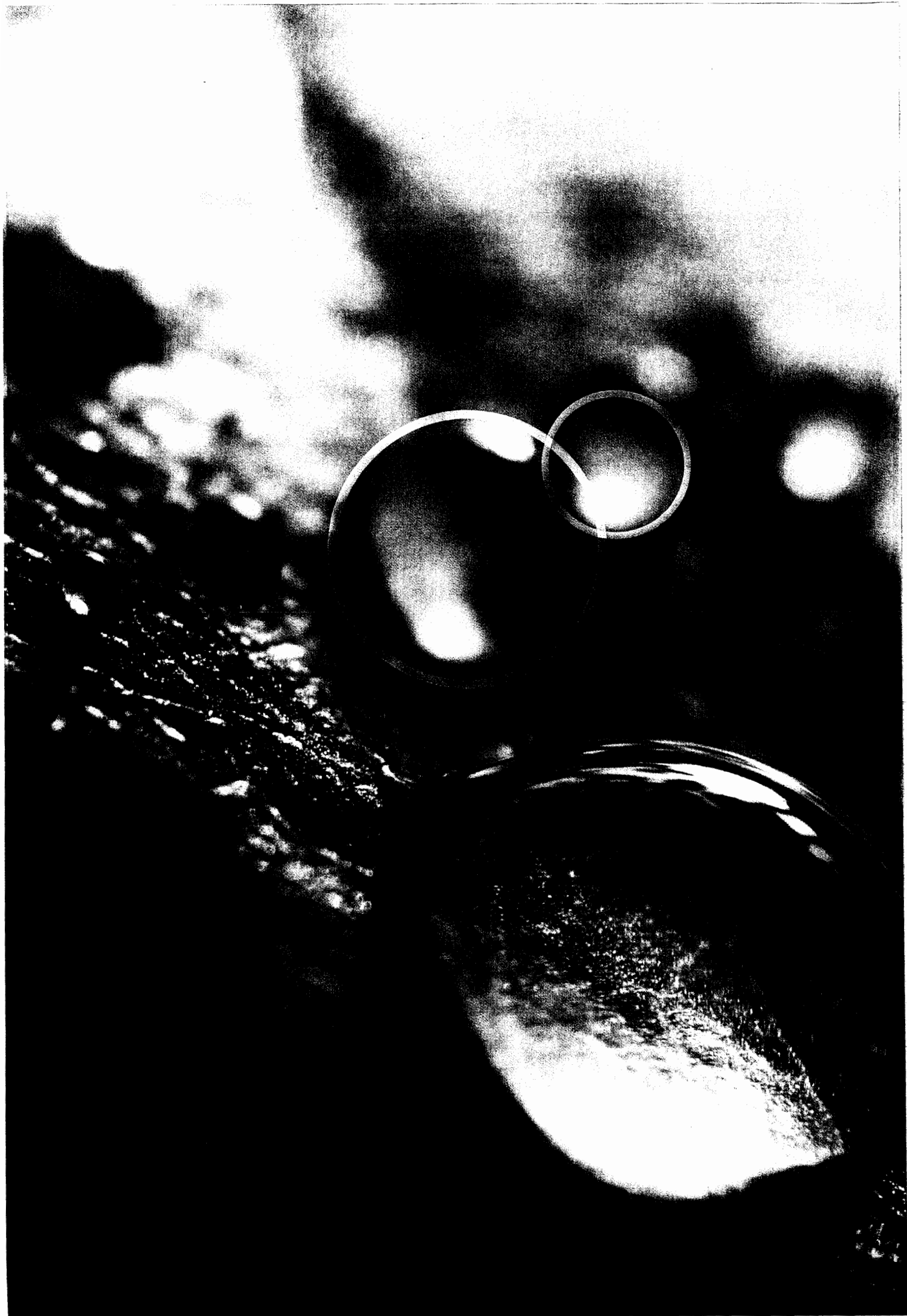
يؤدي تطبيق النسخة الحالية من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) في اتباع أسس مختلفة لتصنيف الأدوات المالية، بحيث تتضمن متطلبات هذا المعيار أسلوباً متناسقاً لتصنيف الأدوات المالية وتستبدل الفئات المتعددة من الأدوات المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما يتضمن معيار التقارير المالية رقم (9) أعلى أسلوب اختبار تدني واحد بحيث يتم استبدال أساليب اختبار التدني المتعددة الموجودة حالياً في معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) ومعايير المحاسبة الدولية رقم (27) و(28) و(31) - معدلة:

يؤدي تطبيق هذه المعايير المعدلة في اتباع سياسات جديدة بما يتعلق بتملك البنك لأسهم جديدة في شركات تابعة وحليفة، استبعاد البنك بشكل جزئي لأسهمها في الشركات التابعة والحليفة وزيادة الاستثمار في الشركات التابعة والحليفة.

52- أرقام المقارنة

- تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام 2008 لتتناسب مع تصنيف أرقام العام 2009، ولم ينتج عنها أي تعديل لنتائج أعمال السنة السابقة.



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2009

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة العليا التنفيذية

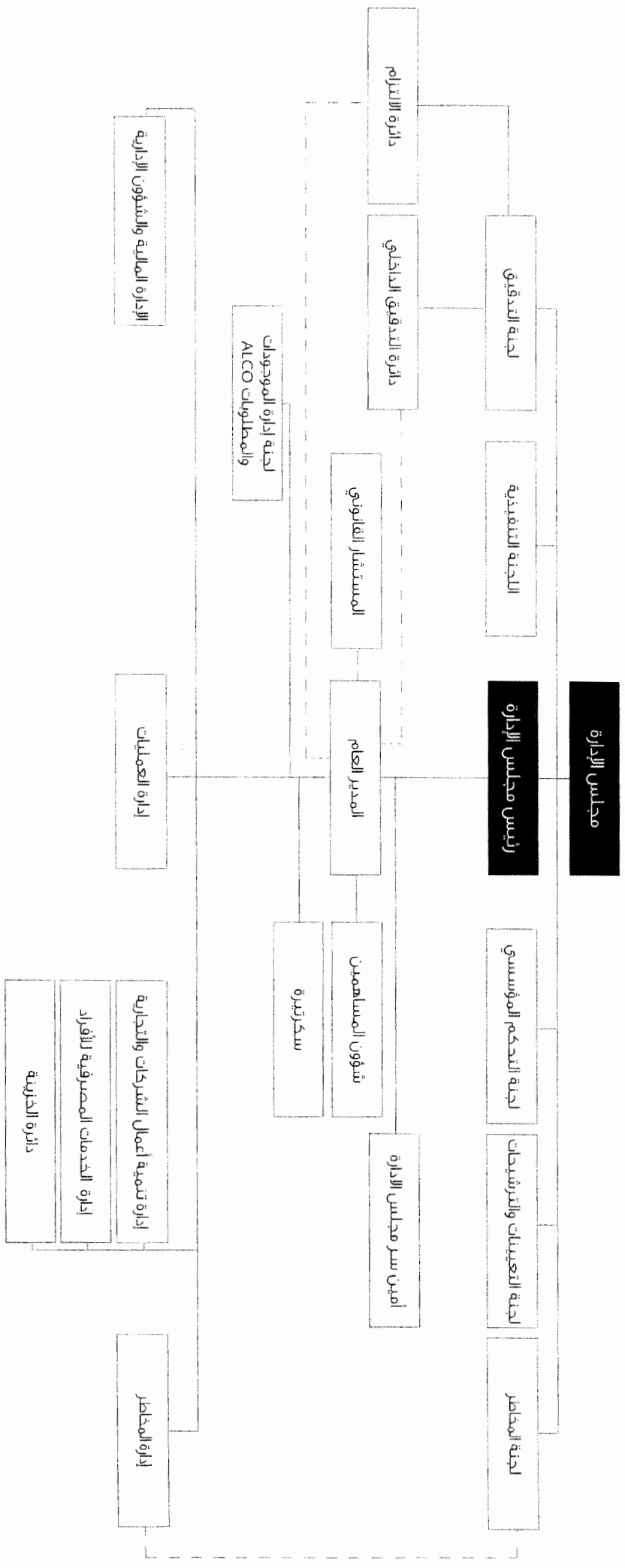
شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

ب. بنك الأردن - سورية/الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن - سورية
نوع الشركة	مساهمة مغلقة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	ريف دمشق - صحنيا ص.ب 8058 دمشق - سورية هاتف: 00963-11-63900000 فاكس: 00963-11-8142561
عدد الموظفين	202 موظفًا
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	فرع أبو رمانة دمشق - أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 فاكس: 00963-11-3354506 ص.ب 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 17 فرع شارع الفيصل/ حلب حلب - المنطقة العقارية الثانية - شارع الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 فاكس: 00963-21-2228081 ص.ب 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 12 فرع البارون/ حلب حلب - شارع البارون هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص.ب 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 7 فرع حرستا حرستا - ريف دمشق - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس: 00963-11-5376717 ص.ب 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 9 فرع حمص حمص - جورة الشياح - بناء ابن خلدون هاتف: 00963-31-2231435 فاكس: 00963-31-2231439 ص.ب 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 9 فرع اللاذقية اللاذقية - شارع الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457166 فاكس: 00963-41-456768 ص.ب 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 16 فرع صحنيا ريف دمشق - صحنيا هاتف: 00963-11-63900333 فاكس: 00963-11-8140614 ص.ب 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 11
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/بنك الأردن - سورية



3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكِر توفيق شاكِر فاخوري



المنصب: رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 تاريخ التعيين: 1995/1/21

تاريخ العضوية: 2001/6/14 طبيعة العضوية: تنفيذي

الشهادات العلمية:

* بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/الولايات المتحدة الأمريكية.

* ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة/المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.

- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.

- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 - 8 آب 2003.

- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.

- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:

• البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.

• دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيفواكتشرز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 إلى شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.

- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ رام الله - فلسطين.

الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان

المنصب: نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1935/2/5

تاريخ العضوية: 1997/5/31 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:

دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندربيلت/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بورصة عمان - سابقاً.

- مديراً عاماً للبنك الأهلي الأردني - سابقاً.

- مديراً عاماً للشركة الوطنية العقارية/ الكويت - سابقاً.

- مديراً عاماً لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين/ الحكومة الأردنية - سابقاً.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.

- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.

- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.

- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).

- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.





السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

المنصب: عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12

تاريخ العضوية: 2005/2/17 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:

- * ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University/لندن.
- * بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University/لندن.

الخبرات العملية:

- رئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انستيمنت هاوس - الأردن منذ 2007.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ عام 2001 ولغاية تاريخه.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص - البنك الإسلامي للتجارة/ جدة، اعتباراً من 2009/9/6.
- مساعداً للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 إلى 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي/ فلسطين من أيلول 1999 إلى 17 حزيران 2001.
- مساعداً المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 إلى أيلول 1999.
- مديراً تنفيذياً في بنك الأردن من تموز 1995 إلى نيسان 1999.
- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للنقل الدولي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.
- العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة النقلات السياحية الأردنية (جت)، شركة اليرموك للتأمين، شركة الاتحاد العربي للتأمين، بنك الإنماء الصناعي، شركة الإقبال للطباعة والتغليف.
- الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة 17 سنة في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.



السيد يحيى زكريا محمد القضماني

المنصب: عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2009/3/7

عضو مجلس الإدارة/ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة لغاية 2009/3/6

تاريخ الميلاد: 1957/1/1

تاريخ العضوية: 2009/3/7 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:

بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مديراً لشركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون لإيطاليا/الأردن من سنة 1979 إلى 2004.
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/فلسطين.
- العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة النقلات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 إلى 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.



الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير

المنصب: عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6

تاريخ العضوية: 2008/10/22 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:

- * بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.
- * الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة/المملكة المتحدة.
- * ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن/المملكة المتحدة.
- الخبرات العملية:
 - مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
 - طبيباً أخصائياً في القطاع الخاص منذ 1992.
 - أخصائي ومحاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1982 - 1990.
 - رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 حتى الآن.
- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
 - رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).



الدكتور رينال مولود عبد القادر ناغوج

المنصب: عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13

تاريخ العضوية: 2008/10/22 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:

- * ليسانس الآداب/فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية.
- * شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية.



السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني

المنصب: عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1974/7/20

تاريخ العضوية: 2007/11/3 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1998 من جامعة نورث وود، تكساس/الولايات المتحدة الأمريكية.
- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
 - نائباً لرئيس مجلس إدارة شركة زهران القابضة/السعودية.
 - رئيس مجلس إدارة شركة زهران للاستثمار العقاري/السعودية.
 - رئيس مجلس إدارة شركة إشراقة/دبي.
 - رئيس مجلس إدارة شركة إيتاب الدولية/السعودية.
 - عضو مجلس إدارة شركة أكرو مصر/مصر.
 - عضو مجلس إدارة هايننشال كابيتال بنك/البحرين.
 - عضو مجلس إدارة شركة الخليج للطاقة/السعودية.
 - عضو مجلس إدارة كالدويل بانكر / الإمارات العربية المتحدة.



السيد جان جوزيف عيسى شمعون

- المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1951/1/1
تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل
الشهادات العلمية:
إدارة الأعمال من معهد PIGIER / لبنان سنة 1973.
الخبرات العملية:
- رئيس هيئة المديرين لشركة ضانا للتجارة العامة والوكالات/ ذات مسؤولية محدودة منذ 18 آذار 2009 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الفارس للمنتجات الزراعية/ ذات مسؤولية محدودة منذ 10 أيار 2006 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لمؤسسة النهدين التجارية (وكلاء سيارات SEAT) من 1994 إلى 1999.
- مؤسس وشريك ورئيس هيئة المديرين للشركة العربية الاستشارية منذ سنة 1993.
- مؤسس شركة شمعون وكاليس للتجارة من سنة 1981 إلى 1993.
- مديراً عاماً لشركة ليون التجارية من سنة 1978 إلى 1981.
- شريكاً في شركة جوزيف شمعون وأولاده من سنة 1973 إلى 1978.
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- الاتحاد العربي الدولي للتأمين.
- مستشفى عمان الجراحي.



السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي

- المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1962/7/6
تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية لجنوب كارولينا / الولايات المتحدة الأمريكية.
* ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرات العملية:
- مديراً عاماً في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 إلى 2009/12/31.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من 2004/1 إلى 2007/2.
- مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 إلى كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 إلى أيلول 2002.
- مديراً عاماً لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 إلى أيلول 2000.
- مديراً عاماً لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 إلى تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال الأعوام 1985 إلى 1996.
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 لغاية الآن.
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من 2006/1 إلى 2009/10.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من 2004/1 إلى 2007/2.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من 2006/6 إلى 2007/3.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 إلى شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من 1998/9 إلى 2000/9.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من 1997/8 إلى 2003/11.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي

المنصب: عضو مجلس الإدارة/ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17

تاريخ العضوية: 2009/3/7 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:

بكالوريوس هندسة السيارات من جامعة تشيلسي/ بريطانيا.

الخبرات العملية:

رئيس هيئة مديري مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير - سابقاً.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.

- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.

- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).

- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.

- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).

- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).

السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات

المنصب: عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقل العامة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1

تاريخ العضوية: 2009/3/7 طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:

بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة - الأردن سنة 2007.

- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكترونية ميكانيكية - رأس الخيمة/ الإمارات العربية المتحدة سنة 2006.

- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة - قطر سنة 2001.

- رئيس تنفيذي شركة كيبك - الكويت منذ سنة 1999.

- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكترونية ميكانيكية القطرية - قطر منذ سنة 1998.

- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية - الأردن سنة 1994 إلى 1997.

- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 إلى تموز 2004.

- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات - الكويت من سنة 1984 إلى 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة - الأردن.

- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة - الأردن.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

شركة الصقر للتأمين.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

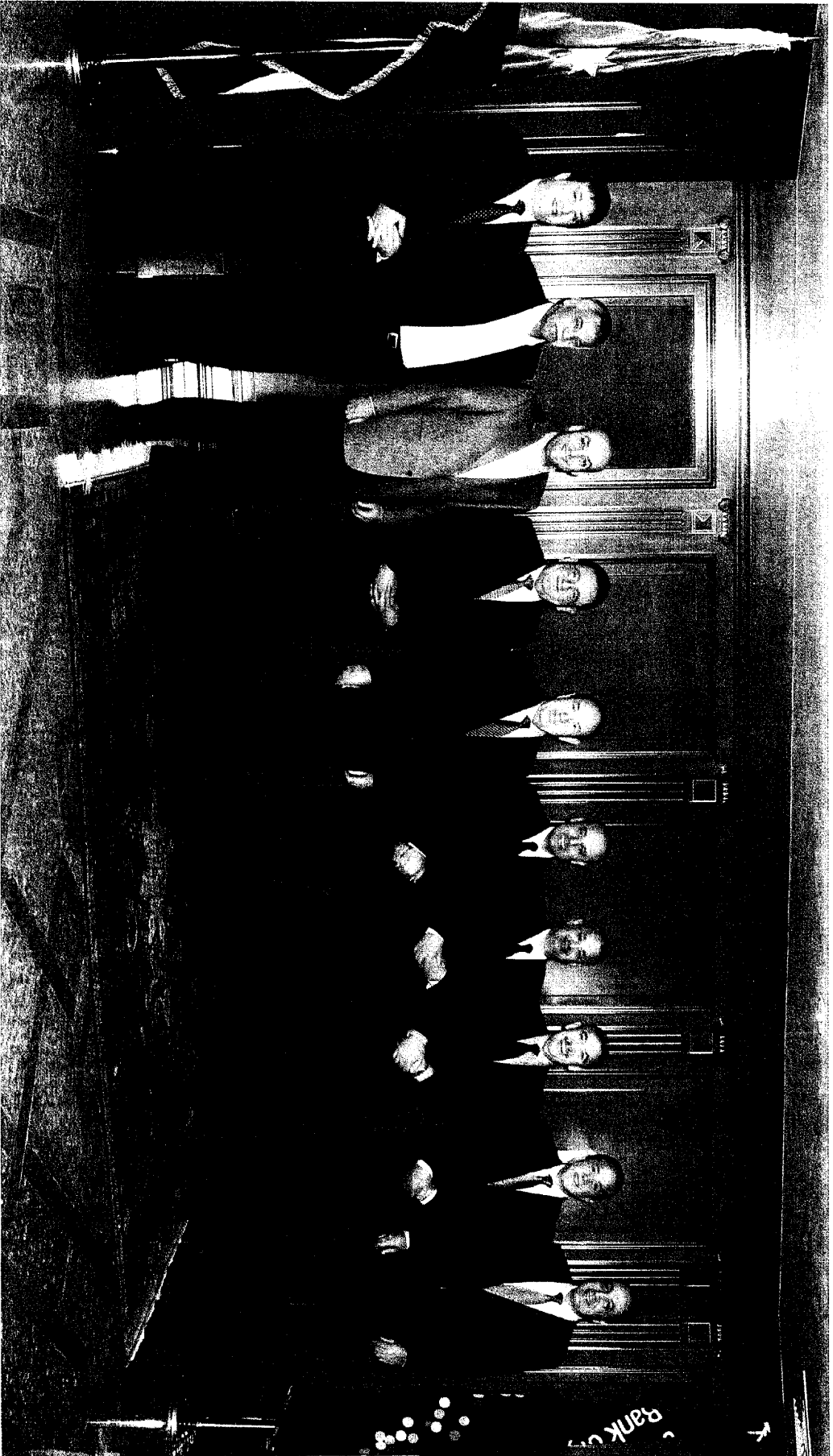
خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 عاماً في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل تأسيس

وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:

خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

أعضاء مجلس الإدارة 2009



* يغيب عن الصورة السيد بدر بن غريم الله الزهراني.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد محمد أنور مفلح حمدان

المنصب: نائب المدير العام

تاريخ الميلاد: 1949/12/5

تاريخ التعيين: 1994/11/12

الشهادات العلمية:

* ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1978 من جامعة Thunderbird University/ USA.

* بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- نائباً للمدير العام في بنك الأردن منذ 2007/1/1.
- مساعداً للمدير العام/إدارة التسهيلات في بنك الأردن من 1994 إلى 2006.
- مساعداً للمدير العام/إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من 1990 إلى 1994.
- مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من 1985 إلى 1989.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من 1979/7/9 إلى 1985/8/31.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من 1976/5/22 إلى 1978/6/13.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من 1973/8/15 إلى 1976/5/17.
- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة - شركة فيزا الأردن - ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة - شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية - ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة - شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل - ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة - شركة شيركو للأوراق المالية.

السيد نقولا يوسف نقولا بهو

المنصب: مساعد المدير العام/إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية

تاريخ الميلاد: 1965/7/17

تاريخ التعيين: 2005/5/3

الشهادات العلمية:

* ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة Durham University/UK.

* بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية/الأردن.

* دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية/الأردن.

الخبرات العملية:

- مساعداً للمدير العام/إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في بنك الأردن منذ 2005/5/3.
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من 1983 إلى 2005.
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.
- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن - سورية.
- عضو مجلس إدارة في شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة في شركة النقلات السياحية الأردنية (جت).

السيد سليمان عياش أحمد الزعبي

المنصب: مساعد المدير العام/ تنمية الأعمال المصرفية

تاريخ الميلاد: 1957/1/31

تاريخ التعيين: 1977/8/6

الخبرات العملية:

- مديراً إقليمياً في بنك الأردن من 2007/1/1 إلى 2007/6/4.
- مديراً تنفيذياً في بنك الأردن من 2000/1/1 إلى 2006/12/31.
- شغل مناصب مالية ومصرفية متقدمة في بنك الأردن منذ سنة 1977.
- شارك في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال العمل المصرفي داخلية وخارجية.

السيد جوني سمير حنا زيدان

المنصب: المدير الإقليمي/إدارة فروع فلسطين
تاريخ الميلاد: 1967/7/20 تاريخ التعيين: 2008/4/7
الشهادات العلمية:
بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1990 من جامعة بيت لحم/فلسطين.
الخبرات العملية:

- مدير عام في شركة فلسطين للرهن العقاري، من كانون الثاني 2006 إلى نيسان 2008.
- مدير تطوير القطاع الخاص في USAID، من تشرين الأول 1996 إلى كانون الثاني 2006.
- رئيس قسم الرقابة المالية في البنك الأهلي الأردني/ فلسطين، من شباط 1996 إلى تشرين الأول 1996.
- مدير دائرة الإقراض في UNRWA، من نيسان 1992 إلى شباط 1996.
- رئيس قسم تأمين عام في الوكالة العربية للتأمين/ فلسطين، من نيسان 1991 إلى نيسان 1992.
- مراقب تكاليف في فندق النوتردام - القدس، من أيلول 1989 إلى نيسان 1991.
- العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
عضو مجلس إدارة في الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

السيد أسامة سمير أمين سكري

المنصب: المستشار القانوني للبنك
تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين: 1994/4/1
الشهادات العلمية:
بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.
الخبرات العملية:

- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ 1981.
- وكيلًا ومستشارًا قانونيًا لعدد من الشركات منذ 1981.
- يمارس مهنة المحاماة في مكتبه الخاص منذ 1981.
- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.
- العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.

السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود

المنصب: المدير التنفيذي/دائرة ائتمان الأفراد
تاريخ الميلاد: 1950/12/10 تاريخ التعيين: 1979/8/9
الشهادات العلمية:
بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1978 من جامعة بيروت العربية.
الخبرات العملية:

- شغل مناصب مالية ومصرفية رفيعة في بنك الأردن منذ سنة 1979:
- مدير دائرة التسويق والخدمات المصرفية الخاصة.
- مدير إدارة وتنمية المظبوطات.
- مدير تنفيذي/دائرة مخاطر ائتمان الأفراد.

السيد صالح محمود أحمد جريوع

المنصب: المدير التنفيذي/الدائرة المالية
تاريخ الميلاد: 1949/2/2 تاريخ التعيين: 1996/1/22
الشهادات العلمية:

- * ماجستير محاسبة/مالية ومصرفية سنة 2001 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- * بكالوريوس محاسبة سنة 1972 من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:

- خبرة واسعة في الإدارة المالية والمحاسبية والتحليل والتخطيط المالي.
- شغل مناصب هامة في مؤسسات مالية محلية وإقليمية:
- جامعة طرابلس/الجمهورية العربية الليبية.
- المحفظة الوطنية للأوراق المالية/عمان، الأردن.
- بنك الاستثمار العربي الأردني/عمان، الأردن.
- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.

السيد صالح رجب عليان حماد

المنصب: المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال والمخاطر

أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 1994/12/1

الشهادات العلمية:

بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية : CORE , CCO .
- مبرمج ومحلل أنظمة آلية في بنك القاهرة عمان من 1987/11/1 إلى 1994/11/30.

السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير

المنصب: المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1954/10/14 تاريخ التعيين: 2009/11/1

الشهادات العلمية:

بكالوريوس محاسبة سنة 1978 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- مدير إقليمي - إدارة ومراقبة ائتمان الشركات الكبرى والتجارية وتمويل المشاريع في بنك الإسكان من 2006 إلى تشرين الأول 2009.
- مدير إقليمي - إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الإسكان من 1999 إلى 2005.
- مدير إقليمي مساعد لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري/ السعودية من 1994 إلى 1999.
- رئيس قسم التسليف والتسويق وعلاقات العملاء في البنك الأهلي التجاري / السعودية من 1985 إلى 1994.
- محاسب ومدقق داخلي في البنك الأهلي التجاري/ السعودية من 1978 إلى 1985.
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال العمل المصرفي.
- العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- الشركة الدولية لإنتاج الأقمشة ممثلاً لبنك الإسكان.
- الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب ممثلاً لبنك الإسكان.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور

المنصب: مدير دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين: 1994/11/1

الشهادات العلمية:

بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
- مدير دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك الأردن اعتباراً من 2007/12/24.
- مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 إلى 2007/12/23.
- مدير في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1994/11/1 إلى 2006/4/25.
- مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 إلى 1994/10/30.
- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

٤. مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 5% لسنة 2009 والمقارنة مع السنة السابقة 2008 هي كما يلي:

مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 5%					
النسبة 2008	عدد الأسهم 2008	النسبة 2009	عدد الأسهم 2009	الجنسية	
25.7%	25,727,555	25.7%	25,734,897	أردنية	السيد توفيق شاكر خضر فاخوري
15.9%	15,918,314	15.9%	15,913,314	أردنية	شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
6.1%	6,134,460	6.1%	6,134,460	إسبانية	السيد قاسم عبدول ارشيد ارشيد

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2009 (صفحة 15).

6. درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً:

الرقم	إسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	الشركة المتميزة العالمية لوسائل الإعلان MEDIAEDGE-CIA	11.2%

لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات.

7. - لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. - لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك:

ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن في الصفحة الأخيرة للتقرير السنوي، أما الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوق) ورد (صفحة 99) والهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن-سورية) ورد (صفحة 101) بند (2/ب) معلومات الشركات التابعة.

ب- عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:			
المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي شركة تفوق للاستثمارات المالية	عدد موظفي بنك الأردن - سورية
دكتوراه	1	-	-
ماجستير	91	2	13
دبلوم عالي	11	-	-
بكالوريوس	993	8	147
دبلوم	323	1	22
ثانوية عامة	149	-	16
دون الثانوية	229	1	4
المجموع	1797	12	202

ج- برامج التدريب للعام 2009 تفصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التدريب في البنك)	298	4597
الدورات الخارجية	88	403
المجموع	386	5000

مجالات الدورات التدريبية تفصيلها كما يلي:

الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
التدريب المصرفي الشامل	30	529
مصرفية	122	1904
إدارة المخاطر والامتثال	35	595
إدارية	77	709
شهادات مهنية	3	3
التسويق ومهارات البيع	46	655
مالية وتدقيق ورقابية	11	67
حاسوبية	7	7
لغات	8	40
أخرى	47	491
المجموع	386	5000

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 20)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر الائتمان:
تشتمل مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.
- مخاطر التشغيل:
وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.
- مخاطر الامتثال:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.
- مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.
- مخاطر السوق:
هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج ميزانية البنك لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.
تشتمل مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأدوات المالية الأجلة بيعاً وشراءً، تقلبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير، حيازة المراكز غير المغطاة.
- مخاطر أسعار الفائدة:
تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.
- مخاطر العملات الأجنبية:
تشتمل هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.
- مخاطر أسعار الأسهم:
تتجم مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2009:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 14)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2009.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2009 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم 2009 - 2005:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2009 - 2005)							
السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة	المبلغ بالآلاف الديناتير	توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
2005	121,557	-	31,188	-	-	20,000	6.31
2006	140,379	-	35,901	6,880	8%	14,000	3.02
2007	161,206	-	39,668	15,000	15%	-	2.95
2008	179,604	11,561	44,297	15,000	15%	-	2.20
2009	192,668	21,455	36,909	15,000	15%	-	2.15

2005	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 30.3% من رأس المال في 2006/3/21.
2006	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 16.279% من رأس المال في 2007/3/21.

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2009:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 26)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2009	2008
1	العائد على متوسط حقوق المساهمين	13.6%	19.3%
2	العائد على رأس المال	25.37%	32.86%
3	العائد على متوسط الموجودات	1.4%	2.1%
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	14,117 دينار	18,408 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.88%	6.59%
6	مصرف الفائدة إلى متوسط الموجودات	2.29%	2.46%
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	3.59%	4.13%
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	7.7%	5.8%

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2010 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 35).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	114,948
بنك الأردن - سورية	19,852
شركة نفوق	5,246
المجموع	140,046

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك:
أ. عدد الأوراق المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2008	عدد الأسهم 2009
السيد شاكِر توفيق شاكِر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/المدير العام	أردنية	5,000	5,000
آية شاكِر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,081	4,081
نالا شاكِر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,081	4,081
سارة شاكِر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,081	4,081
سلمى شاكِر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	601	601
الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	64,561	64,561
السيد وليد توفيق شاكِر فاخوري	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,813	5,813
السيدة شذا عبد المجيد عبد الله التباس	الزوجة	أردنية	203	203
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	8,958	9,480
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	20,060	20,364
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	2,422	2,726
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	2,502
السيد يحيى زكريا محمد القصماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	660,000	665,000
السيدة أمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	140,000	135,000
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	72,674	72,674
الدكتورة فريهان فخرى حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	27,906	27,906
الدكتور نبال مولود عبد القادر باعوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	120,756	134,756
السيد بدر بن عزم الله بن رفاذ الزهراني	عضو مجلس إدارة	سعودية	5,000	5,000
السيد جان جوزيف عيسى سمعون	عضو مجلس إدارة	أردنية	220,002	220,002
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	-	10,000
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	15,918,314	15,913,314
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الخليج العربي للاستثمارات والتقليبات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	30,641	30,641
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	ممثل الشركة	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2009	عدد الأسهم 2008
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام	أردنية	26,834	22,834
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام - إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	أردنية	10,000	10,000
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام - تنمية الأعمال المصرفية	أردنية	260,000	210,000
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي - إدارة فروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	51,838	51,838
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	11,177	11,177
فراس أسامة سميح سكري	الأبناء	أردنية	1,366	1,366
السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي - دائرة ائتمان الأفراد	أردنية	5,100	5,100
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي - الدائرة المالية	أردنية	22,917	22,917
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي - دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	9,756	8,756
السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي - دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	مدير دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي	أردنية	3,298	800

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2009 و2008:

مجلس الإدارة	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2009	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2008
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	56,511	46,511
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	شركة ضانا للتجارة العامة	-	-
		الشركة العربية للاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2009

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد بشائر توفيق شاكر فاحوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	270,000	18,000	221,000	509,000
الدكتور عبد الرحمن سميج عبد الرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد وليد توفيق شاكر فاحوري	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد يحيى زكريا محمد القصماني	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2009/3/7 - عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والتقليبات العامة لغاية 2009/3/6	-	20,900	5,000	25,900
الدكتور فاضل محمد عبد الرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
الدكتور نبال مولود عبد القادر باعوج	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد بدران عزم الله بن رباح الزهراني	عضو مجلس إدارة	-	20,000	5,000	25,000
السيد جان حوريف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2009/3/7	-	15,000	-	15,000
السيد "شادي زكريا" عبد السلام عطا الله المجالي	عضو مجلس إدارة اعتباراً من 2009/3/7	-	15,000	-	15,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الاقبال الأردنية للتجارة العامة اعتباراً من 2009/3/7	-	15,000	-	15,000
السيد هيثم محمد سميج عبد الرحمن بركات	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والتقليبات العامة اعتباراً من 2009/3/7	-	15,000	-	15,000
الدكتور عبد الله عبد الحميد محمود الخطيب	عضو مجلس إدارة لغاية 2009/3/6	-	3,000	5,000	8,000
السيد لطف عمرو لمر النمر	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة لغاية 2009/3/6	-	3,300	5,000	8,300
معالي السيد سعد الدين "محمد جمعه" شيخو جمعه	عضو مجلس إدارة لغاية 2009/3/6	-	3,300	5,000	8,300
معالي السيد محي الدين مصطفى محي الدين الحسيني	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإمامة للاستثمارات العامة لغاية 2009/3/6	-	3,300	5,000	8,300
المجموع		270,000	203,800	271,000	744,800

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا لسنة 2009

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات وأمانة سر المجلس السنوية وبدل (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام	159,038	52,590	-	211,628
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام/ إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	155,100	47,950	-	203,050
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام/ تنمية الأعمال المصرفية	116,775	35,175	-	151,950
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	98,910	5,346	-	104,256
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	102,075	34,025	-	136,100
السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي/ دائرة ائتمان الأفراد	80,265	10,702	-	90,967
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي/ الدائرة المالية	77,436	10,364	-	87,800
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	45,000	9,000	18,000	72,000
السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي/ دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	10,625	-	-	10,625
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	مدير دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي	30,000	6,000	-	36,000
المجموع		875,224	211,152	18,000	1,104,376

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 327,913 دينار، وتفصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
مبادرة بنك الأردن التعليمية/ اتفاقية شراكة مع "حكايات سمسم"	88,625
تبرع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	50,000
تبرع الهيئة الخيرية الهاشمية/ دعم غزة	27,482
تبرع المتحف الوطني للأطفال	25,000
دعم أهالي غزة / فلسطين	10,250
دعم جمعية الشؤون الدولية	10,000
دعم الأنشطة البيئية	12,241
دعم التعليم	25,268
دعم الأنشطة الخيرية والاجتماعية	28,392
دعم النشاط الرياضي	38,800
دعم الجمعيات	5,150
متفرقات	6,705
المجموع	327,913

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

تقوم شركة تفوق للاستثمارات المالية، وهي شركة تابعة للبنك، بتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محفظة البنك في بورصة عمان استناداً إلى قرارات لجنة الاستثمار المعتمدة في البنك مقابل العمولات التي تتقاضاها عن كل عملية بيع أو شراء. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (40) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما أن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في حماية البيئة:
استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تعنى بهذا الجانب، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم للأنشطة البيئية حوالي 12 ألف دينار.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:
استمر البنك بدعم ورعاية العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية والرسمية والشعبية. ويعد دعم هذه الأنشطة وسيلة رئيسة لتفاعل البنك مع مختلف الفئات والشرائح في المجتمع. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على إطلاق مبادرة بنك الأردن التعليمية بتوقيع اتفاقية شراكة مع "حكايات سمسم"، دعم مدرسة الأرقم ابن أبي الأرقم ضمن "مبادرة مدرستي"، رعاية شهر الأردن الذي أقامه المتحف الوطني للأطفال، المشاركة بحملة البر والإحسان بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، دعم قرى الأطفال SOS، دعم فريق بنك الأردن لسباقات الكارتينغ (Karting).

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2009

البيانات المالية السنوية 2009 للبنك والمبدقة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط - الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2008، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 39).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

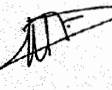
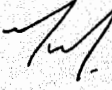
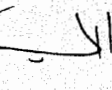
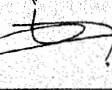
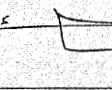
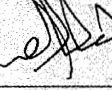
تقرير مدققي حسابات البنك/السادة ديلويت آند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2009 (صفحة 38).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2010.

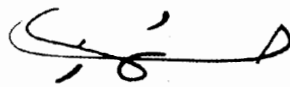
2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2009 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.

التوقيع	المنصب	مجلس الإدارة
	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	السيد شاكراً توفيق شاكراً فاخوري
	نائب رئيس مجلس الإدارة	الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان
	عضو مجلس إدارة	السيد وليد توفيق شاكراً فاخوري
	عضو مجلس إدارة	السيد يحيى زكريا محمد القضماني
	عضو مجلس إدارة	الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير
	عضو مجلس إدارة	الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج
	عضو مجلس إدارة	السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني *
	عضو مجلس إدارة	السيد جان جوزيف عيسى شمعون
	عضو مجلس إدارة	السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي
	عضو مجلس إدارة	السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
	عضو مجلس إدارة	السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقل العامة

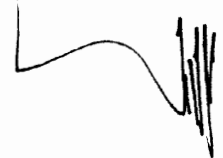
* نظراً لعدم تواجد السيد بدر بن غرم الله الزهراني في الأردن وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي للبنك لسنة 2009، فإن توقيعه لم يظهر في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة / المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي للعام 2009.

المدير المالي
صالح محمود أحمد جريوع



رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
شاكراً توفيق شاكراً فاخوري



شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان / الشميساني

www.bankofjordan.com

هاتف: ٥٦٩٦٢٧٧ فاكس: ٥٦٩٦٢٩١ ص.ب: ٢١٤٠ عمان ١١١٨١ الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي / الشميساني

ش. الشريف عبد الحميد شرف / رقم البناية: 15

هاتف: ٥٦٩٦٢٢٩ فاكس: ٥٦٩٦٠٩٢ ص.ب: ٩٤١١٣٣ عمان ١١١٩٤ الأردن

فرع عمان / ش. الملك فيصل / رقم البناية: 35

هاتف: ٤٦٢٤٣٤٨ فاكس: ٤٦٥٧٤٣١ ص.ب: ٨٩٠ عمان ١١١١٨ الأردن

فرع وادي صقرة / ش. عرار / رقم البناية: 56

هاتف: ٤٦١٤٦٣١ فاكس: ٤٦١٤٦٣٢ ص.ب: ٩١١٠٣٦ عمان ١١١٩١ الأردن

فرع السوق التجاري / ش. قريش / رقم البناية: 79

هاتف: ٤٦١٧٠٠٣ فاكس: ٤٦٢٤٤٩٨ ص.ب: ٧٤٨٦ عمان ١١١١٨ الأردن

فرع المحطة / ش. الملك عبد الله

هاتف: ٤٦٥٥٧٠٧ فاكس: ٤٦٥١٧٢٨ ص.ب: ٤٠٤٥ عمان ١١١٣١ الأردن

فرع ش. اليرموك / النصر

هاتف: ٤٩١٠٠٣٧ فاكس: ٤٩١٠٠٣٨ ص.ب: ٤٣٦١٣٧ عمان ١١١٤٠ الأردن

فرع الدوار الأول / ش. الكلية العلمية الإسلامية / رقم البناية: 2

هاتف: ٤٦٢٥١٣١ فاكس: ٤٦٥٣٩١٤ ص.ب: ٣٠٨٠ عمان ١١١٨١ الأردن

فرع الدوار الثالث / ش. الأمير محمد / رقم البناية: 239

هاتف: ٤٦١٦٥٢٨ فاكس: ٤٦٥٦٦٣٢ ص.ب: ٨١٥٤٧١ عمان ١١١٨٠ الأردن

فرع الخالدي / ش. ابن خلدون / رقم البناية: 52

هاتف: ٤٦٨٠٠٢٥ / ٧ فاكس: ٤٦٨٠٠٢٨ ص.ب: ٨١٥٤٧١ عمان ١١١٨٠ الأردن

فرع جبل الحسين / ش. خالد بن الوليد / رقم البناية: 182

هاتف: ٤٦٥٦٠٠٤ فاكس: ٤٦٥٣٤٠٣ ص.ب: ٨٠٣٢ عمان ١١١٢١ الأردن

فرع الجاردنز / ش. وصفي التل / رقم البناية: 98

هاتف: ٥٦٨٨٣٩١/٢ فاكس: ٥٦٨٨٤١٦ ص.ب: ٩٦١٠٤٩ عمان ١١١٩٦ الأردن

فرع ش. المدينة المنورة / رقم البناية: 200

هاتف: ٥٥١٣٩٥٣ فاكس: ٥٥١٤٩٣٨ ص.ب: ٥٤١٢ عمان ١١٨٢١ الأردن

فرع جبل اللويبة / ش. الملك حسين / رقم البناية: 163

هاتف: ٤٦٤٦٩٨٠ فاكس: ٤٦١٥٦٠٥ ص.ب: ٩١٠٧٢٦ عمان ١١١٩١ الأردن

فرع طارق / ش. طارق / رقم البناية: 75

هاتف: ٥٠٥٣٨٩٨ فاكس: ٥٠٥٣٩٠٨ ص.ب: ٢٢٢ عمان ١١٩٤٧ الأردن

فرع ماركا الشمالية / ش. الملك عبد الله الأول

هاتف: ٤٨٩٣٥٨١/٢ فاكس: ٤٨٩٤٣٤١ ص.ب: ١٥١٥٠ عمان ١١١٣٤ الأردن

فرع القويسمة / ش. مادبا / رقم البناية: 82

هاتف: ٤٧٧٨٦٢٦ فاكس: ٤٧٤٥٣٠١ ص.ب: ٣٨٣٢٨ عمان ١١٥٩٣ الأردن

فرع أبو علندا / ش. عبد الكريم الحديدي / رقم البناية: 77

هاتف: ٤١٦٤٢٠٤ فاكس: ٤١٦٢٦٩٧ ص.ب: ٣٨٣٢٨ عمان ١١٥٩٣ الأردن

فرع البيادر / ش. حسني صوبر / رقم البناية: 2

هاتف: ٥٨٥٢٠٠٩ فاكس: ٥٨١٥٣٩١ ص.ب: ١٤١٦٤٠ عمان ١١٨١٤ الأردن

فرع المنطقة الصناعية / البيادر ش. الصناعة / رقم البناية: 101

هاتف: ٥٨٦١٠٥٧ فاكس: ٥٨١٣٦٤٢ ص.ب: ١٤١٣٦٢ عمان ١١٨١٤ الأردن

فرع صويلح / ش. الأميرة راية بنت الحسين / رقم البناية: 15

هاتف: ٥٣٤٩٨٢٣ فاكس: ٥٣٤٢٣١٨ ص.ب: ٨٤ عمان ١١٩١٠ الأردن

فرع الفحيص / دوار شاكر الطعيمة

هاتف: ٤٧٢٠٨٣٢ فاكس: ٤٧٢٠٨٣١ ص.ب: ٨٠ الفحيص ١٩١٥٣ الأردن

فرع أبو نصير / ش. ابن هداية

هاتف: ٥٣٢٧٤٨١ فاكس: ٥٢٤٩٠٨٠ ص.ب: ٥٤٠٥٤٩ عمان ١١٩٣٧ الأردن

فرع جبل النزهة / ش. السنهوري

هاتف: ٤٦٤٥٩٣٣ فاكس: ٤٦٤٥٩٣٤ ص.ب: ٢١١٩٥٠ عمان ١١١٢١ الأردن

فرع وادي السير / ش. عراق الأمير / رقم البناية: 40

هاتف: ٥٨١٤٢٥٥ فاكس: ٥٨١٦٥٥٢ ص.ب: ١٠ عمان ١١٨١٠ الأردن

فرع راس العين / ش. القدس / رقم البناية: 138

هاتف: ٤٧٤٨٣١٤ فاكس: ٤٧٨٦٣١١ ص.ب: ٧١٠٢٨٩ عمان ١١١٧١ الأردن

فرع ضاحية الياسمين / ش. جبل عرفات

هاتف: ٤٣٩٢٦٩٣ فاكس: ٤٣٩١٢٤٢ ص.ب: ٧١٠٢٨٩ عمان ١١١٧١ الأردن

فرع مرج الحمام / ش. الملك عبد الله الثاني

هاتف: ٥٧١٣٥٦٨ فاكس: ٥٧١٣٥٦٩ ص.ب: ٧٣٩ عمان ١١٧٣٢ الأردن

فرع الصويفية / ش. علي نصوح الطاهر / رقم البناية: 22

هاتف: ٥٨٦١٢٣٥/٦ فاكس: ٥٨٦١٢٣٧ ص.ب: ٨٥١٥١٠ عمان ١١١٨٥ الأردن

فرع الوحدات / ش. المثنى بن حارثة (صحابي)

هاتف: ٤٧٨٠٢٨١ فاكس: ٤٧٧٨٩٨٢ ص.ب: ١٦٠٤٧ عمان ١١١٥٢ الأردن

فرع ش. مكة / ش. عبد الله غوشة

هاتف: ٥٨٢٦٦٤٧/٣٨ فاكس: ٥٨٢٦٦٤٩ ص.ب: ٣٣٢٢ عمان ١١٨٢١ الأردن

فرع خلدا / ش. عامر بن مالك / رقم البناء: 65

هاتف: ٥٥٣٤٣٦٧ فاكس: ٥٥٣٤٥٩٢ ص.ب: ٣٤٧٧ عمان ١١٨٢١ الأردن

فرع الجبيهة / ش. الملكة رانيا العبد الله / رقم

البناء: 292

هاتف: ٥٣٥٧١٨٩ فاكس: ٥٣٥٧٣٩ ص.ب: ١٠٠٥ عمان ١١٩٤١ الأردن

فرع الجامعة الأردنية / حرم الجامعة الأردنية

هاتف: ٥٣٥٥٩٧٥ فاكس: ٥٣٥٥٩٧٤ ص.ب: ١٣٠٦٧ عمان ١١٩٤٢ الأردن

فرع سيتي مول / ش. المدينة الطبية

هاتف: ٥٨٢٣٥١٢ فاكس: ٥٨٥٧٦٨٤ ص.ب: ٦٩١ عمان ١١٨٢١ الأردن

فرع الرابية / ش. عبد الله بن رواحة / رقم البناء: 14

هاتف: ٥٥٢٣١٩٥ فاكس: ٥٥٢١٦٥٣ ص.ب: ١٨٠٤٣ عمان ١١١٩٥ الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط / ش. اليرموك

هاتف: ٥٥٣٥٤٩٠١ فاكس: ٥٥٣٥٤٩٠٢ ص.ب: ١٦١ السلط ١٩١١٠ الأردن

فرع الزرقاء / ش. الملك حسين / رقم البناء: 92

هاتف: ٥٥٣٩٨٥٠٩١/٢ فاكس: ٥٥٣٩٨٧٤١ ص.ب: ٥٥٧٢ الزرقاء ١٣١١١ الأردن

فرع ش. فيصل / الزرقاء / ش. الملك فيصل

هاتف: ٥٥٣٩٣٦٧٢٥ فاكس: ٥٥٣٩٣٦٧٢٨ ص.ب: ٥٧٦٠ الزرقاء ١٣١١١ الأردن

فرع الزرقاء الجديدة / ش. مكة المكرمة / رقم البناء: 121

هاتف: ٥٥٣٨٦٢٥٨١ فاكس: ٥٥٣٨٦٢٥٨٢ ص.ب: ١٢٢٥٦ الزرقاء ١٣١١٢ الأردن

فرع المنطقة الحرة / الزرقاء / ش. الملك حسين

هاتف: ٥٥٣٨٢٦١٩٣ فاكس: ٥٥٣٨٢٦١٩٤ ص.ب: ٥٤ الزرقاء ١٣١٣٤ الأردن

فرع الرصيفة / ش. الملك حسين

هاتف: ٥٥٣٧٤٦٩٢٣ فاكس: ٥٥٣٧٤٦٩١٣ ص.ب: ٢١٠٢ الرصيفة ١٣٧١٠ الأردن

فرع المطار / مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: ٤٤٥١١٥٥ فاكس: ٤٤٥١١٥٦ ص.ب: ٣٩٠٠٥ عمان ١١١٠٤ الأردن

فرع الجيزة / أتوستراد عمان - العقبة

هاتف: ٤٤٦٠١٧٩ فاكس: ٤٤٦٠١٢٣ ص.ب: ١٤٠ عمان ١٦٠١٠ الأردن

فرع مأدبا / ش. الملك عبد الله

هاتف: ٥٥٣٢٤٤٠٨١ فاكس: ٥٥٣٢٤٤٧٢٣ ص.ب: ٣٨ مأدبا ١٧١١٠ الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد / ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: ٥٥٣٢٤٤٠٨١ فاكس: ٥٥٣٢٤٤٧٢٣ ص.ب: ٩٦ إربد ٢١١١٠ الأردن

فرع ش. الحصن / إربد / ش.الملك عبد الله الثاني

هاتف: ٥٥٣٢٤٤٠٨١ فاكس: ٥٥٣٢٤٤٧٢٣ ص.ب: ٣٧٦٢ إربد ٢١١١٠ الأردن

فرع ش. إيدون / إربد / ش. شفيق ارشيدات

هاتف: ٥٥٣٢٤٤٠٨١ فاكس: ٥٥٣٢٤٤٧٢٣ ص.ب: ٢٧٧٩ إربد ٢١١١٠ الأردن

فرع سوق البخارية / إربد / ش. عمر بن الخطاب

هاتف: ٥٥٣٢٤٤٠٨١ فاكس: ٥٥٣٢٤٤٧٢٣ ص.ب: ٤٥٠٦ إربد ٢١١١٠ الأردن

فرع ش. حكما / إربد / ش. حكما

هاتف: ٥٥٣٢٤٤٠٨١ فاكس: ٥٥٣٢٤٤٧٢٣ ص.ب: ١٨٤٤ إربد ٢١١١٠ الأردن

فرع المدينة الصناعية / إربد / ش. جمال اشقيرات

هاتف: ٥٥٣٢٤٤٠٨١ فاكس: ٥٥٣٢٤٤٧٢٣ ص.ب: ١٨٤٤ إربد ٢١١١٠ الأردن

فرع دير أبي سعيد / إربد / ش. الملك حسين

هاتف: ٥٥٣٢٤٤٠٨١ فاكس: ٥٥٣٢٤٤٧٢٣ ص.ب: ٢٨ إربد ٢١٧١٠ الأردن

فرع الرمثا / ش. المتنبي / رقم البناء: 72

هاتف: ٥٥٣٢٨٣٧٠٦ فاكس: ٥٥٣٢٨٣٨٨ ص.ب: ٧ الرمثا ٢١٤١٠ الأردن

فرع الطرة / الرمثا / ش. وصفي التل

هاتف: ٥٥٣٢٨٣٠١١ فاكس: ٥٥٣٢٨٣٠٢٠ ص.ب: ٩ الرمثا ٢١٣١٠ الأردن

فرع عجلون / ش. الحسين بن علي

هاتف: ٥٥٣٢٨٣٠٣٩ فاكس: ٥٥٣٢٨٣٠٨٤١ ص.ب: ٢٢ عجلون ٢٦٨١٠ الأردن

فرع كفرنجة / ش. الأمراء

هاتف: ٥٥٣٢٨٣٠٧٣ فاكس: ٥٥٣٢٨٣٠٥٣ ص.ب: ٩ عجلون ٢٦٨٧٣ الأردن

فرع جرش / ش. الملك عبد الله

هاتف: ٥٥٣٢٨٣٠٤٥٣ فاكس: ٥٥٣٢٨٣٠٤٣٣ ص.ب: ٢١ جرش ٢٦١١٠ الأردن

فرع المفرق / ش. الملك فيصل الأول / رقم البناية: 17
هاتف: ٠٢/٦٢٣٣٣١٧ فاكس: ٠٢/٦٢٣٣٣١٦ ص.ب: ٤٠ المفرق ٢٥١١٠ الأردن

فرع الشونة الشمالية / ش. الملك حسين
هاتف: ٠٢/٦٥٨٧١٧٧ فاكس: ٠٢/٦٥٨٧٢٧٧ ص.ب: ٤٨ الشونة الشمالية ٢٨١١٠ الأردن

فرع الأزرق الشمالي / ش. بغداد
هاتف: ٠٥/٣٨٣٤٣٠٨ فاكس: ٠٥/٣٨٣٤٣٠٧ ص.ب: ٩ الأزرق ٤١١١١ الأردن

فروع منطقة الجنوب
فرع الكرك / ش. النهضة
هاتف: ٠٣/٢٣٥١٠٤٣ فاكس: ٠٣/٢٣٥٣٤٥١ ص.ب: ٤٣ الكرك ٦١١١٠ الأردن

فرع معان / ش. فلسطين
هاتف: ٠٣/٢١٣٢٠٩٠ فاكس: ٠٣/٢١٣١٨٥٥ ص.ب: ٢٤ معان ٧١١١٠ الأردن

فرع العقبة / ش. الحمامات التونسية
هاتف: ٠٣/٢٠١٣١١٨ فاكس: ٠٣/٢٠١٤٧٣٣ ص.ب: ٥٧ العقبة ٧٧١١٠ الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن
مكتب حدود جابر / المسافرين
هاتف: ٠٢/٦٢٥٤٠٦٩

مكتب حدود جابر / الشحن
هاتف: ٠٢/٦٢٥٤٠٦٩

مكتب حدود الرمثا / المسافرين
هاتف: ٠٢/٧٣٨٢٤٢٥

مكتب الرويشد / الكرامة
هاتف: ٠٢/٦٢٩٥٣٢٠

مكتب العمري / المسافرين
هاتف: ٠٥/٣٨٣٨٠١٤

مكتب صالة القادمين والمغادرين / ميناء العقبة
هاتف: ٠٣/٢٠٢٢٧٠٢

مكتب ترانزيت / المطار / البوابات
هاتف: ٤٤٥١٥٥٩ فاكس: ٤٤٥١١٥٦

مكتب ترانزيت / السوق الحرة / المطار
هاتف: ٤٤٥١٥٧٤ فاكس: ٤٤٥١١٥٦

مكتب جسر الشيخ حسين / المعبر الشمالي / المغادرين
والقادمين
هاتف: ٠٢/٦٥٥٠٤٧٣

مكتب جسر الملك حسين / مبنى القادمين
هاتف: ٠٥/٣٥٨١١٤٦ فاكس: ٠٥/٣٥٨١١٤٧

مكتب جسر الملك حسين / مبنى المغادرين
هاتف: ٠٥/٣٥٣٩١٣٨ فاكس: ٠٥/٣٥٨١١٤٧

فروعنا في فلسطين
الإدارة الإقليمية / رام الله / البيرة
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٩٥٢٧٠٣/٢ فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٩٥٢٧٠٥ ص.ب: ١٣٢٨

فرع رام الله / ش. العلم
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٩٥٨٦٨٦ فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٩٥٨٦٨٤ ص.ب: ١٨٢٩

فرع نابلس / ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: ٠٠٩٧٠٩٢٣٨١١٢٠/٥ فاكس: ٠٠٩٧٠٩٢٣٨١١٢٦ ص.ب: ١٠٧

فرع جنين / ش. الملك فيصل
هاتف: ٠٠٩٧٠٤٢٥٠٥٤٠٣ فاكس: ٠٠٩٧٠٤٢٥٠٥٤٠٢ ص.ب: ١٨٣

مكتب بلدية جنين / ش. نابلس
هاتف: ٠٠٩٧٠٤٢٥٠٥٢٣١ فاكس: ٠٠٩٧٠٤٢٥٠٥٢٣١ ص.ب: ١٨٣

مكتب قباطية / بلدة قباطية / ش. الرئيسي
هاتف: ٠٠٩٧٠٤٢٥١٢٤٨٢ فاكس: ٠٠٩٧٠٤٢٥١٢٤٨٣ ص.ب: ١٨٣

فرع غزة / ش. عمر المختار
هاتف: ٠٠٩٧٠٨٢٨٦٥٢٨١ فاكس: ٠٠٩٧٠٨٢٨٢٤٣٤١ ص.ب: ٥٢٨

فرع الخليل / ش. الملك فيصل
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٢٢٤٣٥١ فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٢٢٤٣٥٠ ص.ب: ٤٩٤

فرع الرام / القدس / الرام
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٣٤٣٨٤٠ فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٣٤٣٨٤٢ ص.ب: ١٣٢٨

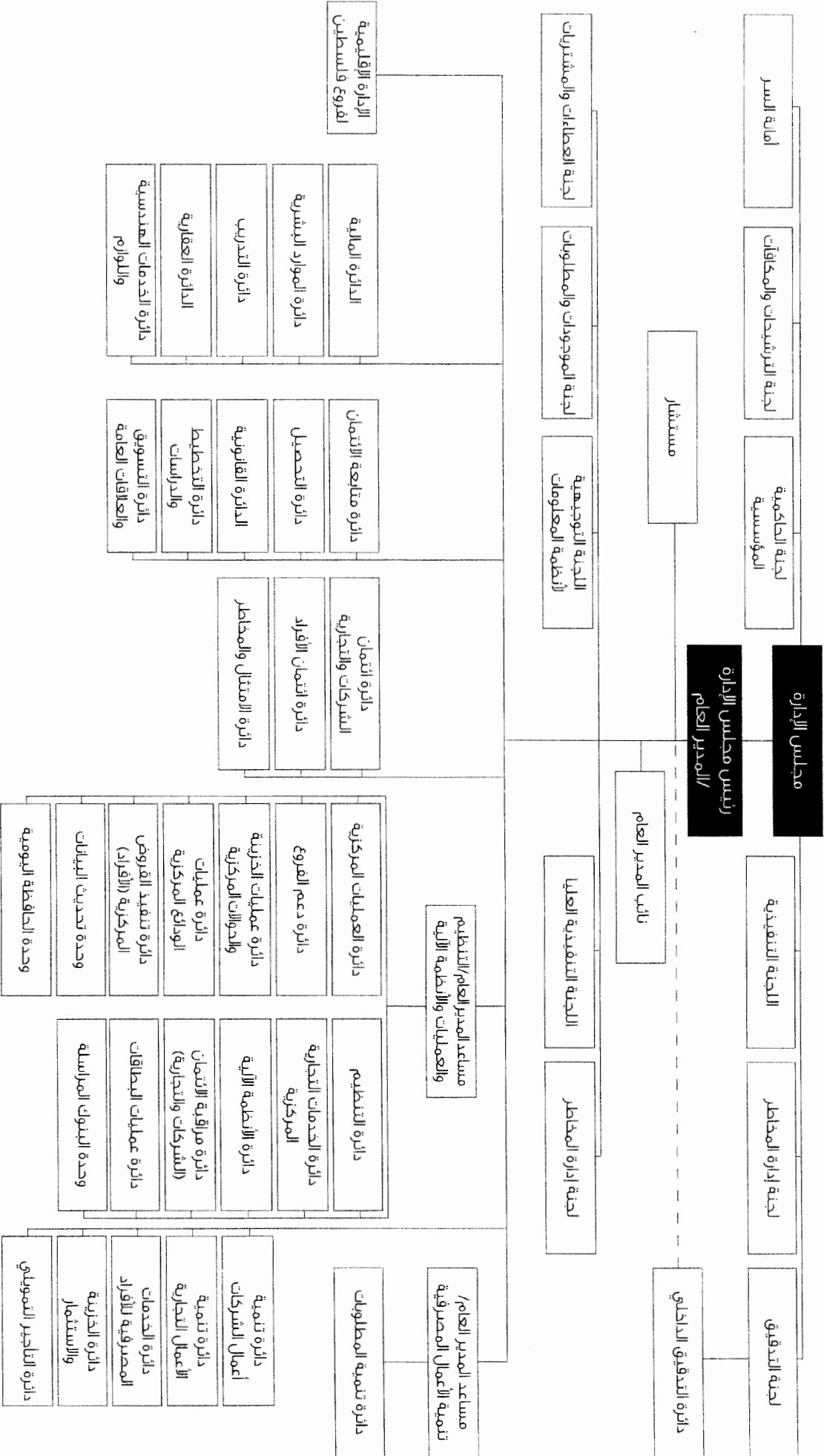
فرع العيزرية / القدس / العيزرية
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٧٩٠٢٤٣ فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٧٩٠٢٤٥ ص.ب: ١٤٨

فرع المنطقة الصناعية / رام الله / ش. بيتونيا الرئيسي
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٩٦٣٧٨٥ فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٩٦٣٧٨٨ ص.ب: ١٤٨٤

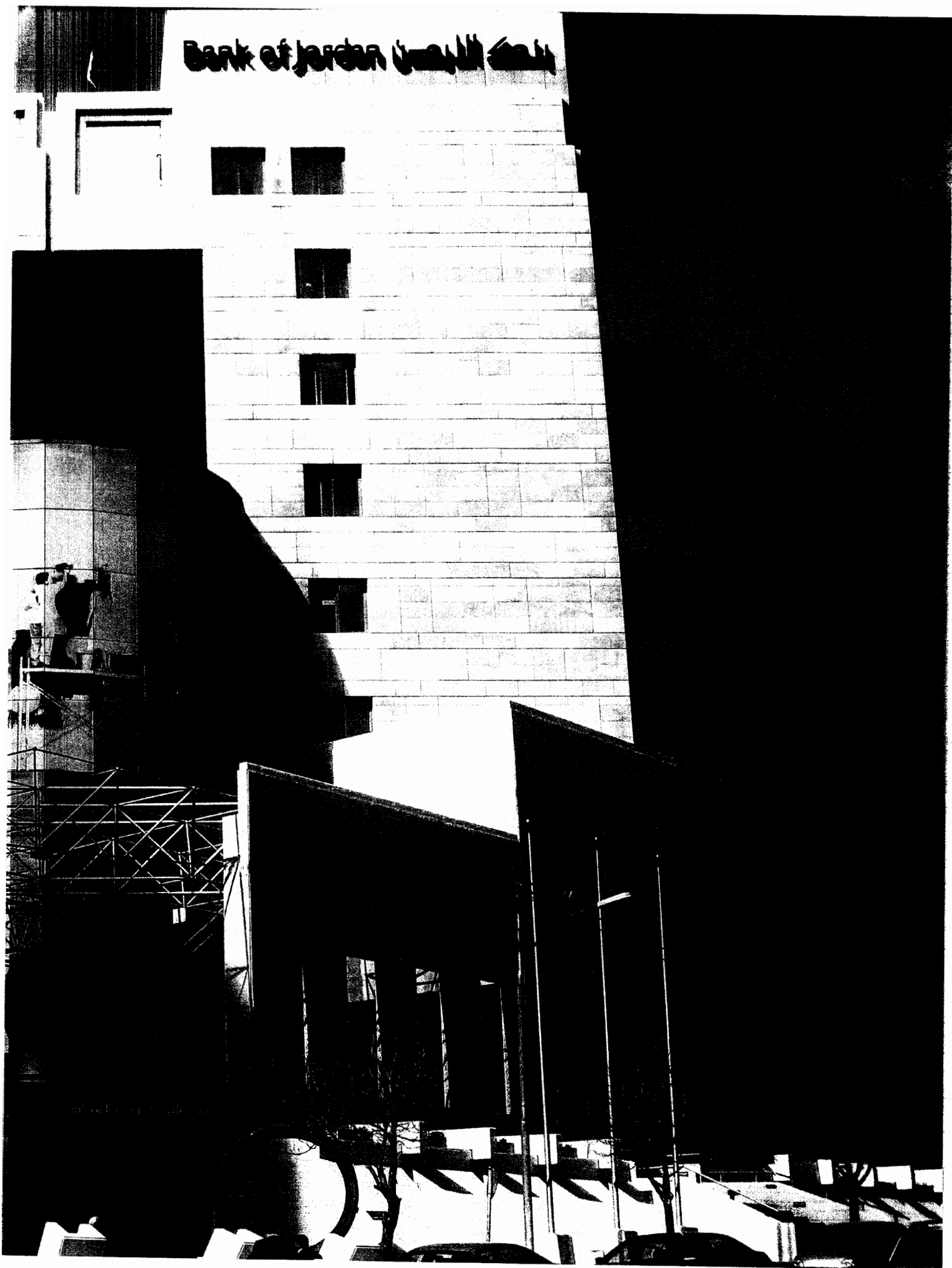
فرع طولكرم / ش. نابلس
هاتف: ٠٠٩٧٠٩٢٦٨٧٨٨٢ فاكس: ٠٠٩٧٠٩٢٦٨٧٨٨٤ ص.ب: ١٨

فرع بيت لحم / ش. القدس الخليل
هاتف: ٠٠٩٧٠٢٢٧٤٩٩٣٨ فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٧٤٩٩٤١ ص.ب: ٣٠٧

الهيكل التنظيمي العام



Bank of Jordan



* مبنى الإدارة العامة عمان / الأردن

